الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

Université Mohamed Khidher-Biskra
Faculté des Sciences Economiques,
Commerciales et des Sciences de gestion
Département des Sciences Economiques

الموضوع :

دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر

دراسة قياسية للفترة (1990–2020)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث LMD في العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية، بنوك وتأمينات

إعداد الطالبة:

- لونيس يمينة

تحت إشراف:

- أ.د/كردودي صبرينة

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	الجامعة	الصفة
أ.د/رايس حدة	أستاذ	جامعة بسكرة	رئيسا
أ.د/كردودي صبرينة	أستاذ	جامعة بسكرة	مقررا
د/وصاف عتيقة	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا
د/بن طبي دلال	أستاذ محاضر أ	جامعة بسكرة	ممتحنا
د/صلحاوي سمير	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة	ممتحنا
د/بحري أميرة	أستاذ محاضر أ	جامعة باتنة	ممتحنا

السنة الجامعية : 2023/2022

الإهداء

إلى من غرست في المطف صفحات ووصفت لي من الأمل طرقات واختصرت بابتساماتها كل المبررات وفي صلاتها كم أكثرت من الدعوات وإلى التي لأستطيع وصفها حتى لو نفذت مني الكلمات.

"غاليتي أمي"

إلى من فاق حنانه غزارة الأمطار وتحدى بصبره مرارة الأقدار وتشجيعه وتتبعه لي طيلة خطوات المشوار

"أبي"

إلى من حبهم يجري في عروقي ويلهج بذكرهم فؤادي

أخواتي الغاليات:" أنفال وفاطمة"

وإخوتي: "يزيد وحسين" وأبنائهم

إلى سندي زوجي أشكره كثيرا على صبره ومساعدته لي بمد يد العون لي

وإلى أطفالي "مالك"و "آدم" واللذان أستمد القوة بهما للإستمرار

إلى كل من وسعه صدري ولم تسعه كلماتي أهدي هذا العمل.

شكر وعرفان

الحمد والشكر لهذحمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، الذي وفقني وأعانني لإنجاز هذا العمل المتواضع، والذي لولاه لما كنتلأصل لهذا .

يسعدني أن أتقدم بجزيل الشكر وخالص التقدير والعرفان لمن قدم لي يد المساعدة في إنجاز هذا العمل المتواضع، فأتوجه بشكري وخالص تقديري إلى الأستاذة المشرفة الدكتورة:كردودي صبرينة والتي كان لها الفضل الكبير في مساعدتي ونصحي وإنارة دربي، والتي أعتز بها كثيرا لمساندتي والإشراف علي في مذكرة الماستر وأطروحتي هذه، فكانت نعم الأخت والصديقة والرفيقة، مهما شكرتها لن أفيها حقها، فجزاها الله عني خير الجزاء، وبارك الله في دينها وصحتها وأهلها .

كما أتوجه بالشكر الموصول إلى أساتذتي أعضاء لجنة المناقشة الموقرة على قبولهم قراءة هذا العمل المتواضع، ومناقشتهم وإبدائهم ملاحظاتهم القيمة وتوجيهاتهم الطيبة .

أخص بشكر الأستاذ خوني رابح، أستاذ مفتاح ، الأستاذة بن سماعين.
كما أشكر كل أساتذتي الأكارم الذين دعموني في مساري الدراسي . كما لا أنسى زملائي في الدراسة كفية، مسعودة ، زكريا...
وزملائي في العمل الأساتذة وسيلة، والأستاذ بن المير.
وشكرا لكل من شجعني وشد من أزري ولو بالكلمة الطيبة سواء من قريب أو من بعيد.

وفي الأخير نتمنى أن يكون هذا الإنجاز المتواضع بدايةً لإنجازات أخرى إن شاء الله، وأن يستفيد به أهل العلم .

يمينة

ملخص الدراسة

الملخص

يعتبر القطاع الفلاحي المكون الرئيسي لاقتصاديات معظم الدول، وهو قطاع يتميز بالمخاطر أكثر من غيره من القطاعات ا لأخرى، لذلك أصبح من الضروري لهذه الدول ومن بينها الجزائر أن تبحث عن وسائل تمكنها من تقليل الآثار الاقتصادية المترتبة عن الكوارث والأخطار التي تهدد إنتاجها الفلاحي، وعليه فإن التأمين الفلاحي يعتبر من أهم الوسائل التي تساهم في استقرار ا لإنتاج الفلاحي عن طريق استقرار دخل الفلاحين، لأنه عند تعرضهم لخسائر يتلقون تعويضات تمكنهم من متابعة نشاطهم.

وتهدف هذه الدراسة إلى تبيان دور وأثر التأمين الفلاحي كأداة من أدوات الحماية من المخاطر الفلاحية وزيادة الإستثمار في مجال الفلاحة وعلى تنمية القطاع الفلاحي، والعلاقة التي تربطهما مع بعض للفترة 1990-2020، ولتوضيح مدى تأثير قطاع التأمين على القطاع الفلاحي تمت نمذجة المعطيات المتحصل عليها من خلال الإنحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة **ARDL** وبإعتماد على برنامج EVIWS 12 .

وأظهرت الدراسة القياسية لوجود علاقة قوية بين التامين الفلاحي والتنمية الفلاحية حيث كلما زاد رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي بوحدة واحدة ارتفع الإنتاج الفلاحين 1.85وحدة على المدى الطويل وهذا راجع للسياسات التنموية المنتهجة من الجزائر وطرح منتجات تأمينية توفر الحماية من المخاطر الفلاحية، وهذا للنهوض بكلا القطاعين الفلاحي والتأميني.

ولكن يبقى تأثير التأمين الفلاحي على التنمية الفلاحية ضعيف جدا وهذا راجع لعزوف الفلاحين عن التأمين وإعتباره تكلفة إضافية بدل أداة لتوفير الحماية.

الكلمات المفتاحية : تأمين فلاحي، تنمية فلاحية، إنتاج حيواني، أخطار فلاحية، منتجات تأمين فلاحي.

الملخص

Résumé :

Le secteur agricole est la principale composante de l'économie de la plupart des pays, et c'est un secteur caractérisé par des risques plus que d'autres secteurs, il est donc devenu nécessaire pour ces pays, dont l'Algérie, de rechercher des moyens leur permettant de réduire les effets économiques des catastrophes et des dangers qui menacent leur production agricole.Par conséquent, assurance la paysannerie est considérée comme l'un des moyens les plus importants qui contribuent à la stabilité de la production agricole en stabilisant les revenus des agriculteurs, car lorsqu'ils subissent des pertes, ils reçoivent une indemnisation qui leur permet de poursuivre leurs activités.

Cette étude vise à montrer le rôle et l'impact de l'assurance agricole comme outil de protection contre les risques agricoles et d'augmentation des investissements dans le domaine de l'agriculture et sur le développement du secteur agricole, et la relation qui les unit pour la période 1990-2020 , et de clarifier l'ampleur de l'impact du secteur de l'assurance sur le secteur agricole A travers les décalages autorégressifs distribués ARDL basé sur 12 programme EVIWS.

L'étude standard a montré qu'il existe une forte relation entre l'assurance agricole et le développement agricole, car plus le chiffre d'affaires du secteur de l'assurance agricole augmente d'une unité, plus la production des agriculteurs augmente de 1,85 unité à long terme. politiques adoptées par l'Algérie et l'introduction de produits d'assurance qui offrent une protection contre les risques agricoles, et ce pour l'avancement des deux secteurs agricoles et l'assurance.

Cependant, l'impact de l'assurance agricole sur le développement agricole reste très faible, et cela est dû à la réticence des agriculteurs à souscrire une assurance et à la considérer comme un coût supplémentaire plutôt qu'un outil de protection.

Mots clés : assurance agricole, développement agricole, productions animales, Risques agricoles, produits d'assurance agricole.

الملخص

Abstract:

The agricultural sector is the main component of the economy of most countries, and it is a sector characterized by risks more than other sectors, so it has become necessary for these countries, including Algeria, to seek means enabling them to reduce the economic effects of disasters and dangers that threaten their agricultural production.Therefore, insurance The peasantry is considered as one of the most important means that contribute to the stability of agricultural production by stabilizing farmers incomes , because when they suffer losses, they receive compensation that allows them to continue their activities.

This study aims to show the role and impact of agricultural insurance as a tool for protection against agricultural risks and for increasing investments in the field of agriculture and on the development of the agricultural sector, and the relationship between them. unit for the period 1990-2020, and to clarify the magnitude of the impact of the insurance sector on the agricultural sector through the ARDL distributed autoregressive lags based on 12 EVIWS program.

The standard study showed that there is a strong relationship between agricultural insurance and agricultural development, because the more the turnover of the agricultural insurance sector increases by one unit, the more the production of the farmers increases by 1.85 unit long term. policies adopted by Algeria and the introduction of insurance products that offer protection against agricultural risks, for the advancement of both the agricultural and insurance sectors.

However, the impact of agricultural insurance on agricultural development remains very low, and this is due to the reluctance of farmers to take out insurance and see it as an additional cost rather than a protection tool.

Key words: agricultural insurance, agricultural development, animal production, agricultural hazards, agricultural insurance products.

المقدمة

المقدمة

يعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات المهمة في أي اقتصاد، فهو يمثل المصدر الأساسي لدخل الفلاحين وانتاج الغذاء في المجتمعات، وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع فانه يعد من أضعف القطاعات الاقتصادية وأكثرها إنكشافا ضد الأخطار ، وهذا لتأثر الانتاج الفلاحي بعوامل خارجة عن سيطرة الفلاح، ومن أهم هذه العوامل توجد العوامل الطبيعية، وهذا ما يظهر حاجة الفلاحين الى نظام للتأمين يمكنهم من حماية كلية أو جزئية من المخاطر كخسارة جزء من الإنتاج، أو حتى مخاطر إنخفاض أسعار المنتجات، وتفتقر الكثير من الدول الى وجود هذا النمط من الحماية للقطاع الفلاحي.

والجزائر كغيرها من الدول اهتمت بقطاع التأمين الذي لا يختلف بدوره عن باقي القطاعات الإقتصادية نظرا لمساهمته الفعلية في النشاط اقتصادي وتنفيذا للخطط الإنمائية التي تسعى لها الدولة الجزائرية لتحقيقها، فأولت له الدولة أهمية بالغة بإنشاء عدة شركات وطنية تعمل على تأمين مجمل الأخطار في الحياة الإقتصادية.

ومن الأنشطة التي مسها التأمين في الجزائر القطاع الفلاحي الذي يلعب دورا هاما في التنمية الإقتصادية من خلال توظيفه لعدد كبير من القوى العاملة، ومساهمته في تكوين الناتج المحلي الإجمالي وتلبية للحاجات الإستهلاكية الغذائية، بالإضافة إلى السلع والمواد الأولية التي تستخدم كمدخلات في العديد من الصناعات التحويلية.

ولقد مر ا لانتاج الفلاحي في الجزائر بعدة تطورات كانت تتسم ب السوء احيانا والتحسن أحيانا أخرى، وذلك يرجع لعدة أسباب لعل أ همها السياسات الاقتصادية المتبعة خلال مختلف الفترات الزمنية، حيث انعكست مباشرة على حركية ا لمنتوج الفلاحي ومردوديته، حيث كان بعضها انعكاسا لأحداث ومستجدات خارجية، وبعضها الاخر انعكاسا لتطورات ومتغي رات داخلية، حيث تخبطت في بعض الاحيان مرحلة العجز الغذائي لتصل الى مرحلة التبعية الغذائية، حيث أثرت هذه الظروف على الكثير من المتغيرات الاقتصادية، باعتبار القطاع الفلاحي مرتبط مع العديد من مكون ات البيئة الاقتصادية، وأحد القطاعات الوسيطية ا لمهمة في تنشيط العجلة الانتاجية والاستثمارية سواء كانت صناعية او خدمية، ولعل اهم قطاع خدمي يرتبط بالنشاط الفلاحي هو التأمين الفلاحي بالنظر الى العلاقة التفاعلية التي تميزه ما، حيث انه في الكثير من ا لأحيان كانت التقلبات التي تحدث في حجم الانتاج الفلاحي تأثيرا كبيرا على تطور رقم أعمال التأم ين الفلاحي السنوي، حيث يعتبره الكثير من الفلاحين تكلفة اضافية، في ظل محدودية الثقافة التأمينية لهم.

وفي السنوات الأخيرة يلاحظ أن المصالح الفلاحية المختصة تسعى جاهدة لرفع نسبة التأمين الفلاحي مقارنة مع التأمينات الأخرى متخذة جميع الوسائل والسبل لإقناع الفلاحين والمربين بضرورة هذا التأمين.

الإشكالية الرئيسية:

وباعتبار أن الفلاحة أحد القطاعات الاقتصادية الهامة في الجزائر جاء هذا البحث كمحاولة للوقوف على دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر، و من خلال الإجابة عن الإشكالية الرئيسة التالية:

ما هو دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي الجزائري؟

وللإجابة عن هذا التساؤل الرئيسي وبغرض الإحاطة بكل حيثيات وجزئيات الموضوع كان من الضروري الإجابة عن بعض التساؤلات الفرعية التي تصب في نفس قالب الموضوع والتي منها:

- ما هي الأخطار التي يتعرض لها القطاع الفلاحي؟
- كيف يساهم التأمين الفلاحي بالجزائر في دعم نشاط القطاع الفلاحي؟
- ماهي حصة القطاع الفلاحي من سياسات الاصلاح الاقتصادي التي طبقتها الجزائر منذ 1990إلى غاية 2020؟
- ماهو نصيب الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي من سوق التأمين الفلاحي؟
- هل يؤثر التأمين الفلاحي على القطاع الفلاحي في الفترة الممتدة من 1990إلى 2020 في الجزائر؟

فرضيات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية الرئيسية السابقة والأسئلة الفرعية المكملة لها تم الانطلاق من الفرضيات التالية:

- يتعرض القطاع الفلاحي لمخاطر تمس الغطاء النباتي فقط.
- يساهم التأمين الفلاحي بالجزائر بشكل كبير بدعم وتنمية القطاع الفلاحي وذلك من خلال المنتجات الذي يعرضها على الفلاحين والتي تتناسب مع متطلباتهم ومقدرتهم المادية والمالية.
- اتبعت الدولة الجزائرية سياسات عدة من أجل تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر أهمها سياسة دعم الفلاحة والتنمية الريفية.
- يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي المؤسسة الوحيدة للتأمين الفلاحي بالجزائر.
- لاتوجد أي علاقة تأثير تجمع بين القطاع الفلاحي بالتأمين الفلاحي.

أهمية الدراسة:

يعد التأمين أداة هامة لتقليل من حدة الأخطار الطبيعية أو غيرها من الأخطار التي قد تمس القطاع الفلاحي، لذلك سعت الجزائر جاهدة للنهوض بكلا القطاعين سواء القطاع الفلاحي والذي قامت بإدخال عليه العديد من البرامج والإصلاحات التنموية والتي تعددت خلال فترة الدراسة، أو القطاع

التأميني حيث شجعت على إنشاء مؤسسات تأمينية عامة كانت أو خاصة وتشجيعها لتقديم منتجات تأمينية للمساعدة على توفير الحماية اللازمة للنهوض وتنمية القطاع الفلاحي الجزائري.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة هذه للوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها:

- إبراز الأخطار التي تواجه القطاع الفلاحي وآليات التأمين عليها.
- يعتبر التامين الفلاحي عنصر اساسي في القطاع الفلاحي خاصتا في العصر الحديث حيث يعد من مقومات عوامل الانتاج الفلاحي يؤدي في حال وجوده الى استمرارية الدورات الانتاجية الفلاحية وتطوير القوى المنتجة في الريف ومتابعة العمل وضمان استدامة استخدام عوامل الانتاج الفلاحية فهو في حد ذاته وسيلة من الوسائل التي يمكن ان تساهم في دفع عجلة التنمية الفلاحية باعتباره احد المصادر الرئيسة اللازمة لتمويل النشاط الفلاحي.
- ابراز دور التأمين الفلاحي في حماية الفلاح من المخاطر وضمان حصوله على تعويضات لقاء الأضرار المتوقعة الحصول في المستقبل.
- محاولة البحث عن آليات جديدة للتحكم في المخاطر الفلاحية.
- تحليل والوقوف على أهم الصعوبات والتحديات التي يواجهها التأمين على الأخطار الفلاحية ومحاولة الخروج بأهم الاقتراحات والتوصيات من خلال الدراسة حول هذا الموضوع.
- التعرف على واقع قطاع التأمين الفلاحي بالجزائر ومنتجاته المستعملة في تحقيق تنمية القطاع الفلاحي.
- من خلال هذا التحليل نحاول الخروج بتوصيات وتدابير للهيئات المشرفة بغرض تحسين وتسهيل دخول منتجات التأمين الفلاحي إلى سوق التأمين الجزائري.
- المساهمة في إخراج البحث العلمي من المحيط النظري إلى الميدان العملي.

حدود الدراسة:

حددت هذه الدراسة في اطار مكاني ممثلا في الجزائر بإعتبارها بلد فلاحي وزماني من خلال فترة الممتدة مابين1990 إلى غاية 2020، وهذا للتعرف على تأثيرات التأمين الفلاحي على قطاع الفلاحة .

منهجية الدراسة:

قصد معالجة البحث معالجة علمية سيتم اعتماد عدة مناهج نوضحها في ما يلي:

- المنهج **الوصفي والتحليلي** : قصد جمع الحقائق والبيانات عن موضوع الدراسة وتفسير وتحليل مختلف النتائج للوصول إلى إبداء التوصيات والاقتراحات بشأن موضوع الدراسة، فالوصفي من خلال وصف الظاهرة محل الدراسة ويكمن ذلك أساسا فى إبراز ماهية ومكونات

التأمين الفلاحي، وآلية سير منتجاته التأمينية ، أما التحليلي يكون من خلال تحليل أبرز وأهم الصعوبات والتحديات التي تواجه التأمين الفلاحي في الجزائر ، وصعوبة تطبيقها على أرض الواقع.

- **الأسلوب الإحصائي القياسي:** يقيس العلاقة بين متغيرات الدراسة وذلك بإعتماد على المعطيات والبيانات المتاحة حول العينة محل الدراسة. **وأدوات القياس الإقتصادي برنامج 12 EVIWES.**
- بالإضافة إلى ذلك تم استخدام المنهج **دراسة حالة فيما** يتعلق بالدراسة الميدانية **وهذا بإجراء مقابلة شخصية مع م دير الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي لولاية بسكرة** للحصول على وثائق ، ولتحقيق منهجية البحث تم استخدام الأدوات ومصادر البيانات التالية:
- المسح المكتبي بالإطلاع على مختلف المراجع التي لها علاقة بجوانب الموضوع.
- الوثائق الخاصة بالمؤسسة محل الدراسة.
- المقابلة والزيارات الميدانية.
- الملاحظة في عين المكان.
- إعتماد إحصائيات ل: مجلس الوطني للتأمينات، قوانين المالية، الديوان الوطني للإحصائيات..إلخ.

أسباب اختيار الدراسة:

إن مبررات اختيار الموضوع ترجع لعدة أسباب نوجزها في النقاط التالية:

- في كون الموضوع ضمن إطار التخصص مالية، بنوك وتأمينات.
- يثير الموضوع إشكالا لابد من إيجاد حل له ويتوقف عليه تنمية القطاع الفلاحي خلال هذه المرحلة، مما يجعله موضوع جدير الدراسة.
- حداثة هذا الموضوع ما يفسر قلة الدراسات حوله وبالتالي إثراء رصيد مكتبة الكلية.
- دراسة ما مدى علاقة التأثير التي تجمع بين القطاع الفلاحي وقطاع التأمين.
- توعية الفلاحين بضرورة التأمين على محاصيلهم للتحوط من المخاطر بتعويض الخسائر التي قد يتعرض لها محاصيلهم.
- تعاني الجزائر من مشاكل عديدة في هذا المجال وبغية تحديد لب المشكل الذي يحد من تطوير التامين في المجال الفلاحي ليلعب دوره الأساسي في حماية الإنتاج الفلاحي من المخاطر الفلاحية.

الدراسات السابقة:

بغرض استكمال الجانب النظري للدراسة وبهدف ترصين محتوى الدراسة وفرضياته، تم الاطلاع على الجهود السابقة للباحثين في هذا مجال، من أجل معرفة ما قدموه من جهد علمي وما تناولوه من متغيرات يمكن الاستفادة من بعضها في الدراسة الحالية، فيما يلي عرض لبعضها من حيث الهدف والنتائج:

- **مليزي احمد امين، دور التامين المصغر في التنمية القطاع الفلاحي** 2015/2014، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاديات التأمين جامعة سطيف ، طرح الباحث إشكالية ماهو دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الفلاحي و ماهي الأليات المعتمدة على ذلك ؟ استعمل منهج الوصفي التحليلي و دراسة الحالة من خلاله تفسير العلاقات بين المتغيرات لدراسة مجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف حيث أفترض انه تؤثر المخاطر الفلاحية بشكل سلبي على الإنتاج الفلاحي في غياب التأمين المصغر وكان هدفه من الدراسة هو أبراز أهمية التأمين المصغر في مواجهة المخاطر الفلاحية وتوصل الباحث أنه في حالة إذا لعب التأمين المصغر دوره كأداة الإدارة المخاطر يستطيع أن يؤثر بشكل إيجابي على التنمية الفلاحية.
- **نوال سيد احمد زين العابدين ، دور التامين الفلاحي في استقرار الانتاج الفلاحي ابريل2004** ،مذكرة ماجستير في الاقتصاد الفلاحي ، جامعة الخرطوم ، إعتمدت الباحثة علي المنهج التحليل الوصفي الإحصائي لوصف نتائج العملية الإنتاجية ومدي ارتباط الإنتاج ببعض العوامل ، هدفت من هذا الدراسة لمعرفة التقلبات في الانتاجية لمحصول القطن الذي دخل تجربة التأمين أثر إدخال خدمة التأمين بقسم وادي شعير على انتاجية ، وافترضت ان تطبيق التامين يعمل على زيادة الإنتاج كما كانت نتائج الدراسة أن إنتاجية القطن في تدني مستمر من خلال الإشارة السلبية معادلة القطن وبعد إدخال خدمة التأمين بشركة شيكان لقسم وادي شعير ظهر أثر ايجابي في تقليل مخاطر لعائدات محصول القطن.
- عامر أسامة وعماري زهير، **دور التامين الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية** دراسة حالة الجزائر،2000/2012، مداخلة في يوم دراسي "القطاع الفلاحي بين التحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي"بجامعة سطيف ،وكان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على دور التامين الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية، ونظرا لحداثة الموضوع على الساحة المحلية فقد قام بعرض مفهوم التامين الفلاحي وبعض منتجاته في الجزائر، وطبيعة الأخطار المناخية التي تعترض الفلاحة ، وقد تم التوصل إلى أن هناك تأثير ضعيف للتأمُين الزراعي على الإنتاج الزراعي المعبر عنه بالمنتج الحيواني (الحليب) ومنتج نباتي (الحبوب).

- محمد. غردي وآخرون، **(2017")التأمين الفلاحي كألية لتغطية المخاطر الفلاحية: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الف لاحي – CRMA بوفاريك"**، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، 2017 : هدفت الدراسة إل ى تحليل التأم ين الفـلاحي باعتباره يلعب دورا فعا لا فـي دعم مجهودات التنمية الفلاحية، لما يوفره من تعويضات مالية للتخفيف من حدة الخسائر التي تنجر عن المخاطر المتعددة التي يتعرض لها النشاط الفلاحي، وبذلك فهو يسا هم في استقرار دخل الفلاح وضمان تجديد طاقته ا لاستثمارية بصفة خاصة مع استمرارا ن شاط القطا ع الفـلاحي بصفة عامة. كما حاولت الدراسة تحليل مختلف المخاطر المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها القطا ع الفـلاحي، وواقع التأم ين الفـلاحي في الجزائر خاصة على مستوى الصندوق ا لجهوي للتعاون الفلاحي بوفاريك – ولاية البليدة، وتوصل الباحث إلى أن ا لتأمين الفلاحي في الجزائر يشكل نسبة ضعيفة من إجمالي معام لات قطا ع التأمين، وينطبق ا لأمر على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الفـلاحي) CRMA) بوفاريك بحيث لا تتجاوز مساهمة التأمين الفـلاحي في رقم أعمال الصندوق نسبة 5 ،%بالرغم من أن الصندوق الوطني للتعاون الفـلاحي يعتبر الرائد في مجال التأمينات الفلاحية بتقديمه منتجات تأمينية متعددة عبر شبكته المنتشرة على المستوى الوطني.
- العيد. قريشي، **(2017")مسا همة الصندوق الوطني للتعاون الف لاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر"** ، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة حمة لخضر–الوادي–، الجزائر، العدد 10، الجزء1، 2017: هدفت الدراسة إلى تحليل دور التأمين التعاوني في تغطية خسائر القطا ع الفـلاحي بالجزائر وتحقيق التنمية ا لاقتصادية بها، حيث قامت الدولة با تخاذ مجموعة من ا لإجراءات لتعزيز هذه المكانة، تمثلت في ا لاعتماد على مبدأ التعاون الفـلاحي لتعويض الفلاحين أثناء تعرض منتجاتهم الفـلاحية من محاصيل زراعية وثروة حيوانية أخطار تقلبات ا لأحوال الجوية والكوارث الطبيعية.كما أظهرت نتائج الدراسة أن للصندوق الو طني للتعاون الفلاحي الدور البارز في تأمين القطا ع الفلاحي والمساهمة في تعويض الخسائر التي يتعرض لها الفلاحون أثناء مزاولتهم لنشاطهم الفلاحي.
- عبد الكريم. الطفي، فاطيمة.كوراد، **(2018")دور التأمين الفـلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الف لاحي – CRMA وكالة بومرداس"** ،مجلة المنهل الإقتصادي، العدد 1، جامعة الوادي: هدفت الدراسة الى تحليل عملية التأمين باعتبارها عملية يسا هم م ن خلالها ا لأفراد والمؤسسات بأقساط تمكنهم م ن الحصول على حق الحماية في حالة تحقق الأخطار المؤمن عليها، مع تحليل علاقة التأمين مع مختلف الأنشطة ا لاقتصادية التي م ن بينها القطا ع الف لاحي الذي يشغل مكانة هامة فـي النشاط

الاقتصادي، إذ يتعرض القطاع الفلاحي لمخاطر متعددة تبقي الفلاح عاجزا أمامها، وبالتالي فهو يلجأ لخدمة التأمين الفلاحي من أجل نقل مختلف الأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، كما عالجت الدراسة مدى مساهمة التأمين الفلاحي في معالجة وتغطية مختلف الأخطار، مع دراسة ميدانية للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA - بولاية بومرداس .، حيث توصل الباحث للنتيجة أن النشاط الفلاحي يتميز مقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى، ببعض الخصائص كالتعرض إلى مخاطر عديدة من بينها التقلبات المناخية الكوارث الطبيعية وأيضا مختلف الأمراض التي من شأنها أن تلحق أضرارا بليغة بالإنتاج النباتي والحيواني مما يؤثر سلبا على مداخيل الفلاحين، مما يفرض وضع آليات للحد من هذه الأخطار من خلال تطوير خدمات التأمين الفلاحي، التي من شأنها أن تسير هذه المخاطر وتحول دون تكبد المنتجين لخسائر مادية معتبرة، وتمنح لهم فرصة استمرارية مشاريعهم واستثماراتهم.

- لمجد بوزيدي ويوسف بودلة، **أثر التأمين الفلاحي على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000–2018)**، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال،جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 06العدد 03، جانفي 2020، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التأمين الفلاحي كأداة مساعدة على معالجة مختلف الأخطار الفلاحية. لقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها دور التأمين في دعم مجهودات التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000–2018) وإسهامه في التعويضات المالية للتخفيف من حدة خسائر النشاط الفلاحي الناتجة أساسا عن تقلبات الأحوال الجوية والحرائق والكوارث الطبيعية، مع إسهامه في استقرار دخل الفلاح وضمان تجديد طاقته الاستثمارية.

مناقشة الدراسات السابقة:

أ-أوجه التشابه

تتشابه الدراسة مع الدراسات السابقة في إستخدام نفس المنهج وهو الوصفي التحليلي ودراسة الحالة وإستخدام أساليب إحصائية لتحليل النتائج و كلا الدراستين تسعيان لمحاولة دراسة دور التأمين الفلاحي في تنمية القطاع الفلاحي و محاولة أبراز أهمية التأمين الفلاحي.

ب- أوجه الاختلاف

لقد خلصت نتائج الباحثون في هذا المجال على إبراز الدور الهام للتأمين الفلاحي للتحوط من المخاطر، كما دراسة علاقة أثر ادخال خدمة التأمين على الإنتاج الفلاحي، ووجود إرتباط وثيق يجمع بين قطاعي الفلاحة والتأمين ووجود علاقة إرتباط وثيقة تجمعهما وكما أيضا إستحوذ السوق التامين من طرف صندوق الوطني التعاون الفلاحي.

أما هذه الدراسة لقد أظهرت وجود العديد من المؤسسات التأمينية المقدمة للتأمين الفلاحي وتنوع منتجاتها التأمينية، وكذا شرح مدى تأثر الإنتاج الفلاحي بالتأمين الفلاحي ودوره في تحقيق تنميته من خلال دراسة قياسية للفترة الزمنية من 1990-2020، وإبراز الأسباب التي تمنع الفلاحين من الإستفدة من هذا النوع من التأمين.

هيكل الدراسة:

لمعالجة هذا الموضوع تم تقسيم هذا البحث إلى الفصول التالية:

- يعرض **الفصل الأول: طبيعة التأمين الفلاحي ودوره في التنمية الفلاحية والذي يضم مفاهيم أساسية حول التأمين والاخطار الفلاحية و** يتضمن ثلاثة مباحث: المبحث الاول يتناول ماهية التأمين وذلك بتبيان جذور نشأته وأهم مراحل تطوره وكذا أهم العناصر العملية التأمينية ومختلف الوظائف القائمة عليه، أما المبحث الثاني فحول التنمية الفلاحية وتم التفصيل فيه عن ماهية كل من الفلاحة والتنمية الفلاحية وأسس ومقومات هذه الأخيرة ، ثم المبحث الثالث عن التأمين الفلاحي وتم التعريج فيه على ماهية كل من الأخطار الفلاحية والتأمين الفلاحي والتفصيل في أنواع عقود التأمين الفلاحي.
- أما **الفصل الثاني: علاقة التنمية الفلاحية بالتأمين الفلاحي ومنتجاته التأمينية**

والذي جزأ أيضا لثلاث مباحث حيث كان الأول عن واقع قطاع التامين والتنمية الفلاحية في الجزائر حيث تم تفصيل في نشأة التأمين بالجزائر والهيئات القائمة على هذا القطاع، أما المبحث الثاني فحول نشأة التامين الفلاحي في الجزائر والمؤسسات التي تقدمه كالصندوق التعاون الفلاحي وغيرها من المؤسسات.

أما المبحث الأخير معنون بمنتجات تأمين الأخطار الفلاحية في الجزائر حيث تم ذكر كل من تأمين الإنتاج النباتي وهذا من خلال التطرق إلى أهم منتجاته والتي تعرف بدورها مدى أهمية التأمين عليها، و تأمين الإنتاج الحيواني الذي يوضح لنا ما يمكن تغطيته من أخطار في مختلف أنواعه من بينها التأمين على المواشي والدواجن ، وأيضا تأمين على العتاد ودراسة أهم ما يترتب عليه من خسائر مضمونة وغير مضمونة.

- أما **الفصل الثالث** فيعرض **الفصل الثالث: دراسة قياسية لمدى تأثير التأمين الفلاحي على تنمية قطاع الفلاحي في الجزائر للفترة 1990-2020**

والذي جزأ أيضا لثلاث مباحث فكان أولها تطور التأمين الفلاحي في الجزائر خلال فترة الدراسة، والثاني نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين التأمين الفلاحي والإنتاج الفلاحي في الجزائر بواسطة نموذجARDL بإستخدام برنامج إحصائي EVIWS12، أما عن المبحث الأخير فكان عن آفاق ونتائج التامين الفلاحي.

الفصل الأول:

طبيعة التأمين

الفلاحي ودوره

في التنمية الفلاحية

تمهيد:

إن التأمين نشاط قديم النشأة، نشأ مع فكرة التعاون وتطور بتقدم الإنسان إلى أن وصل إلى ما هو عليه الآن، لذلك فقد أصبح التأمين ضرورة ملحة لتحوط من الأخطار التي لايمكن للأفراد والمجتمعات تفاديها، ونظرا لما له من دور هام في الحياة الاقتصادية وفي تعبئة المدخرات في سبيل تمويل الاستثمارات المنتجة والتي تعتبر ركيزة لتقدم كل من القطاع الفلاحي والتأميني معا.

ونظرا لأهمية التأمين في القطاع الفلاحي في إحداث التنمية الفلاحية والوقاية من الأخطار الفلاحية من جميع النواحي، وكذا أهميته في تحديد مستوى التنمية الفلاحية، لذلك سعت العديد من الدول الفلاحية لتجنب تلك الأخطار بإعادة التفكير في إصلاحات جذرية تمس مختلف الأنشطة الفلاحية لحماية القطاع الفلاحي من الخسائر المحتملة، زيادة الإستثمارات الفلاحية وهذا باستخدام التكنولوجيا لإعادة تحديثاته مع التطورات الخاصة في مجال القطاع الفلاحي.

ويتطرق هذا الفصل إلى طبيعة التأمين ودوره في التنمية الفلاحية والذي قسم بدوره إلى ثلاثة مباحث أساسية حيث يحتوي:

- **المبحث الأول :الإطار المفاهيمي للتأمين**
- **المبحث الثاني: التنمية الفلاحية**
- **المبحث الثالث: التأمين الفلاحي**

المبحث الأول:

الإطار المفاهيمي للتأمين

يعد التأمين وسيلة حماية تحمي الأفرد من الوقوع في خسائر مادية الناشئة عن تحقق الحوادث، فهو يعد في مفهومه البسيط الحصول على الأمان في مواجهة خطر معين لتفادي نتائجه الضارة، أو على الأقل حصرها في أضيق نطاق ممكن.

المطلب الأول: التأمين

أصبح التأمين في العصر الحاضر من المعاملات السائدة في جميع مجالات الحياة الإنسانية، فقد دخل عالم التجارة والصناعة والفلاحة ومعظم وجوه النشاط الاقتصادي دخولاً اختيارياً أو إجبارياً لذا توجب التعرف على حقيقة نشأته وما المقصود به.

الفرع الأول: نشأة التأمين:

لم تكن نشأة التأمين على يد المشرع، بل محصلة تطور طويل وبطئ، ليعيش الإنسان في أمان ويتمكن من مواجهة مخاطر الحياة.

نشأت فكرة التأمين بنشوء فكرة التعاون أو التضامن في تحمل المخاطر التي قد يتعرض لها الأفراد أو الجماعات، وذلك بتوزيع الخسائر التي تلحق بالفرد والجماعة بالمشاركة فيما بينهم.[1]

فأول من اهتدى لهذه الفكرة هم القدماء المصريين بتكوين جمعيات لدفن الموتى، بغرض تحمل عبء مراسيم الدفن من تحنيط للجثث وتجهيز القبور بكل مستلزمات الحياة، التي كانت باهضة الثمن، فهذه الجمعيات تقوم على التعاون في تحمل الخسائر نتيجة تحقق الوفاة.[2]

ففي عهد الآشوريون والهندوس والبابليون وقد ازدهر التداول البحري، ولكن كانت هناك مخاطر القرصنة البحري وغرق السفن، ما أدى لظهور القرض البحري حيث يقترض صاحب الفينة مبلغ من المال بضمان السفينة من المقرضين البحريين على أن إذا ما وصلت السفينة سالمة يحصل القرض بالإضافة لقيمة إضافية في حدود فائدة القرض، وفي عدم وصول السفينة سالمة يفقد المقرض قيمة القرض والفوائد [3]، وانتقلت هذه الفكرة إلى انجلترا على يد الايطاليين في القرن 14 وأقاموا فيها تنظيمات تجارية مكنتهم من توسيع نفوذهم كتعزيز مركزهم

---

[1] سليمة طابيبية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية(دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين)**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر سنة2010،ص70.

[2] حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر**. دار وائل، الأردن، 2008، ص33.

[3] أسامة عزمي سلام وشقبيري نوري موسى، **إدارة الخطر والتأمين**. دار الحامد، الأردن، 2010،ص230.

المالي، وقد أضفى عليها قانون التأمين البحري سنة1745 م صفة الشرعية فازدادت بذلك هيئات اللويدز متانة وقوة عبر العصور فأصبحت أكبر مركز تأمين في العالم.[1]

وفي عام 1666 شب حريق كبير في لندن أتى على الجانب الأكبر من المدينة فجعل الناس يتدبرون الطريقة التي يمكنهم بها أن يحموا أنفسهم من الكوارث المماثلة مستقبلا، وكان الحل يكمن في التأمين، وبعد ذلك بأعوام قليلة افتتحت في لندن المكاتب الأولى لتأمين ضد الحرائق ثم انتشرت في فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وبالنسبة للتأمين على الحياة فقد ظهر في نفس الوقت الذي ظهر فيه التأمين البحري، ذلك لأن عقود التأمين البحري المشار إليها، تضمنت التأمين على حياة القبطان والبحارة بنفس أسعار تأمين البضاعة والسفينة، ولكن ظهور الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر كان له الأثر الواضح في ظهور التأمين على الحياة.[3]

وفي القرن العشرين ظهرت صور جديدة للتأمين منها التأمين من السرقة والتبديد، والتأمين من أخطار الحروب وحوادث النقل الجوي والمسؤولية من مزاولة المهنة والمسؤولية على الغير، وظهرت صور متنوعة من التأمينات الاجتماعية.[4]

الفرع الثاني: مفهوم التأمين

أولا: لغة : التأمين من أمّن ، أي اطمأن وزال خوفه ، وهو بمعنى سكن قلبه، وكذلك تستعمل كلمة الأمن عند الخوف.[5]

ولقد لجأ الإنسان إلى عدة وسائل لتغطية الأضرار الناتجة عن المخاطر التي تصيبه في حياته منها الادخار، التضافر، لكن تبين مع مرور الزمن أنها غير كافية لمواجهة ما يتعرض له فاهتدى إلى فكرة جديدة تقوم على أساس تضامن الجماعة وهدفها الأساسي التعاون على تغطية الضرر التي قد يصيب أحد أفراد الجماعة, فتضمن له الأمن و الأمان، ومن هنا اشتقت كلمة التأمين التي ندرجها حسب التعاريف التالية:

"نظام لتوزيع الخسائر المالية المحتملة، التي تلحق بالفرد في حياته أو أمواله وممتلكاته، على مجموعة من الأفراد الذين يساهمون معه في تخزين رصيد مالي لهذا الغرض".[6]

---

1 عمر موساوي، **محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري**،مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والحقوق، جامعة ورقلة، 2006، ص4.

2 عيسى عبده، **التأمين بين الحل والتحريم**، مكتبة الاقتصاد الإسلامي،مصر، 1978،ص24.

3 حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص33.

4 يوسف كمال،**الزكاة وترشيد التأمين المعاصر**، دار الوفاء، مصر، 1986،ص14-15.

5 الكرد داود حسن ، **فكرة التأمين التعاوني الإسلامي** ، عمان، الأردن ، 1993 ، ص24 .

6 عبد اللطيف محمود آل محمود، **التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية**، دار النفائس، لبنان،1994،ص31.

كما بعرف التأمين على أنه:" هو عمل يسعى لتوزيع الخطر على أكبر عدد ممكن من الأفراد مقابل مبلغ من المال (يسمى قسط التأمين) يدفعه المؤمن له للهيئات المخصصة (شركات التأمين) التي تقوم بدورها بتحمل نتائج الخطر مقابل الأقساط التي تجمعها، وذلك بأن تدفع تعويضا عن الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالمؤمن له بموجب عقد ينظم العلاقة بين شركة التأمين والمؤمن له يسمى عقد أو بوليصة التأمين".[1]

وعرفت الموسوعة البريطانية التأمين:" بنظام اجتماعي يتعهد بموجبه المؤمن بأن يعوض للمؤمن له أو المستفيد عند تحقق أخطار معينة تترتب عليها أضرار خلال مدة معينة."[2]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف موجز للتأمين:

" التأمين هو عبارة عن نظام اجتماعي يسعى لمساعدة المؤمن له في تحمل خسائر محتملة الحدوث في ممتلكاته، وهذا لقاء دفعه مبلغ من المال (القسط) للمؤمن (شركة التأمين) لفترة معينة على أن يتم تعويضه في حالة وقوع الخطر المؤمن ضده وهذا بموجب التعهد الذي بينهما ألا وهو عقد التأمين."

المطلب الثاني: أهمية ووظائف شركات التأمين

يحظى التأمين بأهمية بارزة في العديد من المجالات سواء كانت إقتصادية أو إجتماعية أو نفسية ، كما تقدم العديد شركة التأمين من الوظائف للمؤمنيين سنفصل في كل من منهما في المطلب .

الفرع الأول: أهمية التأمين

يعد التأمين اليوم من أهم القطاعات في الاقتصاديات الحديثة وهذا نظرا للدور الذي يلعبه على المستوى الاجتماعي والاقتصادي، لذلك يمكن إبراز أهميته من خلال ما يلي:

أولا: أهمية التأمين على المتغيرات الحيوية في الاقتصاد

- **الدور الاقتصادي للتأمين** : التأمين يواكب تطور الأخطار باختلاف أنواعها، فهو يعمل على الحفاظ على هدفه الأساسي (الحماية) و حتى يكون وسيلة للمضاربة تفرض الدولة رقابة خاصة عل ى شركات التأمين تتمثل في المحافظة على إلتزماتهم إزاء المؤمن لهم وذلك بتكوين احتياطات مختلفة، ومع كل هذا يراعي التأمين إلى جانب المصلحة الفردية المصلحة العامة، فهو يقوي الاقتصاد الوطني و يصبح عامل إنتاج بالمحافظة على وسائل الإنتاج الأخرى، وبالتالي على المردودية الاقتصادية من خلال :[3]

---

[1] زياد رمضان، **مبادئ التأمين دراسة عن واقع التأمين**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998،ص13.

[2] أحمد أبو السعود، **عقد التأمين بين النظرية والتطبيق**، دار الفكر الجامعي، مصر،2009 ، ص101.

[3] زروقي إبراهيم وبدري عبد المجيد، **واقع قطاع التأمين وإعادة التأمين–دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر–**، الملتقى الدولي السابع حول : "**الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير– تجارب الدول** – يومي 04/03 ديسمبر 2012،"جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص6 و7.

تكوين رؤوس أموال و تمويل المشاريع : يعمل التأمين على تجميع كتلة معتبرة من الأموال بواسطة الاحتياطات النقدية لأن تحصيل القسط يكون قبل أداء الخدمة، ومنه شركات التأمين لا تكتنز هذه الأموال بل توظفها في صور متعددة (أسهم، سندات، عقارات...)، وبالتالي المساهمة في تمويل المشاريع الاقتصادية من خلال الإقبال على إقامة مشاريع جديدة مما يترتب عن ذلك رفع مستوى معيشة الأفراد وبالتالي تحقيق الاستقرار الاجتماعي.

التأمين مصدر للعملة الصعبة : تعتبر بعض البلدان التأمين مصدرا لاستقطاب العملة الصعبة، وذلك يخلق مجالا للمعاملات التجارية والمالية مع الخارج (دفع الأقساط، حركة رؤوس الأموال، تعويض المتضررين...)، وقد يكون رصيد العمليات موجبا أو سالبا حسب السنوات حسب هيكل قطاع التأمين للبلد المعني، فإذا كان موجبا فهو يؤدي إلى جلب العملة الصعبة والعكس صحيح.

التأمين وسيلة ائتمان: يسهل عملية اكتساب القرض بفضل الضمانات التي يمدها للموردين وبالتالي يساهم في تكوين الدخل الوطني بتوليد قيمة مضافة للاقتصاد بفضل تشجيع الاستثمار عن طريق الطمأنينة والضمان الذي يمنحه.

فعلى مستوى الفردي، يؤدي التأمين إلى تدعيم الضمان الذي يقدمه له لدائنه، وباتالي يسهل له الحصول على الإئتمان فإذا رهن المؤمن له عقارا أو منقولا مملوكا له كضمان لتنفيذه ما عليه من ديون تجاه دائنه، فلا شك أن مصلحة هذا الأخير بقاء المال مرهون حتى يمكنه التنفيذ الجبري عليه في حالة عدم إيفاء من المدين، كما يمكن أن يضيع الضمان في حالة سرقة أو حريق..إلخ. أما على مستوى الدولة، فتجد في رؤوس الأموال المتجمعة لدى شركات التأمين مصدرا هاما للإقتراض عن طريق السندات التي تصدرها الدولة أو الأشخاص العامة والتي تقوم بشرائها.[1]

- **التأمين وميزان المدفوعات:** يمثل التأمين بند من بنود ميزان المدفوعات وبالتحديد في ميزان حركة رؤوس الأموال حيث تسجل فيها أقساط إعادة التأمين التي تحولها الشركات الوطنية بموجب الاتفاقيات المبرمة مع شركات التأمين في الخارج وكذلك تسيير محفظة الأصول المالية لشركات التأمين، وكذا العمليات المرتبطة بالاستثمارات تقوم بها شركات إعادة التأمين في الخارج. وتأثير التأمين في ميزان المدفوعات يرتبط برصيد العمليات التأمينية الذي يمثل الفرق بين الأموال الواردة والأموال الصادرة، وبالتالي يتناسب حجم التدفق الطبيعي للأموال إلى الخارج تناسبا عكسيا مع درجة نمو صناعة التأمين المحلية.

[1] شيخ كريمة، ابتكار **المنتجات التأمينية ودوره في ترقية شركات التأمين بالمغرب العربي –حالة سوق التأمين الجزائر المغرب وتونس–**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الأول، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009،ص284.

- **التأمين والتضخم**: يلعب التأمين دور مهما في الحد من خلق الضغوط التضخمية التي تسببها زيادة كمية النقود المتداولة و هذا من خلال:

-الإقبال على طلب التأمين يؤدي حتما إلى حجز الأموال التي كانت ستنفق.

-يعمل التأمين على توفير حصيلة معتبرة من الموارد المالية ليعاد استثمارها في مشاريع منتجة، مما يزيد من حجم السلع والخدمات المعروضة وفي النهاية التوازن بين العرض والطلب.

- **التأمين والدخل الوطني**: لمعرفة أهمية التأمين في الاقتصاد فلابد من معرفة أقساط التأمين للفرد الواحد وعلاقته مع الناتج الوطني الخام. وكلما كانت العلاقة مهمة سيكون دليل على تطور البلد المعني، ويساهم التأمين في تكوين الدخل الوطني من خلال تحقيق قيمة مضافة وتقاس هذه الأخيرة بالفرق ما بين رقم العمال لقطاع التأمين أي مجموع الأقساط الصادرة خلال السنة ومجموع المبالغ المدفوعة إلى الغير.[1]
- **خلق فرص العمل** : تمثل شركات التأمين أحد القطاعات الاقتصادية الهامة التي تستوعب عدد كبير من الأيادي العاملة، وبالتالي التقليل من البطالة.[2]

ثانيا: الأهمية الاجتماعية للتأمين :

يتجلى الدور الأساسي للتأمين من الناحية الاجتماعية في الحفاظ على المجتمع، وترابطه ورفاهيته، فيمكن للمؤمن له أو المستفيد عن طريق أداء مبلغ تأمين المؤمن من إعادة بناء منزله الذي احترق أو تعويض ممتلكاته المسروقة، وحصوله على الوسائل المالية عند مرضه أو عجزه وعلى معاش عند شيخوخته، كما يمكن للأرملة واليتامى ضمان حد لدخلهم بعد فقدان رب العائلة.[3]

ثالثا: الأهمية النفسية للتأمين:

تتمثل في الأمن فالمؤمن بقيامه بالتأمين يشعر بنوع من الارتياح فيما يخص المستقبل، الأمر الذي يجعله يتحلى بروح المبادرة وكذا الأمان والاطمئنان من كل الصدف والمفاجآت اليومية.

ويمكن أن تتعدى فائدة التأمين المؤمن له إلي الغير كما هو الحال بالنسبة لحوادث المرور وهذا بفضل اتساع نطاق المسؤولية التي أصبحت الآن تشمل العديد من المجالات[4].

---

[1] زروقي إبراهيم وبدري عبد المجيد، مرجع سابق، ص7.

[2] عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية**، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن، 2008،ص198.

[3] Ecole nationale des assurances de Paris**, Manuel international d'assurance**, Economica, Paris,1998, p10.

[4] صالحي شهرزاد، **نمذجة تسعير حوادث السيارات**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم- الاقتصادية، جامعة سطيف، 2013،ص11.

الفرع الثاني: وظائف شركات التأمين:

إن تنوع وتعدد شركات التأمين أدى إلى تنوع وظائفها، حيث تقوم شركات التأمين بممارسة الأنشطة الرئيسة الآتية:

1. **وظيفة الإكتتاب:**

تهتم هذه العملية بفحص ودراسة الأخطار في شركات التأمين بهدف قبولها أو رفضهاأ، أي تحديد ماهية الأخطار التي يجب قبولها وكيفية التأمين عليها،حيث يتكفل بها في شركات التأمين أشخاص يطلق عليهم مكتتبي التأمين، يقومون باستيلام طلبات التأمين من منتجي الشركة ثم فحص وإعطاء قرار بقبول التأمين على الأخطار أو عدمه، وفي حالة القبول يقوموا بتحديد الأسعار الملائمة للأخطار المقبولة حسب درجة خطورتها.[1]

2. **وظيفة التسعير:**

تهتم هذه الوظيفة بمعرفة القسط الواجب استيفاءه من المؤمن له، نظير خطر معين ينوي التأمين ضده، وبالتالي فإن وظيفة التسعير تضع سعر معين لكل نوع من الأنواع التأمينات المختلفة يتناسب ودرجة إحتمال تحقيق الخطر، كما يتناسب مع مبلغ التأمين ومع الظروف المحيطة بالخطر المؤمن ضده، ويتناسب بصورة عكسية مع معدل الفائدة الفني، حيث يسمى الشخص المحدد للأسعار بالخبير الإكتواري، حيث يقوم بدراسة الإحصاءات الخاصة بالولادات والوفيات والأمراض والحوادث بناءا على هذه المعلومات وبالإضافة إلى مختلف المعلومات المجمعة من المؤسسات العامة والخاصة المهتمة بمثل هذه الأبحاث والبيانات، ويعتمد عليها في تحديد واحتساب التأمينات المختلفة والأسعار مع مراعاة عنصر المنافسة مع باقي الشركات التأمينية وكذلك تغطية الخطر وتحقيق الأرباح.

3. **وظيفة الإستثمار:**

تقوم شركة التأمين بتعبئة المدخرات التي تتكون عن دفع المشتركين أقساط التأمين بأنواعه المختلفة ثم توجهها نحو المشاريع الإستثمارية خاصة طويلة الأجل، حيث تساهم في فتح المجال أمام المشاريع الإستثمارية المتنوعة بتطوير وتوسيع نشاطها والرفع من مردوديتها من خلال توفير مصادر تمويلية متعددة، أما عن المساهمة الغير مباشرة فتحدث من خلال دور الشركات التأمين المهم في تسيير الحصول المشاريع على التمويل التي تحتاج إليه من مصادر خارجية، حيث أن التأمين على عمليات هذه المشاريع يمنحها مصداقية لدى البنوك وغيرها من مؤسسات التمويل بل إنها قد تضعه شرط لمنح الإئتمان.[2]

---

[1] Frederick G crane, **Insurance principale and practice**, 2ndEdition New york,1984;p413.

[2] كريمة عيد عمران، **التأمين الإسلامي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن ، 2014،ص40.

4. وظيفة الإنتاج:

يشير مصطلح الإنتاج إلى أنشطة المؤمن في البيع والتسويق، وغالبا ما يشار إلى الوكلاء الذين يقومون ببيع التأمين على أنهم منتجون، ويستخدم هذا المصطلح لأن شركة التأمين مرخص لها قانونا باستخدام موظفين وطبع مختلف الوثائق، ولكن لايتم إنتاج أي شيء حتى تباع الوثيقة، ويعتبر مفتاح تحقيق نجاح للمؤمن متوقف على قوة رجال البيع.

يمثل الإنتاج في مجال التأمين المبيعات والنشاطات التسويقية التي تقوم بها شركات التأمين وعملية البيع التي تقوم بها هذه الأخيرة هي الخدمة التأمينية، ويطلق على الوكلاء والمندوبين مصطلح المنتجين.[1]

المطلب الثالث:عناصر وتصنيفات العملية التأمينية:

للتأمين دور هام في المجتمعات الحديثة فإضافة إلى الحماية الاقتصادية التي يوفرها للكثير من المشروعات فهو يساهم في تجميع المدخرات اللازمة لتمويل خطط التنمية في المجتمعات النامية أو للاستثمار في أوعية اقتصادية متعددة في المجتمعات المتقدمة اقتصاديا.

الفرع الأول: عناصر العملية التأمينية:

يوجد عدة عناصر يعتمد عليها الكيان التعاقدي للعملية التأمينية لابد من وجودها بشكل أساسي في أي عملية تأمينية على إختلاف أنواع هذه العناصر والتي تتمثل في:[2]

1. **المؤمن له :**هو ذلك الشخص(طبيعي أو معنوي)المعرض للخطر والذي يسدد الأقساط التأمينية يتلقي الخدمة الموعودة بها في حالة تحقق الخطر،.ويمكن التفريق بين المكتتب الذي يمضي وثيقة العقد ويتعهد بدفع الأقساط التأمينية المستفيد والذي يتلقى في حالة وقوع الخطر الخدمة الواجب تقديمها من طرف المؤمن.
2. **المؤمن :**هو الذي يلتزم بدفع التعويض المنتظر المحدد في العقد مقابل قسط التأمين.
3. **عقد التأمين :** هو إتفاق بين طرفين وله نفس الصفة القانونية لأي عقد في القانون المدني، يتعهد الطرف الأول فيه ويسمى (المؤمن) بتعويض الخسارة المحققة نتيجة وقوع الخطر المؤمن منه وهو مبلغ يتعدى المبلغ المنصوص عليه في عقد التأمين (مبلغ التأمين) في مقابل أن يقوم الطرف الثاني (المؤمن له) والذي يحول الخطر عن عاتقه، دفع مبلغ معين أو عدة مبالغ بصفة منتظمة (القسط) على أن يستحق التعويض عند وقوع الخطر المؤمن منه ويكون لصالح المستفيد حيث أن المستفيد قد يكون

---

[1] كريمة عمران، **دور التأمين التعاوني في تمويل التنمية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012،ص76.

[2] .حسرين حساني، **تقييم الأداء في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين SAA** ،مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال، (غير منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، 2007، ص50.

الشخص نفسه المؤمن له، أو شخص آخر، يشترط أن يكون التأمين لصالحه.وعند تقابل إرادة الطرفين ليصبح العقد قائم قانونا وملزم للطرفين كل على حسب إلزامه حيث يتأكد هذا التعاقد بتحرير وثيقة التأمين أو بوليصة التأمين.[1]

4. **القسط البحت(الفعلي):**يسمى هذا القسط بقسط الخطر وقسط التوازن أيضا، من الناحية الفنية هو القسط الضروري لإجراء المقاصة بين الأخطار وذلك بالتعاون بين المؤمن لهم، أي أنه هو المبلغ الكافي لتغطية الأضرار والتكاليف الناتجة عن تحقق الخطر دون أن يكون في ذلك ربح أو خسارة.

ويتعين لحسابه إجراء دراسات إحصائية بحيث يتحقق مبدأ تناسب القسط مع الخطر، وينظرإلى ذلك إلى أمرين هما درجة احتمال الخطر ومدى جسامته عند تحققه.[2]

5. **مبلغ التأمين :**إن حساب القسط البحت يكون عادة بالنسبة لمبلغ تأمين معين نتخذه كوحدة للحساب، فإذا أراد المؤمن له تأمين الخطر بمبلغ أقل أو أكبر من مبلغ وحدة القياس، يجب تخفيض أو زيادة القسط البحت بنفس نسبة الانخفاض أو الزيادة عن مبلغ وحدة القياس.
6. **مدة التأمين:** إن حساب القسط البحت يكون عادة من أجل فترة زمنية نتخذها كوحدة للزمن، فإذا أراد المؤمن له تأمين الخطر لمدة أقل أو أكبر من وحدة الزمن، يجب تخفيض أو زيادة القسط البحت بنفس نسبة الانخفاض أو الزيادة عن وحدة الزمن[3].
7. **سعر الفائدة :** عادة ما قوم المؤمن باستثمار الأقساط المجمعة لديه قبل استخدامها لتغطية الأخطار المحققة، وعليه عند حساب القسط البحت يجب خصم المتوسط العام للفوائد المحصل عليها من استثمار هذه الأقساط.

الفرع الثاني: تصنيفات التأمين:

يمكن تصنيف التأمين بأكثر من طريقة ولأكثر من غرض ومن بين هذه التصنيفات ما يلي:

أولا: التصنيف من ناحية النظرية:

[1] مختار الهانس، عبد النبي حمودة، **مبادئ الخطر والتأمين**، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001، ص68.

[2] François Couilbault et autres, **Les grands principes de l'assurance**, Argus, Paris,1997, p46.

[3] هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين –دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات** –، مذكرة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004، ص18.

ويهدف ها التصنيف إلى بحث التأمين من الناحيتين القانونية والفنية، وهناك أكثر من عنصر يتخذ لإجراء هذا التصنيف من أهمها:[1]

أ. **عنصر التعاقد:** وطبقا لأساس التعاقد هنا أي طبقا لعنصر الإجبار والإختيار في التعاقد يمكن تصنيف التأمين إلى نوعين أساسيين:

1. **التأمين الإختياري (الخاص):**

يشمل التأمينات التي يتعاقد عليها الفرد أو المنشأة بمحض إختيارهم، ولك للحاجة الملحة لمثل هذه التغطية التأمينية، أي لابد أن تتوفر هنا حرية الإختيار في التعاقد بين شركة التأمين وبين الفرد والمنشأة، وتشمل كافة فروع وأنواع التأمين التي يتوفر لها الأساس السابق مثل تأمين الحوادث والحرائق والسيارات، والمسؤولية المدنية غير إجبارية، ويطلق على هذه التأمينات التأمين الاختياري أو التجاري أو الخاص.

2. **التأمين الإجباري:**

ويشمل التأمينات التي تلتزم الدولة بتوفيرها للأفراد أو للمنشآت أو تلزمهم بالتعاقد عليها وذلك بهدف اجتماعي أو لمصلحة طبقة ضعيفة في المجتمع، أي أن عنصر الإجبار أو الإلزام من الدولة هو أساس التعاقد هنا، ويشمل هذا التأمين كافة فروع التأمينات الإجتماعية (العجز والوفاة والشيخوخة والبطالة.....) وبعض فروع التأمينات الخاصة الاجبارية كالتأمين الإجباري للسيارات.

ب. **التصنيف تبعا لطريقة إجراء التأمين أو التظام الإداري للتأمين:** وبدوره يمكن تقسيمه ل:

1. **التأمين الخاص أو التجاري:**

ويقوم هذا النوع على أساس تجاري أي بغرض تحقيق الربح، وعادة ما يقوم بهذا النوع شركات التأمين المساهمة وهيئات التأمين بالإكتتاب حيث يتم حساب قسط التأمين حيث يغطى الخطر المؤمن منه بجانب نسبة إضافية أخرى لتغطية الأعباء الإدارية أو الإضافية ونسبة الربح الذي تهدف إليه مثل هذه الهيئات.

2. **التأمين التعاوني أو التبادلي:**

ويقوم هذا التأمين على أساس تعاوني بحت ومن ثم لايكون الغرض منه تحقيق الربح، ولكن توفير التغطية التأمينية للأعضاء بأقل تكلفة ممكنة، وعادة ما يقوم بهذا النوع هيئات التأمين التبادلي، والجمعيات التعاونية للتأمين وصناديق التأمين الخاصة.[2]

3. **التأمين الإجتماعي:** الذي تقوم به في العادة الحكومات لرعاية مصالح مواطنيها العاملين، الذين يعتمدون على قوة عملهم في العيش، فإذا ما تعرضت قواهم البدنية إلى الخطر، كان التأمين الإجتماعي معينا لهم على تحمل هذا الخطر طوال فترة تعرضهم له.

---

[1] حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، مرجع سابق، ص37.

[2] ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين** ، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006،ص56.

ويقوم التأمين الإجتماعي على فكرة التضامن الاجتماعي لأفراد المجتمع الواحد الذي تديره حكومته لصالح جميع أفراده. وغالبا ما يتمتع بالطابع الإجباري، ضمن نظام يشارك فيه صاحب العمل والدولة في دفع جزء من أقساط التأمين إلى جانب ما يدفعه العامل مستقطعا من أجره.[1]

ج. **التصنيف تبعا لطريقة تحديد الخسارة (التعويض):** وطبقا لهذا العنصر يمكن تقسيم التأمين لنوعين رئيسيين:

1. **التأمينات النقدية:** وتشمل كافة التأمينات التي يصعب تقدير الخسارة المادية الناتجة عنها عند تحقق الخطر المؤمن منه، وذلك لوجود عنصر معنوي نتيجة تحقق الخطر، فنظرا لصعوبة القياس، يتم الإتفاق مقدما بين المؤمن والمؤمن له على مبلغ التعويض المستحق عند تحقق هذا الخطر ويتمثل ذلك في مبلغ التأمين. وتعد تأمينات الحياة من أبرز التأمينات التي ينطبق عليها الاعتبار السابق لذلك سميت بالتأمينات النقدية أي تقدر فيها الخسارة بالنقد مقدما والتي يجب تحملها بالكامل عند تحقق الخطر المؤمن منه.
2. **تأمينات الخسائر:** وتشمل كافة تأمينات التي يسهل فيها تحديد الخسارة الفعلية الناتجة عند تحقق الخطر المؤمن منه، وينطبق ذلك على تأمينات الممتلكات بأنواعها المختلفة، فالتعويض هنا يتناسب مع الخسارة الفعلية بأقصى حد مبلغ التأمين المحدد في وثيقة التأمين.

د. **التصنيف تبعا لموضوع التأمين:**

عند اتخاذ موضوع التأمين كأساس للتقسيم، تتحدد أقسام التأمين في ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

1. **تأمينات الأشخاص:**

وهي التأمينات التي يكون فيها الشخص نفسه موضوع التأمين، ومن أهمها تأمين المرض، البطالة، التقاعد، الوفاة المبكرة، الحوادث الشخصية.

2. **تأمينات الممتلكات:**وهي التأمينات التي تكون فيها ممتلكات الشخص هي موضوع التأمين، ومن أهمها: التأمين من خطر الحريق، تأمينات من أخطار النقل البري (غرق، حريق، تصادم)، تأمين من خطر الطيران (تلف أو فقدان الطائرة)، تأمين من أخطار السيارات(تصادم، حريق، تلف)، تأمين من أخطار السرقة.
3. **تأمينات المسؤولية المدنية:** وهي التأمينات المتعلقة بمسؤولية الشخص عن الأخطار التي يتعرض لها الغير بسببه، ويكون موضوع تأمين هنا هو ثروة الشخص ككل، ومن أهم هذا النوع من التأمينات: تأمين المسؤولية المدنية للأصحاب المهن الحرة (أطباء، مهندسين، محاسبين، صيادلة، مقاولون)، تأمين المسؤولية المدنية للأصحاب العقارات، تأمين المسؤولية المدنية للأصحاب السيارات.[2]

---

[1] أبو المجد حرك، **من أجل تأمين إسلامي معاصر**، دار الهدى للنشر، مصر، 1993،ص 26.

[2] مؤمن عاطف محمد علي، **مبادئ الإكتتاب في شركات التأمين**، مجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2014،ص28.

المبحث الثاني:التنمية الفلاحية

بعد قطاع الفلاحة من القطاعات الإستراتيجية والتي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهو المصدر الوحيد والرئيسي للغذاء، كما يشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة وإمتصاص البطالة المتفشية في المناطق الريفية، وتوفير المواد الأولية الفلاحية (القطن، الصوف، الجلود...)، ومن ثم يعمل على تحقيق الرفاهية وبناء إقتصاد فلاحي، لذا تم تقسيم هذا المبحث لثلاث مطالب لتوضيح وظيفة الفلاحة البارزة في بناء اقتصاديات الدول، أما المطلب الثاني تم التعرف على ماهية التنمية الفلاحية أما المطلب الأخير حول المقومات والأسس الواجبة لتحقيقها.

المطلب الأول: ماهية الفلاحة:

تلعب الفلاحة أدوارا هامة وبارزة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية لكافة الشعوب وذلك لما يمكن أن تقدمه للناس وما يتوقع منها لإشباع حاجاتهم، لذا سنتعرف من خلال هذا المطلب على مفهوم الفلاحة ونتطرق إلى وظيفة التي تلعبها في ضمان استمرارية النشاط الإقتصادي وتوفير الغذاء الذي يعتبر العنصر الأساسي لحياة الإنسان والحيوان.

الفرع الأول:تعريف الفلاحة:

تعرف الفلاحة على أنها :" علم وفن صناعة وإنتاج المحاصيل النباتية والحيوانية النافعة للإنسان".[1]

علم :لأنها تعتمد وتقوم على إجراءات وقواعد معينة.

فن: لأنها قائمة بشكل أساسي على مهارات الفلاح وقدرته على الإبداع والابتكار في هذا المجال.

ويمكن تعريف الفلاحة بالمفهوم الضيق: هي كلمة مشتقة من كلمتين (ager)وتعني التربة أو الحقل أو الأرض وكلمة(culture) بمعنى الرعاية أو العناية وعلى هذا تصبح الفلاحة العناية والحرث.

أما المفهوم الواسع ويشمل ما يقوم به المزارع ويتعلق بإنتاج محاصيل وزروع نباتية وإنتاج منتجات حيوانية (صيد، تربية الدواجن، لحم، حليب...)

كما يشمل أي عمل يجري بالمزرعة متصلة بالعمليات الفلاحية المختلفة، كإعداد المحصول للسوق.[2]

وتعرف ب:"إن الفلاحة تتشمل الأعمال المنتجة التي يقوم بها الفلاحون للنهوض بالإنتاج بعملية الإنتاج ولتحسين نمو الحيوان والنبات وذلك قصد توفير المنتجات النباتية والحيوانية المطلوبة للإنسان."[1]

---

[1] عمر جنينة، مديحة بخوش،" **دور القطاع الفلاحي في امتصاص البطالة بالجزائر** "الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيقّ التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16، نوفمبر 2011،ص08.

[2] أحمد محمد محمد أبوسعدة، **ضمانات وحوافز الإستثمار الزراعي في الفقه الإسلامي و قانون الإستثمار**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، مصر، 2012،ص89.

الزراعة مأخوذة من الزرع، وهو طرح البذرة في الأرض، ويطلق على الإنبات، يقال زرعه الله أي أنبته، وقيل الزرع نبات كل شيئ يحرث، والمزارع معالج الزرع وحرفته الفلاحة.[2]

ومن خلال هذه التعاريف المقدمة يمكن تقديم تعريف مختصر للفلاحة والمتمثل في:

يقصد بالفلاحة:" هي كل الأعمال التي يقوم بها الفلاح من غرس وحصد وعناية بمحصوله الفلاحي داخل مزرعته من طرح البذرة إلى غاية جمع المحصول."

الفرع الثاني :خصائص الفلاحة:

تختلف الفلاحة عن غيرها من النشاطات الإقتصادية بأنها تتميز بالخصائص التالية:

- عدم القدرة في التحكم في حجم الإنتاج نظرالإرتباطه بالظروف الطبيعية التي يصعب السيطرة عليها والتحكم فيها، ولذلك قد يختلف الإنتاج من سنة لأخرى تبعا لأي تغير في الظروف الطبيعية أو ظهور بعض الأمراض الوبائية التي تحدث لبعض المحاصيل مما يؤثر على حجم الإنتاج.
- الإنتاج الفلاحي يرتبط عادة بفترة زمنية محددة ترتبط طبيعة بالمناخ أو نوع المحصول إذا كان موسيميا أو حوليا، بحيث لايستطيع أن يتجاوز هذه الفترة مهما بذل من جهد، وذلك لأن الإنتاج الفلاحي يتعامل مع كائنات حية تتطلب فترات زمنية محددة تبعا لتكوينها البيولوجي (زراعة القمح) على عكس الإنتاج الصناعي.
- يتميز الإنتاج الفلاحي بالعمالة المحدودة ذات المهارة العالية أو المتوسطة والأجور المنخفضة بخلاف الصناعات التي تحتاج إلى العمالة المرتفعة، وذات مهارة ودرجة عالية وأجور مرتفعة وتكلفة إنتاج عالية بمقارنتها بالإنتاج الفلاحي.[3]
- ضخامة نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة :تقدر نسبة رأس المال الثابت في الفلاحة بحوالي ثلثي مجموع الاموال المستغلة مثل الأرض وماعليها من منشات واشجار وحيوانات وغيرها وماينفق عليها من تحسينات.
- صعوبة تحديد التكاليف المتغيرة :وهذا راجع إلى العرض والطلب على المنتج الفلاحي حيث يصعب على الفلاح تحديد التكلفة المتغرة نظرا لعدم ثبات أسعار المنتجات الفلاحية[4].

---

[1] هاشمي الطيب، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر 2000-2006**، مذكرة ماجستير،جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– الجزائر، 2007/2006، ص3.

[2] محمد كمال مبروك إبراهيم، **قضايا الزراعة والبيئة**، مكتبة الوفاء القانونية ، الإسكندرية،مصر، 2013 ، ص29.

[3] على أحمد هارون،**جغرافية الفلاحة**، دار الفكر العربي، طبعة3 ، القاهرة،مصر، 2008 ، ص 63-64.

[4] عبد الطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنميّ والتخطيط (62-80)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص309.

الفرع الثالث: وظائف الفلاحة:

تلعب الفلاحة دورا مرموقا في تنمية الكثير من الأنشطة الإقتصادية،فقد تمكنت الأنشطة الفلاحية بمنتجاتها المختلفة أن تحرك مختلف القطاعات الإقتصادية من صناعة، تجارة وخدمات، كما تعتبر الفلاحة مصدر لتوفير المواد الغذائية للسكان، وفي مايلي أهم الوظائف التي تقوم بها الفلاحة: [1]

- توفير الغذاء.
- توفير المادة الأولية لانطلاق الصناعة الغذائية.
- الفلاحة مصدر للعملة الصعبة.
- الفلاحة وسيلة لتحقيق التراكم في إعادة الإنتاج الفلاحي الموسع.
- تحقيق التكامل الاقتصادي في إطار عملية التبادل القطاعي.
- الفلاحة قاعدة أساسية لإنشاء فرص العمل والتشغيل.

المطلب الثاني :التنمية الفلاحية:

يعتبر القطاع الفلاحي من أبزر القطاعات الإقتصادية في الهيكل الإقتصادي لمعظم دول العالم، وهذا للدور الذي يلعبه في تنمية إقتصاديات تلك الدول، من حيث مساهماته في تحقيق الأمن الغذائي والنمو والتقليص من الفقر، ومصدرا لكسب الرزق للغالبية العظمى من السكان، هذا فضلا عن مساهمته في الناتج الوطني الإجمالي وفي زيادة حجم الصادرات، وكذا توفير المواد الأولية للعديد من الصناعات التحويلية، بالإضافة إلى أن نمو القطاع الفلاحي قد شكل تاريخيا بذرة الأساس للثورة الصناعية التي إنتشرت في مختلف دول العالم.

الفرع الأول: تعريف التنمية الفلاحية:

لتعريف التنمية الفلاحية يمكن تقديم التعاريف التالية:

هي كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية[2].

وتعرف كذلك أنها تنمية الإنتاج الفلاحي، إما بالعمل على زيادة رقعة الأرض المزروعة باستصلاح الأراضي أو بالزيادة في إنتاجية الأرض بتحسين ظروف زراعتها من حيث انتقاء المحاصيل التي تتوافق وطبيعتها واختيار البذور ومكافحة الآفات الفلاحية.[3]

---

[1] خديجة عياش،" **سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للفلاحة 2000-2007**، مذكرة ماجستير، تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011/2010،ص18.

[2] محمد لمين نور، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة ولاية تيارت** ، مذكرة ماجستير، تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2012 / 2011 ، ص96 .

[3] هاشمي الطيب، **مرجع سابق**، ص5 .

وتعرف التنمية الفلاحية :" على أنها مجموعة من السياسات والإجراءات المتبعة لتغيير بنيان هيكل القطاع الفلاحي، مما يؤدي إلى أحسن إستخدام ممكن للموارد الفلاحية المتاحة ورفع الإنتاجية والزيادة في الإنتاج الفلاحي، بهدف رفع معدل الزيادة في الدخل الوطني وتحقيق مستوى معيشي مرتفع لأفراد المجتمع. [1]

ويمكن القول أن التنمية الفلاحية هي:" كل الإجراءات والتنظيمات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي سواء كانت زيادة في الإنتاج أو في رقعة الأرض المزروعة...إلخ، مما يحقق الإكتفاء الذاتي للشعوب وزيادة الدخل الوطني."

الفرع الثاني:أهداف التنمية الفلاحية:

تعتبر التنمية الفلاحية من أهم عناصر التنمية الإقتصادية وارتباطها الكلي بها في أي دولة، وبالتالي فإن أهداف التنمية الفلاحية تدخل ضمن أهداف التنمية الإقتصادية بشكل عام، نظرا للترابط والتداخل فيما بين عناصرها في العديد من الجوانب التنموية، وهو ما يعني أن تحقيق أهداف التنمية الفلاحية هو تحقيق لجزء من أهداف التنمية الإقتصادية، حيث أن التنمية الفلاحية تهدف إلى تحقيق ما يلي: [2]

- زيادة الدخل الوطني الفلاحي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الفلاحية.
- زيادة الإنتاج الغذائي لتلبية الطلب المتزايد من طرف السكان الذين هم في تزايد كذلك، وإلى زيادة الصادرات والحد من الواردات، والى خلق وظائف جديدة من خلال تغطية مطالب القطاعات الأخرى، خاصة قطاع الصناعة.
- رفع مستوى معيشة السكان خاصة في المناطق الريفية التي يعتمد سكانها في معيشتهم على القطاع الفلاحي، وهذا من خلال تحقيق زيادة في الضروريات المادية من مأكل وملبس ومسكن وغيرها، بالإضافة إلى تحقيق مستوى ملائم من الخدمات الاجتماعية من الصحة والتعليم والثقافة في هذه المناطق.
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي بصفة مستمرة من خلال العمل على إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي وتحقيق أعلى مستويات إستغلال للمواد المتاحة من يد عاملة وموارد طبيعية وتكنولوجيا، خاصة وأن الإنتاج الزراعي يتميز بعدم الإستقرار بسبب إرتباطه بالظروف المناخية وموسمية الإنتاج، مما يتطلب التوسع في الإستثمار في المجلات المختلفة كإستصلاح الأراضي، وإقامة مشاريع الري والتوسع في زيادة المحاصيل والتقليل من هجرة اليد العاملة إلى القطاعات الإقتصادية.

[1] عزام البلاوي، **التنمية الفلاحية**، إشارة خاصة للدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967،ص22.

[2] غردي محمد، **القطاع الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر 2012/3،2011، ص9-10.

- التوسع في الهيكل الإنتاجي بإستحداث وحدات إنتاجية جديدة أو تطوير الوحدات الموجودة في مختلف الفروع الفلاحية سواء النباتية أو الحيوانية، من خلال التوسع الأفقي والرأسي وتدعيمها على إستخدام الطرق الحديثة في الإنتاج، مع توفير أحسن مدخلات الإنتاج من آلات وبذور محسنة وسلالات حيوانية جيدة، ومتابعتها عن طريق الإرشاد الفلاحي.
- التقدم الإقتصادي والذي يقصد به تطوير وتنمية الفنون الإنتاجية، والذي اعتبره الكثير من الإقتصاديين أبرز عناصر التنمية الإقتصادية وأهم أهدافها، حيث يتيح إرتفاع معدلات الإستثمار إلى إرتفاع معدلات نمو الدخل الوطني، الذي يؤثر بشكل مباشر على معدلات الإدخار والإستثمار ويتحقق هذا بتوفر شرطين أساسين هما:
  - ✓ توفر البحوث العلمية المتواصلة والدقيقة.
  - ✓ تراكم رؤوس الأموال الإنتاجية أو الإستثمارات.
- العدالة الإجتماعية، ويقصد بها توزيع عادل للدخل الوطني بين مختلف الطبقات الإجتماعية التي ساهمت في تحقيقه، وبين مختلف أفراد كل طبقة، وكذا العدالة في توزيع منافع النشاط الفلاحي بين المشاركين في الإنتاج، وهو الهدف الأساسي لمعظم الحكومات.
- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي إحتياجاتهم وتوفر لهم الإستقرار.

المطلب الثالث: مقومات وأسس التنمية الفلاحية:

للقيام بالتنمية الفلاحية يجب توفر مجموعة من الأسس والمقومات حتى حتى تكون التنمية ذات فعالية لذا سيتم التفصيل في المقومات اللازمة من أراضي فلاحية وموارد مائية...

الفرع الأول: مقومات التنمية الفلاحية:

تحتاج التنمية الفلاحية إلى مقومات طبيعية كالأراضي الفلاحية والموارد المائية والظروف المناخية ومقومات حيوية كالثروة النباتية والحيوانية وهذا ما سيتم التطرق إليه فيما يلي:

1. الأراضي الفلاحية:

تمثل الأراضي الفلاحية القاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي مما يجعلها ثروة إستراتجية لابد من العمل على حمايتها وتنميتها بالوسائل المتاحة، من خلال العمل على تحسينها وتوسيعها عن طريق تزويدها بالمحسنات العضوية والقيام بإستصلاح الأراضي والحد من التوسع العمراني والانجراف والتصحر والتملح وهو ما يجعل ممارسة النشاط الزراعي عليها يهدف إلى زيادة الإنتاج عن طريق ثلاثة محاور هي [1] :

- محور زيادة الإنتاج بزيادة مساحة الأراضي المزروعة(التوسع الأفقي).
- محور زيادة الإنتاج بزيادة المساحة المحصولية(التكثيف المحصولي).
- محور زيادة الإنتاج بزيادة إنتاجية وحدة المساحة(التوسع الراسي).

حيث يختلف تطبيق هذه المحاور من دولة لأخرى، فالدول النامية تركز على المحور الأول مما يجعلها تحتاج إلى إستثمارات ضخمة ليس لإستصلاح الأراضي بل لتوفير البنية التحتية، أما الدول المتقدمة فتعتمد وتركز على المحور الثاني والثالث وذلك لإعتمادها على التقدم التقني في زيادة الإنتاجية ولهذا فعلى الدول النامية أن تحذو حذوى الدول المتقدمة بتطبيقها للمحور الثاني والثالث الذي يتيح لها أكبر إنتاجية وأحسن كفاءة لإستخدام الأراضي الفلاحية وبأقل تكلفة.

[1] عزاوزي أعمر، **استراتيجية التنمية الفلاحية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع فلاحة النخيل في الجزائر**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005، ص 9.

2. الموارد المائية:

تعد الموارد المائية المحدد الرئيسي لإمكانيات التنمية الفلاحية وذلك بحكم محدوديتها من ناحية وإنخفاض كفاءة إستخدامها من ناحية أخرى في الدول النامية، بالإضافة إلى الضغوطات الكبيرة على إستخداماتها والمتمثلة فيما يلي

- إرتفاع معدلات نمو السكان.
- التغيرات المناخية التي يشهدها العالم وزيادة التصحر وتدهور الموارد البيئية المختلفة.
- التطور الحضاري وغير المسبوق بسبب تحسين المستوى المعيشي لغالبية سكان العالم.
- الأنماط الفلاحية الإنتاجية غير المستدامة التي أدت إلى إستنزاف الموارد المائية.
- عدم إستخدام تقنيات الري الحديثة بصورة فعالة في كافة المجالات الفلاحية.
- غياب ثقافة ترشيد إستخدام المياه والمحافظة عليها.

هذه المشاكل والضغوطات ومحدودية الموارد المائية تفرض على الدول ضرورة رفع كفاءة إستعمالها بشكل عام وفي تنمية القطاع الفلاحي بشكل خاص من خلال القيام بمايلي:

- تحسين كفاءة البنية التحتية لأنظمة الري بإتباع النظم الحديثة في الري.
- إتباع طرق إنتاجية المحصول التي تقتصد من مياه الري وتخفيض التكاليف.
- تغيير الصورة المتداولة على أن الفلاحة تهدر المياه.
- تنمية الموارد المائية عن طريق بناء السدود وإنشاء الحواجز المائية وحفر الآبار و وضع سياسة شاملة ومستدامة لتسيير هذا المورد الهام.
- توسيع وتطوير شبكات وأساليب الرصد المائية والإهتمام بالثروة المائية.

3. الثروة الحيوانية والنباتية:

يعتبر توفير الثروة الحيوانية والنباتية من مقومات التنمية الفلاحية لأن الهدف الأساسي لأي نظام إقتصادي هو السعي لتحقيق الرفاهية الإقتصادية لأفراد المجتمع من خلال الإرتقاء بكفاءة إستثمار هذه الموارد الحيوانية والنباتية المتاحة وصيانتها لضمان إستمرارها وقدرتها على العطاء، والذي يتفق مع أهداف التنمية الإقتصادية للقطاع الفلاحي وحتى يمكن إستثمار هذه الموارد الإنتاجية الفلاحية بالكفاءة الإقتصادية، حيث يستلزم الأمر أن تكون نواتج هذه الإستثمارات من المنتجات الفلاحية والغذائية بالمستوى النوعي والكيفي الذي يفي بمتطلبات الأسواق وتحقيق الإستثمار في تنمية هذه الموارد وتطويرها إلى الوفاء بإحتياجات المجتمع من السلع الغذائية الرئيسية[1].

[1] عدة عابد، **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال(1990-2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان- الجزائر، 2018/2017،ص16.

الفرع الثاني:أسس التنمية الفلاحية:

تعتمد الفلاحة في تنميتها بشكل عام على مجموعة من الأسس التي يمكن توضيحها فيما يلي:

- إعطاء الأولوية في الإهتمام وفي الإستثمارات لتنمية وتطوير القطاع الفلاحي القائم (التقليدي والحديث) بلإعتماد على التوسع الرأسي (العمودي).

إن مشروعات التنمية الرأسية تدخل تحت نطاق خطط التنمية الفلاحية القصيرة ومتوسطة الأجل ذات المردود العالي والسريع بسبب إنخفاض معامل رأس مالها، وبعكسها نجد مشروعات التوسع الأفقي يندرج تحت خطط تنموية فلاحية طويلة الأجل ذات مردود بطيئ والمحدود في المراحل الأولى، كما أن معامل رأس مالها مرتفع جدا، وعند اتساع الفجوة الغذائية وعجز الدول العربية الفلاحية ذات الموارد الطبيعية الهائلة عن تحويل مشاريعها الصناعية والفلاحية واختلال موازين مدفوعاتها من ناحية أخرى تحتاج إلى موارد مالية كبيرة والتي تمد بلدانها مردود إقتصاديا سريعا، أما بالنسبة للدول العربية الغنية ذات الموارد الفلاحية الكبيرة فإنها تستطيع أن تكفي إحتياجات القطاع الفلاحي من إستثمارات وخبرات فنية دون أن تؤثر على خططها الصناعية .[1]

- شمول التنمية الفلاحية للتنمية الريفية بكامل متطلباتها المادية والبشرية حيث تسير تنمية البيئية والمجتمع الريفي بجانب تنمية وزيادة الإنتاج الفلاحي ، فالسياسة الفلاحية التي تهدف إلى زيادة الإنتاج الفلاحي وتوفير الغذاء لابد أن تبنى على أسس لتطوير العنصر البشري باعتباره وسيلة وهدفا للتنمية الفلاحية من خلال برامج للتنمية الريفية المتكاملة، فرفع مستوى معيشة الفلاح وإعطاءه حياة لا تقل في بهجتها عن نمط وأسلوب الحياة التي يتمتع بها زميله في المدينة يجب أن تكون أحد الأهداف الرئيسية للخطط الإنتمائية، ومن هذا المنطلق لابد من إنتهاج سياسات تشجيعية وتقديم مساعدات لسكان الريف بحيث تجعل الفلاح يتمسك بالبقاء بالريف والإرتباط بالأرض والإعتزاز بها وعدم هجرها، لأن الإنتاج الفلاحي بحاجة كبيرة لليد العاملة الشابة وكفؤة أكبر مما تحتاجه صناعات والخدمات.[2]

- ترشيد السياسات الفلاحية بما يتلائم ومتطلبات التنمية الفلاحية في تحديد حجم الإستثمارات في القطاع الفلاحي على كافة المستويات، وفي مجال تدخل الدولة وفي سياسة الأسعار، وفي مجال الإستثمارات تعطى الأولوية للتنمية الريفية وتنمية الإنتاج الفلاحي ومنه الغذاء، وفي مجال تدخل الدولة فعلى هذه الأخيرة تقديم المساعدات المالية والمادية والتنظيمية لتمنية الريف وسكانه، أما بشأن سياسة الأسعار فالرأي أن تكون سياسة سعرية لدعم منتجات الفلاحية تحمي المنتجين وتساعدهم على الرقي بإستثماراتهم وإنتاجهم الذي هو في النهاية تخدم المستهلكين.[3]

---

[1] حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، الأردن، 1993، ص100.

[2] حربي محمد عريقات، مرجع سابق ، ص101.

[3] إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة، الأردن، 2012، ص193.

المبحث الثالث: التأمين الفلاحي

التأمين الفلاحي يعتبر من أهم الوسائل التي تساهم في استقرار الإنتاج الفلاحي عن طريق استقرار دخل الفلاحين، لأنه عند تعرضهم لخسائر يتلقون تعويضات تمكنهم من متابعة نشاطهم، لذا سيتم التطرق في هذا المبحث أهم المخاطر التي تواجه الفلاحين والتأمين عليها بعقود تأمين فلاحية تناسب نوع الخطر.

المطلب الأول: الأخطار الفلاحية وأنواعها:

يواجه الفلاح العديد من الأخطار الفلاحية والتي تصنف حسب عدة أشكال تختلف باختلاف وجهة نظر المصنف ونوع ومجال دراسته.

الفرع الأول: تعريف الخطر الفلاحي:

قبل أن يتم التطرق لتعريف الخطر الفلاحي توجب أن نتطرق لمفهوم الخطر والذي تلخصه التعاريف التالية:

تعريف الدكتور حربي محمد عريقات " هو عدم التأكد من وقوع خسارة معينة" ، وقد اعتمد هذا التعريف على الحالة المعنوية للفرد عند إتخاذ قراراته، ذلك أنه قام على" عدم التأكد "الذي لا يخضع للقياس بشكل كمي في كثير من الأحيان، بطريقة موضوعية بل يتوقف على التقدير الشخصي للنتائج الناشئة عن موقف معين[1].

كما أن أيضا الخطر هو: الحدث المستقبلي الذي له تأثير سلبي على الأفراد والممتلكات.[2]

ويعرف الخطر على أنه وضعية (مجموعة أحداث متزامنة أو متتابعة) إمكانية حدوثها غير مؤكدة، وحدوثها يصيب أهداف المؤسسة التي تخضع لهذه الوضعية[3].

إذا يمكن القول أن الخطر: هو إحتمال غير مؤكد لوقوع نوع من الخسارة في المسقبل والتي تمس بالممتلكات المادية للأفراد أو المؤسسات.

أما **الخطر الفلاحي** يمكن تعريفه على أنه مختلف ما يلحق بالفلاح والمستثمرات الفلاحية سواء كانت طبيعية كالأمطار والرياح...الخ، واقتصادية كارتفاع أسعار بعض المواد الكيماوية المستخدمة في الزراعة، كذلك ظهور بعض الأمراض البيولوجية والميكروبيولوجية.[4]

فرصة حدوث شيء ما سيكون له تأثير على الأهداف ، غالبًا ما يتم تحديد الخطر من حيث حدث أو ظرف وعواقب قد تنجم عنه، ويتم قياس المخاطر من حيث مزيج من عواقب الحدث واحتمالية حدوثه[1].

---

[1] محمد عريقات حربي، عقل سعيد جمعة، مرجع سابق ذكره (**التأمينات وإدارة الخطر**)،ص11.

[2] GOERGES JOUSSE, **Gestion de risques et de la sécurités** , Imastra édition, 2001, p11.

[3] -Bernard Barthélémy, **Gestion des risques**, Edition d'Organisation, Paris, 2000, P.13.

[4] Mutualité agricole aujourd'hui et demain n°12(2011) **,le role des asssurances agricole dans le développement de la politique du renouveau agricole et riral**, p10,10/05/1014.

كما يمكن تعريف الخطر الفلاحي:" فهو احتمال وقوع حادث مفاجئ وغير متوقع سواء لل فلاح أو أرضه الفلاحية ، ويمكن أن يكون السبب عاملاً بيولوجيًا طبيعيًا أو اقتصاديًا".

الفرع الثاني: أنواع الخطر الفلاحي

يعد قطاع الفلاحة من القطاعات الأكثر عرضة للمخاطرة في ظل المتغيرات البيئية والمناخية، ويمكن إيجاز الأخطار التي يتعرض لها الفلاحين كما يلي:

1-الأخطار الماسة بالصحة الحيوانية و النباتية

وتشمل مختلف الأمراض التي تصيب الحيوانات و النباتات و تؤثر على المنتوج الفلاحي ،أو تؤدي لنفوق الحيوانات ومن أمثلتها العفونة الفطرية أو فطر العنب التي تمس إنتاج البطاطا بالإضافة لأمراض أخرى حشرية كالجراد أو فيروسية التي تصيب الحيوانات كالحمى القلاعية وهو مرض شديد الانتشار ويصيب الغنم و الأبقار والجاموس ويسببه فيروس من عائلة بيكورنا كما تتأثر الحيوانات بالعوامل المناخية كالكوارث الطبيعية.

2-أخطار مالية:

ينجم هذا الخطر عن عمليات الاقتراض أو الالتزامات المترتبة على سداد هذه القروض لرفع فائدة هذه القروض وغيرها من العوامل التي تؤثر ويتأثر بها الاقتراض.

3-الأخطار الاجتماعية

يقصد بها الأخطار الناتجة عن تدخل الإنسان مثل السرقة والحرائق والاختلاس والتداعيات الاجتماعية التي تؤدي لضياع كميات معتبرة من الإنتاج و المحاصيل الفلاحية.[2]

4. **المخاطر المسؤولية :**كالمسؤولية المهنية وتسليم المنتجات.
5. **المخاطر الجسدية** :حوادث وأمراض مدير المزرعة وأسرته وموظفيه.
6. التطورات التكنولوجية في المجال الفلاحي قد تؤدي إلى ظهور مخاطر جديدة يصعب توقّع حجمها وأثارها[3].

---

[1] -CHADDAD, M. AL-HUSNI, Prof. B.F.Chen ,2008**, Risk Analysis in Agricultural Enterprises**, REVUE Des économies nord Africaines N°6, College of economics & Management, China Agriculture University,Beijing, China, p207.

[2] غردي محمد وآخرون،ص 140.

[3] حساني حسين، **التأمين الفلاحي كمدخل للمساهمة في استدامة الأمن الغذائي إشارة لتجربة الجزائر**، مداخلة مقدمة لفعليات الملتقى الدولي التاسع حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، ، 23 و24 نوفمبر 2014 ، ص06.

7. -أخطار السوق(السعر):

المدخلات والمخرجات وتقلب الأسعار هي أهم ما يميز مخاطر السوق في مجال الفلاحة، حيث أن أسعار السلع الفلاحية متقلبة باستمرار، كما أن تقلب أسعار المنتجات ينبع عادة من صدمات الأسواق الداخلية والخارجية على حد سواء، فتتأثر أسواق التجزئة الفلاحية من ظروف العرض والطلب المحلي، في حين تتأثر أكثر الأسواق العالمية وبشكل ملحوظ من خلال أزمات الإنتاج الدولي، في بعض الأحيان يمكن التخفيف من مخاطر الأسعار في الأسواق المحلية خلال " الحيطة الطبيعية " ففي حالة زيادة في الإنتاج السنوي يميل الفلاح إلى خفض سعر الإخراج.

وهناك نوع آخر من مخاطر السوق وهي التي قد تنشأ أثناء عملية تسليم أو توصيل الإنتاج للسوق فعدم القدرة على تقديم المنتجات القابلة للتلف إلى السوق في الوقت المناسب يمكن أن يعرض المنتوج للخطر.[1]

يمكن توضيح لمجمل الأخطار التي تمس الفلاح وإيجازها في الشكل الموالي:

الشكل رقم01: يوضح بعض الأخطار التي يتعرض لها الفلاحين والتي تدفعهم للقيام بعملية التأمين الفلاحي:

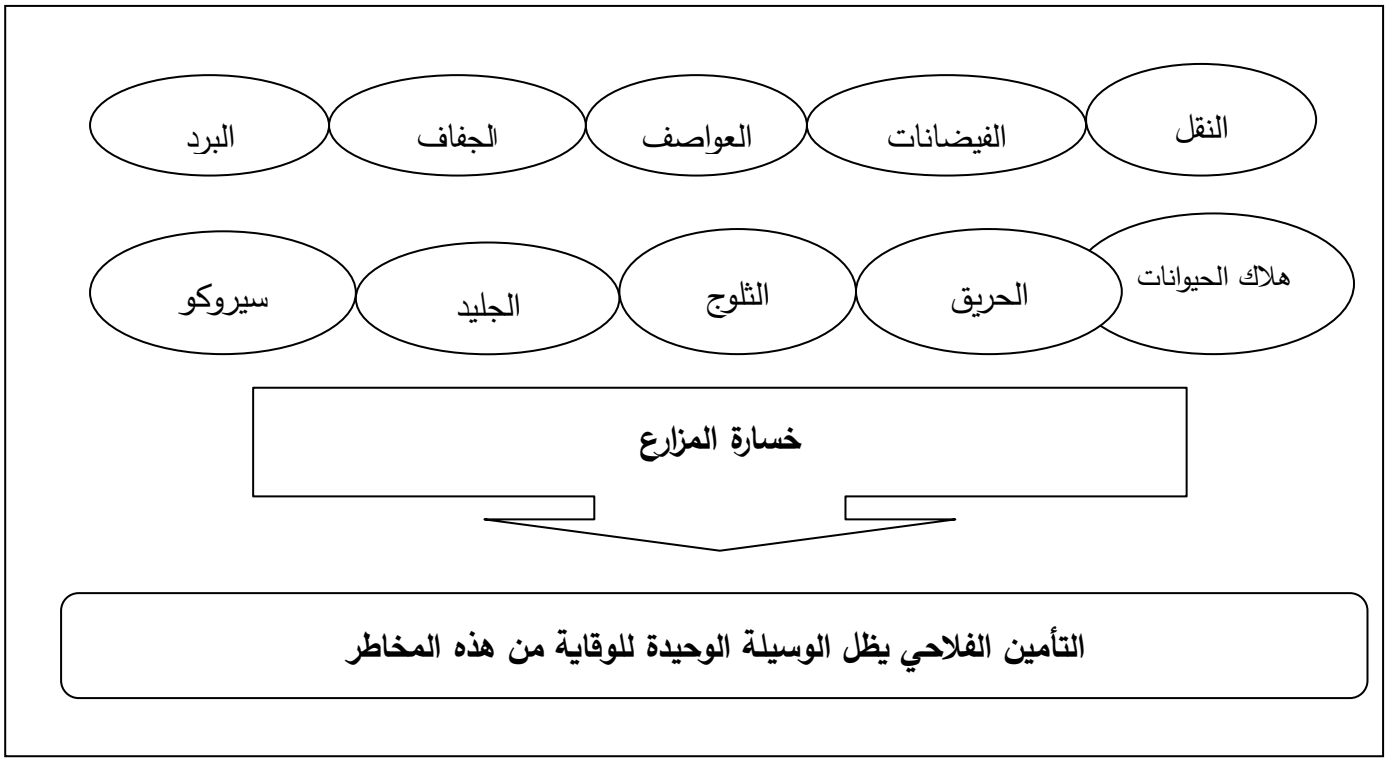

المصدر: قريشي العيد، **مساهمة صندوق الوطني للتعاون الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر** ،مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، العدد10، الجزء01،2017، ص274.

[1] مليزي محمد أمين، **دور التأمين المصغر في تنمية القطاع ال فلاحي –دراسة لمجموعة من المستثمرات الف لاحية بولاية سطيف** ، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف الجزائر، 2015، ص60-61.

المطلب الثاني: ماهية التأمين الفلاحي:

بما أن القطاع الفلاحي يتميز بمخاطر أكثر من غيره، فإن التأمين على المحاصيل الفلاحية يلعب دور مهم في التقليل من هذه المخاطر، ومن هنا تظهر أهمية دراسة التأمين الفلاحي، حيث أن هذا الأخير يعتبر وسيلة لمواجهة المخاطر المختلفة، وكذا أهميته بالنسبة للقطاع الفلاحي باعتباره القطاع الرائد والمحرك للإقتصاد الوطني .

الفرع الأول :نشأة التأمين الفلاحي.

تعود فكرة التأمين الفلاحي للفرنسي بنجامين فرانكلين في عام 1788 م، اثر تعرض الفلاحين الفرنسيين للكوارث طبيعية فجاء النداء بضرورة التفكير في التأمين الفلاحي كأفضل وسيلة لمقابلة تلك الكوارث اذا ما تكرر حدوثها، وكان لمنظمة الفاو الفعل في إنشاء أول معهد للأبحاث الفلاحية عام 1921 م لمواجهة التحديات ومعوقات الإنتاج الفلاحي[1] .

ويعتبر الاتحاد السوفياتي السابق من الدول الرائدة في ممارسة أعمال التأمين الفلاحي إذ تم تنظيم شؤونه في عام 1923 م وجعله إجباريا على كافة المزارعين والجمعيات والفلاحين أما الولايات المتحدة الأمريكية فقد مورس فيها هذا التأمين عام 1938 م بموجب قانون تأمين المحاصيل الفدرالية الذي نص على تأسيس مؤسسة حكومية برأسمال قدره 100 مليون دولار لمزاولة هذه الأعمال، ثم اليابان في عام1938 أما في الجزائر فقد عرف التأمين الفلاحي أثناء فترة الاحتلال، حيث أنشأت السلطات الفرنسية عام 1907 م الصندوق المركزي لإعادة التأمين التبادلي في المجال الفلاحي وبعد استقلال الجزائر تم إنشاء شركة مختلفة جزائرية ومصرية وتم تأميمها في 27 ماي 1966في إطار إنشاء احتكار الدولة في مختلف عمليات التأمين، ومن بين التأمينات التي تهتم بها هذه الشركة التأمين على السيارات الفلاحية، التأمين على الكوارث الطبيعية، وفي عام 1972 قامت السلطات الجزائرية بإنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من اجل مزاولة عمليات التأمين التعاوني وبعد سنة 1995 تم توسيع أنشطة الصندوق، لتشمل العمليات البنكية المتعلقة بالفلاحة،حيث يعد الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أكبر تعاضدية بالسوق الجزائري سنة2002. [2]

---

[1] علي حسن خليفة الحاج، **المشاكل والمعوقات التي تواجه تأمين الإنتاج الزراعي**، مذكرة ماجستير منشورة –معهد البحوث والدراسات الإنمائية– جامعة خرطوم :السودان، 2008 ، ص02 .

[2] معراج الجديدي، **محاضرات في قانون التأمين الجزائري**،ط5 ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 ،ص15

الفرع الثاني: تعريف التامين الفلاحي:

نقصد بالتأمينات الفلاحية هو ذلك العقد الذي يوفر للمزارع الاستقرار والحماية الكافية لأمواله ويحافظ على مستواه المعيشي، ومما لاشك فيه أن المزارع الذي لا يملك أي تأمين على محصوله يكون عرضة لانخفاض مستواه المعيشي إذا هلك محصوله، فتأمين المحصول يعني إذا تأمين مستوى الدخل، وضمان الدخل في المجتمع الريفي ينعكس على الدخل القومي للبلاد باعتباره أحد عناصره الفاعلة في اقتصاد البلاد.[1]

هو نشاط قائم في السوق من قبل شركات التأمين الخاصة أو الحكومية وفي كثير من الأحيان مع تدابير دعم حكومية، وهناك اهتمام متزايد بإدارة المخاطر والتأمين لتعزيز الفلاحة والاستثمار،والحصول على الإئتمان، وتوفير الاستقرار المالي للفلاحين وغيرهم من الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الفلاحية.[2]

كما انه :"وسيلة من وسائل إدارة الخطر بالنسبة للمزارع من أجل تحقيق الإنتاج وهو وسيلة لتعويض المزارع جزءا من الخسائر التي قد تنجم بالرغم من إتباعه الأساليب الإدارية السليمة في زراعة الأرض أو في تربية الحيوان".[3]

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن تقديم تعريف شامل للتأمين الفلاحي:

هو نشاط تقوم به جميع أنواع مؤسسات التأمين ال فلاحي لحماية الفلاحين من الأخطار المتوقعة وغير المتوقعة، وذلك لضمان دخل ثابت وتحقيق التنمية الفلاحية.

الفرع الثالث:أنواع التأمين الفلاحي

يمكن تعداد من بين أنواع التأمين الفلاحي ما يلي[4]:

أ/تأمين الناتج :يتوفر هذا التأمين في المحاصيل النباتية والمنتجات الحيوانية،يواجه هذا التأمين مشكلة في قياس الناتج، حيث قد يكون الناتج في دورات شديدة السرعة مثل إنتاج الحليب، أو ببطئ شديد مثل تربية الماشية، ولأنه لا يوجد وقت محدد للحصاد في الإنتاج الحيواني، مما يجعل التأمين فيها أكثر صعوبة، وتأمين الناتج عادة ما يتسم بالاسم مثل تأمين القمح ضد الصقيع، ويمكن أن يكون التأمين على أساس الناتج حسب المساحة(كمية الإنتاج في

---

[1] علي محمود بدوي، **التأمين، دراسة تطبيقية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، 2009، ص4 .

[2] William J A DICK, Weijing wang (2010), **"Government Interventions in Agricultural Insurance"**, review of agriculture and agricultural science, 2010, P: 4.

[3] هاجر محمد نور أحمد محمد ، **أهمية التأمين الفلاحي للتنمية الفلاحية واستقرار المجتمع الريفي** ، مذكرة ماجستير العلوم في الفلاحة ، كلية الفلاحة قسم الإرشاد الفلاحي ، جامعة الخرطوم،السودان ،2009 ، ص08.

[4] أقناروس محمد لمين وللوشي محمد، **التأمين الفلاحي في الجزائر بين معوقات انتشاره و الحلول المقترحة** ،مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، العفرون، الجزائر، المجلد 11 ، العدد 1،جوان2019، ص186.

مساحة معينة)، ويرتبط التأمين على الناتج بمشكلة توجيه الموارد الإنتاجية أو تخصيصها للمنتجات التي يمكن التأمين عليها.

ب/تأمين الأسعار :هذا النوع من التأمين يحتاج إلى توافر البيانات الحقيقية عن أسعار المنتجات، ولتجنب مشكلة التحديد العكسي يجب أن يتم تقدير الأسعار على أساس السوق الحالية أو على أساس الأسعار المستقبلية، وعموما تحديد إمكانية التأمين على الأسعار يرتبط بمدى توافر القدرة على التأمين، فعدم وجود الأسواق المستقبلية ووجود قدرة كافية على إعادة التأمين يساعد على وجود التأمين على الأسعار كأحد المنتجات في سوق التأمين.

ت/تأمين الدخل : يمكن أن يكون هذا النوع من التأمين أكثر جاذبية للفلاحين من الأشكال التأمينية الأخرى، حيث أنه يتعامل مع الخسائر التي تؤثر على دخل الفلاح بشكل مباشر، إلا أن هذا النوع يواجه مشكلة التحديد العكسي حيث أن الخسائر المحتملة لا تحدث نتيجة حوادث محددة بل تعتمد إلى حد كبير على كيفية إدارة الفلاح لأعماله، بالإضافة إلى أن الفلاح يمكنه أن يعظم من عوامل تؤثر على دخله(تأمينات العاملين، استثمارات وتجديدات)، هذا ما يجعل شركة التأمين لا تستطيع حساب احتمال توزع العائد المتدني وبالتالي لا يتسنى لها تحديد قيمة أقساط مناسبة.

المطلب الثالث: عقد التأمين الفلاحي وأنواعه:

يتعرض الفلاح للعديد من الأخطار التي تؤدي لإتلاف محاصيله ولتجنب الوقوع في الخطر توجب إبرامه لعقد تأمين فلاحي للتحوط من الأخطار الفلاحية، والتي بدورها تنوعت وتعددت لتوفير للفلاح الحماية الكاملة حسب نوع الخطر الذي من الممكن أن يتعرض له.

الفرع الأول: عقد التأمين الفلاحي:

عقد تأمين يمكن الفلاحين من تغطية أخطار النشاط التي يتعرض إليها الفلاح، وبما أن هذه الأخطار تختلف عن تلك التي ترتبط بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، لذلك فقد أعد هذا الشكل من التأمين خصيصا لحماية الفلاحين من خلال التعاون مع الفلاحين والأخصائيين في الميدان الفلاحي.[1]

كما يمكن تعريفه أيضا: "عبارة عن عملية تتم بين شركة التأمين خاصة أو عامة والمؤمن له الذي يكون في أغلب الأحيان الفلاح ومربي المواشي، وكذا أصحاب التعاونيات الفلاحية، حيث أن الشركة المؤمنة تلتزم بتقديم التعويضات المستحقة في حالة وقوع الأخطار المؤمنة والمذكورة في عقد التأمين، مقابل أقساط يدفعها الطرف المؤمن له عند إبرام العقد".[2]

---

[1] عز الدين فلاح، التأمين: **التأمين :مبادئه وأنواعه**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008،ص 94.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 12 صفر 1427 ، الموافق ل 12 مارس 2006 ، العدد15، المادة 02 من الأمر 95 /07 المتعلق بالتأمينات، ، ص ص03و04.

ويغطي الأضرار التي تتعرض لها المحاصيل الزراعية الناجمة عن الأخطار الطبيعية كالزلازل والفيضانات، والأخطار الاجتماعية كالحريق والسرقة والسطو، والأخطار الاقتصادية مثل أخطار تقلبات الأسعار للمحاصيل الزراعية.[1]

"كما هو "عقد تأمين يمكن الفلاحين من تغطية أخطار النشاط التي يتعرض إليها الفلاح، وبما أن هذه الأخطار تختلف عن تلك التي ترتبط بالنشاطات الاقتصادية الأخرى، لذلك فقد أعد هذا الشكل من التأمين خصيصا لحماية الفلاحين من خلال التعاون مع الفلاحين والأخصائيين في الميدان الفلاحي[2]"

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف مختصر لعقد التأمين :

"هو إتفاق وإلتزام بين كل من المؤمن والمتمثل في شركة التأمين والمؤمن له(الفلاح) على أن يتعهد المؤمن بتعويضه ماليا، في حالة وقوع الخسارة المؤمن عنها شريطة أن يدفع المؤمن له أقساط مالية متفق عليها".

الفرع الثاني:أنواع عقود التأمين الفلاحي:

تتنوع عقود التأمين بتنوع الأخطار التي تواجه النشاط الفلاحي، حيث نميز بين الأنواع التالية من العقود:[3]

1- التأمين ضد الأخطار المناخية:

- التأمين ضد الجليد: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن تغيير كثافة عامل طبيعي يسببه سقوط الجليد عى أجزاء النباتات كالبطاطا، الطماطم، البقوليات...إلخ أو كالأشجار المثمرة والمشاتل المثمرة.
- التأمين ضد الثلج: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن إنهيار أسقف البيوت البلاستيكية نتيجة تراكم الثلج عليها، مما يؤدي إلى تضرر المحاصيل.
- التأمين ضد الشمس: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن التأثير السلبي لأشعة الشمس على أوراق الأشجار المثمرة والكروم مما يؤدي إلى إحتراقها.
- التأمين ضد البرد: تضمن شركة التأمين الأضرار الناجمة عن الفعل الآلي لحبات البرد على المحاصيل، مثل الحبوب، القش، الأعلاف، المحاصيل الصناعية، الخضروات، الأشجار، الزهور، أو على البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول).
- التأمين ضد العواصف: تضمن شركة التأمين الأضرار أو الخسائر في الكمية التي تسببها الرياح القوية كالتي تؤدي إلى إتلاف جزئي أو كلي للنباتات، الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البيوت البلاستيكية(البلاستيك، المحصول)، والمشاتل....

---

[1] سالم محمد، فائزة عبد الكريم، **أثر استراتيجية التسويق الإلكتروني في نشاط التأمين**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد 19 ، العراق، 2012،ص214

[2] عز الدين فلاح،**مرجع سابق**، ص94.

[3] قريشي العيد، **مرجع سابق**، ص276-277.

- التأمين ضد الفياضنات: يضمن مقدار الخسارة في الكمية الناجمة عن تضرر النباتات، الأشجار المثمرة، النخيل، الكروم، البيوت البلاستيكية، والبطاطا، وكذا المشاتل نتيجة إجتياح المياه الطوفانية لها أو تسرب في القنوات التحت أرضية، أو قنوات صرف المياه، أو قياضنات مياه البحر، الأنهار، الياانبيع، البرك، والبحيرات.
- التأمين ضد السيروكو: يغطي هذا العقد خسائر الكمية الناجمة عن عيوب الرياح الساخنة كالجافة، كالتي تصيب أجزاء النباتات فوق الأرض والأشجار المثمرة.
- التأمين ضد هلاك الحيوانات: تضمن شركة التأمين فقدان الحيوانات الناتج عن حالو موت طبيعي أو عن حوادث أو أمراض ويسري الضمان في حالة قتل الحيوانات بغرض الوقاية، أو تحديدا للأضرار إذا تم ذلك بأمر من السلطات العمومية أو من شركة التأمين.
- التأمين الشامل على الدواجن: الضمان يغطي الوفيات الناتجة عن الأمراض والتسمم، أو أوامر الذبح من السلطات العمومية أو من شركة التأمين.
- تأمين الخسارة الناجمة عن المطر:هذا النوع من التأمين ذو أغراض مختلفة، فقد يكون من أنواع التأمين الفلاحي فيغطي المزروعات الناضجة أوالتي على وشك النضوج من خطر الأمطار الغزيرة قبل المباشرة بجنيها أو حصادها، أو أخطار الفيضانات التي قد تتلف المحاصيل الزراعية أو تتسبب بهلاك الأشجار والحيوانات.[1]

2-التأمين ضد الحريق

عقد التأمين ضد الحريق" هو عقد يبرم بين المؤمن والمؤمن له لمصلحة شخص ثالث - المستفيد -يلتزم المؤمن بموجبه عند تحقق خطر الحريق المؤمن منه بدفع تعويض للمؤمن له عن الأضرار التي لحقت به، مقابل مبلغ محدد أو أقساط دورية يؤديها المؤمن له للمؤمن، وذلك من خلال تجميع أشخاص يتحدون في خطر الحريق ومن ثم إجراء المقاصة بينهم وفقا لعملية الإحصاء".[2]

3-التأمين ضد السرقة

السرقة خطر كثير الوقوع ويصيب مال الشخص لذلك يكثر اللجوء إلى التأمين منه، فيؤمن الشخص منه على نقوده أو مجوهراته أو أمتعته أو بضائعه أو سيارته أو غير ذلك من المنقولات ويشمل الضمان عادة سرقة هذه الأشياء أو إتلافها أو تحيطها بمحاولة سرقتها ويحدد العقد الشروط والتدابير الأمنية والوقاية التي يجب على المؤمن له أن يلتزم ويحترمها، وتختلف هذه الشروط باختلاف الأشياء المؤمن عليها التأمين، من سرقة محتويات شقة تختلف عن شروط التأمين من سرقة محتويات معرض للتحف الفنية أو مكان لحفظ الأوراق المالية والمجوهرات أو

[1] بهاء بهيج شكري، **التأمين في التطبيق والقانون والقضاء**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 ، ص 363 .

[2] سمير صادق عادي، **التأمين من الحريق: دراسة مقارنة**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص29-30.

الأشياء الثمينة وعادة ما تملي الشروط العامة والخاصة التدابير الوقائية والأمنية التي يتعين على المؤمن له أن يتبعها ليستفيد من الضمان .

المشرع الجزائري لم ينظم هذا النوع من التأمين واقتصر على النص في المادة 15-05 من الأمر المتعلق بالتأمينات على المهلة التي يجب أن يتم فيها الإخطار بالسرقة وحددها بثلاثة أيام ابتداء من وقوع الحادث وهكذا حتى يتمكن المؤمن من تتبع معالم الجريمة لا تحسب في هذه المهلة العطل الأسبوعية أو أيام الأعياد الدينية أو الرسمية، وإذا تعذر على المؤمن له القيام بالإخطار بسبب حالة طارئة أو قوة قاهرة توقف سريان المهلة إلى حين زوال هذه الحالة[1].

المطلب الرابع: فوائد ومعوقات انتشار خدمات التأمين الفلاحي:

يقدم التأمين الفلاحي للفلاحين قطاع الفلاحة العديد من الفوائد التي من الممكن أن تحافظ على المحاصيل الفلاحية والمساعدة على زيادتها ورفع نسب الإنتاجية ، مما يساهم في توفير مناصب شغل للبطالين، ولكن ها النوع من التأمينات يواجه العديد من الصعوبات التي تعرقل قيامه بدوره على أكمل وجه وهذا ما سيفصل فيه في هذا المطلب.

الفرع الأول:فوائد التأمين الفلاحي:

للتأمين عدة فوائد يمكن حصرها في الآتي:[2]

- الخروج من دائرة الإنتاج الصغير وخاصة لدى صغار المزارعين الذين لا تمكنهم مقدرتهم المالية من تحمل الأخطار الكبيرة والمتوالية.
- المحافظة على الدخول وانتظامها عبر السنوات وبالتالي انتظام واستمرارية الإنتاج للمجتمع ككل.
- تحسين وضع المنتج ا لفلاحي مع المقرضين حيث يضمن التأمين سداد القروض الفلاحية وبالتالي استمرار إسهام المؤسسات المالية في إقراض المنتج .
- التأمين في حالة تطبيقه يمكن أن يكون بديلا لإسهام الدولة في مجال تقديم المعونات خلال سنوات نقص الغذاء للمجتمعات وبالتالي فإنه يمثل دعما غير مباشر يؤدي إلى تخفيف الآثار المترتبة على الكوارث على ميزانية الدولة .
- تمكين المزارع من استغلال كافة إمكاناته بالدرجة القصوى في الإنتاج بسبب الاطمئنان وبالتالي فإن التأمين يحقق زيادة الإنتاج .

---

[1] الطيف عبد الكريم وكوراد فاطيمة، **دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي –ولاية بومرداس–** مجلة المنهل الإقتصادي، العدد 1، جامعة الوادي ، الجزائر، ص55.

[2] نوال سيد أحمد زين العابدين ، **دور التأمين الفلاحي في استقرار الإنتاج الفلاحي مع مؤشرات تجربة شركة شيكان للتأمين** ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الفلاحي ، جامعة الخرطوم ، كلية الزراعة ، قسم الاقتصاد الفلاحي، 2004 ، ص 11 ،12 .

- المساهمة في رفع الإنتاجية بالتخصص إذ أن التخصص يزيد من الكفاءة الإنتاجية وبانعدام التأمين يقوم المنتج الزراعي بتنويع نشاطاته على منتجات عدة لتأمين معاشه ودخله بالتالي لا تحقق الاستفادة من التخصص في إنتاج السلعة ذات الميزة الأعلى في الإنتاج .
- يسهم التأمين في تخفيف حدة الفقر للمنتجين الزراعيين المعتمدين أساسا على الزراعة خاصة في الريف وبالتالي تحقيق الأمن الاقتصادي لشرائح كبيرة من المجتمع وفي ذلك مردود سياسي واقتصادي.
- ضمان دخول مالية يمكن استخدامها وتوظيفها في الاستثمارات التي تخدم الاقتصاد بما في ذلك النشاطات الفلاحية .
- يساعد التأمين الدولة في توجيه زراعة محصولات معينة في مناطق بعينها وإتباع أساليب إنتاج فلاحي حسب ما تقتضيه سياسات الدولة كما أنه يعين الدولة في تطبيق واستقرار سياستها التصديرية.
- تقليل تكلفة تمويل العمليات في غياب الأخطار التي تتحملها شركة التأمين الأمر الذي يحفز المؤسسات التمويلية من منح قروض بأسعار أو هوامش ربحية أقل .
- يساعد على التقليل على الاعتمادات الحكومية المرصودة لمواجهة الكوارث.
- يعد التأمين الفلاحي خير وسيلة من وسائل الأمن والاستقرار النفسي ويتجلى ذلك من خلال ما يضيفه من أنواع الحماية وتخفيف حدّة نتائج الآخطار الفلاحية، و من خلال الحفاظ على رؤوس الآموال المنتج، ومن خلال تسهيل إعادة بناء المشاريع والاستثمارات الفلاحية عند تعرضها للأخطار.وتعتبر هذه الميزة من أهم ميزات التأمين سواء قبل أو بعد تحقق الخطر أوالخسارة يعتبر التأمين الفلاحي إذن من الوسائل المساعدة في تحقيق التوازن بين العرض و الطلب في الحياة الاقتصاديّة، ويتضح ذلك من خلال التوسّع في نطاق التغطية الإلزامية في فترات الرّواج الاقتصادي ومن خلال زيادة التعويضات للمؤمن لهم أو المستفيدين أثناء التعطل أو المرض أو الإصابة في فترات الكساد .حيث يقوم التأمين الفلاحي أساسا على حماية الفلاحين والمنتجين من التقلبات في الإنتاج الفلاحي جراء المخاطر المحتملة الناتجة عن ظروف التقلبات المناخية والكوارث الطبيعية.
- التأمين الفلاحي وسيلة مساعدة في القضاء على البطالة في المناطق الريفية، و يتضح ذلك من خلال مساهمته في توسيع نطاق التوظيف والعمالة[1].

[1] سعال سمية وحمول طارق، **الدور الإستراتيجي للتأمين في دعم سياسة تسيير وإدارة القطاع الفلاحي** "الإشارة لحالة الجزائر"، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2،العدد 1،جامعة بشار ، الجزائر، جانفي 2018، ص178.

الفرع الثاني: معوقات انتشار خدمات التأمين الفلاحي:

هناك العديد من المعوقات التي تقف أمام انتشار خدمات التأمين الفلاحي ومن أهمها:

1. عدم دراية الفلاحين بفوائد التأمين وتخوفهم من كل نشاط جديد، وعدم رغبتهم في تحمل أعباء إضافية، واعتمادهم الكبير على الدولة في تدبير الدعم ومعونات، ولذلك يلزم بذل جهد مبدئي كبير في توعية والتثقيف.
2. قلة توفر خبراء مختصين في مجال التأمين الفلاحي الميداني، وضعف الممارسة الميدانية مما ينعكس سلبا أمام احتساب الأقساط والتعويضات واقناع الفلاحين بأهمية التأمين في دعم الإنتاج الفلاحي وحمايته.
3. غياب الدعم الحكومي تقريبا وارتفاع تكلفة الأقساط وعدم رغبة شركات التأمين في التغطية في المجالات الفلاحية المحفوفة بالمخاطر وكلها تعتبر عوائق رئيسية أمام انتشار خدمات التأمين الفلاحي.
4. قصور السياسات الفلاحية والتأمينية، أمام انتشار خدمات التأمين الفلاحي وذلك لعدم مواكبتها للمستجدات العالمية في هذا المجال، وعدم اعطاء خدمات التأمين الفلاحي حيزا كافيا في هذه السياسات، كتوفير الإعتمدات السنوية، وتخصيص البرامج الإنمائية، وتقديم التسهيلات الإتمانية للشركات المعنية بالتأمين الفلاحي وغيرها من الأمور ذات صلة بترويج وانتشار خدمات التأمين الفلاحي.[1]
5. عدم تماثل درجة المعرفة بالمخاطر لدى كل من الفلاحين وشركات التأمين مما يدفع الفلاحين الى التردد في الاشتراك، ويدفع الشركات الى المغالاة في قيمة القسط للخوف من التعرض للأخطار السلوكية ، والانتقاء العكسي.
6. الصعوبات التي يمكن أن تواجه الشركات الخاصة في قياس المخاطر، وجمع البيانات، ومتابعة سلوك المنتجين، وتنفيذ وفرض أدلة إصدار الوثائق، وهو ما يرفع من التكلفة مما يمنع الشركات الخاصة من تطوير السوق.
7. التركيز على برامج الإعانات عقب الكوارث يدفع المزارعين إلى استبعاد فكرة حماية انفسهم من خلال التأمين.
8. عدم التطور الكافي لسوق اعادة التأمين.[2]
9. **العامل الديني** :يرتكز هذا العامل على عدم تقبل فكرة التأمين واعتبارها غير جائزة في نصوص الشريعة الإسلامية، حيث يرى الكثير من الأفراد بأن التأمينات تخالف التعليمات التي نادت بها الشريعة الإسلامية، ويعزز هذا الاتجاه أن الفرد في حاضره لا يشعر بقيمة التأمينات لأنها تحمي مستقبله أو مستقبل أسرته.

---

[1] محمد عبد الكريم منهل، **الوضع الراهن لخدمات التأمين الفلاحي وإمكانية تطويرها** ، العراق،2009،ص12.

[2] محمد أبو حيدر، **وضع الأسس لإطلاق التأمين الفلاحي، مؤتمر التأمينات الإجتماعية للعاملين في قطاع الفلاحي والإقتصاد الغير نظامي** ، وزارة التجارة والإقتصاد لبنان، بيروت 4-6 أكتوبر 2016، ص13-14.

10. **العامل الجبائي** :تخضع حاليًا عقود التأمين إلى الرسم على القيمة المضافة (TVA) بنسبة 17 % ويتحملها حامل وثيقة التأمين المؤمن لهم، ويتحمل المؤمن له أيضًا رسومات أخرى حسب الفروع ففرع الأخطار الفلاحية فيساهم المؤمن له بنسبة 1% لصالح صندوق ضمان الكوارث الفلاحية(FGCA).
ويساهم المؤمن له بنسبة 1% لصالح صندوق ضمان الكوارث الفلاحية(FCN).[1]
11. **طول مدة تسوية المتضررين** :إذ يعتبر التعويض في عقد التأمين من أهم التزامات المؤمن اتجاه المؤمن لهم، وبالتالي قان التعطيل في دفع هذه التعويضات وإطالة إجراءات التسوية تؤثر على المؤمنين لهم وتنزع ثقتهم في نشاط التأمين، وبالرغم من ذلك نجد الكثير من المتضررين يشتكون من بطء وطول مدة التسوية من أجل تعويضهم مثل تأمين السيارات، عندما تكون الضحية والمتسبب في الضرر من شركتين أو وكالتين مختلفتين[2].

الفرع الثالث: دور التأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية

إن التأمين الفلاحي يقدم العديد من التغطية التأمينية التي من شأنها أن تساعد وتعمق من أعمال التنمية الفلاحية، ونذكر من هذه التغطيات على سبيل المثال مايلي:

- تغطية الأخطار الناجمة عن النقل الخاصة بالمعدات وأجهزة الإنتاج عند جلبها من الخارج أو الداخل.
- تغطية الإستثمار الفلاحي من الأخطار التي يتعرض لها، وهذا من خلال تعويض المبلغ المستثمر بالمبلغ الذي استثمره في الفلاحة في حالة التلف الذي تعرضت له الفلاحة.
- تغطية مراحل تسويق المنتجات بما يوفر للمصدر تغطية يتم بموجبها تعويض إذا لم يتمكن المستورد من سداد قيمة الصادرات الفلاحية، سواء كان ذلك راجع لأسباب مالية أو سياسية.
- توفير تغطية النقل المختلفة لكل مراحل الإستثمار سواء كان بنقل مستلزمات الإنتاج من الآلات ومعدات أو بنقل الإنتاج نفسه من مكان إنتاجه إلى التخزين والتصدير.
- توفير تغطية للحضائر والمنشآت الفلاحية من المخاطر التي تهددها.

[1] فلاق صليحة، **اثر الإصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين الجزائري(1990-2008)**،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،2010،ص74-75.

[2] حورية حميدوش، **دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (2008/1995)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2011،ص206-207.

من خلال ما سبق نلاحظ أن التأمين الفلاحي له دور مهم في دعم التنمية الفلاحية من خلال التغطيات التأمينية التي تساهم في تطور وتعميق أعمال التنمية الفلاحية.[1]

كما يقدم التأمين الفلاحي العديد من الأدوار للتنمية الفلاحية والتي تتمثل في:[2]

- التأمين الفلاحي يعمل على تغطية استثمار الفلاحي من المخاطر التي يتعرض لها و ذلك بتعويض المستثمر أو الفلاح بالمبلغ الذي استثمره في الفلاحة في حالة التلف الذي تعرضت له الفلاحة، سواء كان بسبب آفة طبيعية أصابت الزرع كالطير، الجراد، الحشرات أوجفاف بسبب عدم نزول المطر إن كانت الفلاحة تروى ريا مطريا، أو بسبب الغرق أو العواصف، البرد، الصقيع، أو أمراض النبات .
- يوفر التأمين الفلاحي تغطية خطر الرقل لمعدات وأجهزة الإنتاج عن جلبها من الخارج أو من الداخل، بالإضافةلتغطية مخاطر التركيب والتشييد.
- تغطيات تأمين الثروة الحيوانية حالة مرضها، نفوقها أو سرقتها.
- يوفر التأمين الفلاحي تغطيات الحصول على التمويل من المؤسسات التمويلية.
- توفير التغطيات التأمينية الخاصة بحماية الإنتاج في حالة التخزين.
- توفير التغطيات التأمينية للعاملين في حقل التنمية الفلاحية، سواء كانوا فلاحين أو تنفيذيين عبر تغطيات التأمين الصحي التي تشمل مخاطر الوفاة، الإصابة،العجز والمعاشات للعاملين وأسرهم.

[1] أرجيلوس رحاب، **الإطار القانوني للتأمين الفلاحي في التشريع الجزائري**، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية ادرار –الجزائر ،المجلد:03، العدد01 ، السنة :جوان 2019، ص239.

[2] حامن حسن محمد، **الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي الآفاق والمعوقات والمشاكل**، بحث مقدم إلى مؤمتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن، 11-13 أفريل ،2010، ص36-37.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة هذا الفصل تم التوصل إلى تحديد طبيعة التأمين القائم على فكرة التعاون، فهو عبارة عن تنظيم يضم عددا من الأشخاص يجمعهم هاجس التحسب لخطر معين والسعي لتوفير الضمان والاستقرار لمن يلحق به ضرر وذلك عن طريق توزيع عبء هذا الخطر على الجميع.

كما تم التطرق لتنمية الفلاحية حيث تعرف على أنها عملية تحسين الإنتاج الفلاحي كما ونوعا لتحقيق الأمن الغذائي و تقليل الاعتماد على الاستيراد، ومن بين أهدافها نذكر:

- تأمين احتياجات المواطنين من الغذاء.
- تعظيم مساهمة القطاع ا لفلاحي في تكوين الناتج المحلي الإجمالي.
- التنمية الفلاحية توفر البيئة الصالحة للحياة.

وأخيرا تم التوصل على أن التأمين الفلاحي هو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر جراء تعرض القطاع الفلاحي لعناصر المخاطرة بتوزيع أعباء هذه الخسائر على مجموعة كبيرة من الفلاحين المشاركين، وتكمن أهميته في:

- يمتص الصدمات التي يتعرض لها الفلاح من جراء الكوارث التي تكون فوق طاقته.
- يؤدي إلي الأمن الغذائي والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.
- يساعد على التوسع الفلاحي والاستثمار في المناطق الريفية.

الفصل الثاني:

علاقة التنمية الفلاحية

بالتأمين الفلاحي ومنتجاته

التأمينية في الجزائر

تمهيد:

لقد قطعت الدول المتقدمة شوطا كبيرا في مجال صناعة التأمين لتوفر له المناخ الملائم، وجعلت لكل مجال من مجالات الحياة نوعا خاصا من التأمين ليحمي الإنسان من المخاطر التي قد تلحق به، فتطور الفكر التأميني إلى أن أصبح على شكله الراهن أصبح من أهم المؤشرات التي تأخذ في قياس وتقييم مدى تطور الدول أو تخلفها، وذلك عطر نيق مدى مساهمته في تمنية متخلف القطاعات من بينها القطاع الفلاحي، الذي يعتبر من أهم القطاعات في كثير من الدول بما فيها الجزائر التي تسعى جاهدة للنهض بوه، بإقرار عدة إصلاحات وبرامج وقوانين مست هذا القطاع، وقد وفرت لها مؤسسات متخلفة لمنتيته والنهد ضوه مب نينها المؤسسات التأمينية التي أوكلت لها مهمة توفير الحماية والطمأنينة للفلاحين أصحاب المستثمرات، عبر عدد من المنتجات التأمينية لتغطية متخلف الأخطار التي قد تلحق

أضرار بالفلاح في ممتلكاته.

ومن هذا المنطلق تبرز أهمية التأمين الفلاحي الذي يساهم في ضمان استمرارية الفلاح في أنشطته بفضل حمايته من المخاطر التي قد يتعرض لها، ممنا تؤدي إلى زيادة إنتاج المستثمرة وتوسيعها، ومما سبق تم تقسيم الفصل إلى مباحث اساسية حييحتو ثي

المبح ثالأول : واقع قطاع التامين والتنمية الفلاحية في الجز ائر.

المبحث الثاني: نشأة التامين الفلاحي في الجزائر والمؤسسا تالتي تقدمه

المبحث الثالث : منتجات تأمين الأخطار الفلاحية

المبحث الأول:

واقع قطاع التامين والتنمية الفلاحية في الجزائر.

شهد قطاع التامين في الجزائر العديد من التغييرات والإصلاحات بعد مرور المرحلة الاستعمارية حيث تم انشاء العديد من الوكالات والفروع عبر القطر الوطني التي غييرت الكثير من ملامحه وللحفاظ على هذا السوق انشئت هيئات لفرض الرقابة عليه وإدماجه في النشاط الاقتصادي والاجتماعي .

المطلب الأول: نشأة قطاع التأمين في الجزائر

إن الجزائر شأنها شأن سائر الدول عرفت فترة التأمين منذ القدم ولكن نظام عرفته بعد دخول الاستعمار الفرنسي شهد تطورات عديدة منذ نشأته، حيث ان يخضع للتنظيمات والقوانين الفرنسية وغداة الاستقلال واصلت الجزائر العمل بهذه التنظيمات والقوانين لكن هذا لم منعها من اتخاذ إجراءات وإصلاحات على هذا القطاع، فقد مر عدة مراحل، لذلك تم تقسيم هذا التطور إلى مراحل متتالية تعكس لكل منها التغيير الذي طرأ على قطاع التأمين بدءا بالمرحلة الاستعمارية فالاستقلالية.

الفرع الأول: التأمين الجزائر غداة الاحتلال

عرفت الجزائر التأمين عد دخول الاستعمار الفرنسي سنة 1830، حيث أنشأت أول مؤسسة تأمين تعاونية في الجزائر سنة 1861 وكانت مخصصة للتأمين ضد الحرائق، ولقد تميزت هذه الفترة بوفود المستوطنين إلى الجزائر مما أدى إلى زيادة عددهم ومعاملاتهم، فمع بداية القرن العشرين ارتفع الطلب والحاجة إلى التأمين ضد المخاطر التي تهددهم سواء في شخصهم أو أملاكهم [1]، واستجابة لهذا الطلب عملت فرنسا على إنشاء عدة وكالات تأمين تتولى مهمة وممارسة وتنظيم عمليات التأمين، حيث عرفت هذه الفترة سريان القانون الفرنسي المتعلق بالتأمينات على الجزائر بعد تبلو التعامل معها كان كمقاطعة فرنسية كتلك المترتبة من استغلال الموارد المنجمية والفلاحة وحوادث المرور والتأمين على الحياة، فصدر أهم قانون فرنسي في 13 جويلية 1930 الذي يعد من أقدم القوانين المنظمة لعقد التأمين [2] .

وتميز بخاصيتين:

- أنه لم يطبق في الجزائر مباشرة وإنما أعلن عن تطبيقه سنة 1933 وذلك مقتضى مرسوم صدر في 10 أوت، أعلن مقتضاه المشرع الفرنسي على سريان قانون التأمينات الفرنسي المذكور أعلاه على الجزائر.

[1] Boualem Tafiani, "Les assurances en Algérie", office de publication universitaire, Alger 1987,P23.

[2] Boualem Tafiani, "Les assurances en Algérie : étude pour une meilleure contribution à la stratégie de développement", édition ENAP, Alger, 1988,P 25

- مجال تطبيقه يتعلق بالتأمين البري فقط، وهذا ما أكدته المادة 01 منه، و التي استثنت من مجال تطبيقه التأمينات البحري والجوي والمتعلقة بائتمان القروض، وقد تضمن هذا القانون تنظيم التأمينات البري في قسمين خصص الأول في التأمين على الأضرار و الثاني في التأمين على الأشخاص. [1]

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية التفتت فرنسا للتأمين في الجزائر عملت منذ سنة 1947 على إصدار عدة نصوص قانونية لتنظيم عملية التأمين منها:

الجدول رقم 01 :أهم قوانين التأمين من قبل فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية:

النوع	التاريخ	المضمون
المرسوم	**1947/03/06**	الخاص بتنظيم الإدارة العامة لمراقبة شركات التأمين والذي تم على إثره إنشاء التأمين بصفة فعلية في الجزائر.
القرار	**1947/05/05**	القاضي بإنشاء لجنة استشارة جزائرية للتأمينات والتي تقوم بتنظيم سوق تأمين ووكالات التأمين.
القرار	**1947/08/28**	حدد النسبة الإجبارية من المؤونات النقدية لشركات التأمين التي تستثمر في الجزائر،حددت هذه النسبة أنذاك ب 50%.
المرسوم	**1950/05/04**	المتعلق التنظيم النهائي لرسوم التأمين.
القانون	**1958/02/07**	المتعلق بالتأمين الإلزامي للسيارات.

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على :

مصطفى بناي، **واقع و آفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الإقتصادية و المتغيرات الدولية 2005-2011**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية ـ تخصص:تحليل اقتصادي ، جامعة الجزائر 3، 2014/2013،ص 132.

أما بالنسبة لوكالات شركات التأمين المتواجدة آنذاك فلقد تم تسجيل 355 شركة في سنة 1950 منها165 تتمركز بالعاصمة، في سنة 1952 من بين 218 شركة تأمين نجد 127 شركة فرنسية مقرها فرنسا يضاف إليها 03شركات مقرها العاصمة والباقي يتوزع بين مؤسسات دول أخرى (حيث كانت رؤوس أموال هذه الشركات

[1] خذير حمزة ، **محاضرات "في مقياس التأمينات" لطلبة السنة الرابعة** ، محاضرات غير منشورة، كلية حقوق، جامعة المسيلة، 2012/2011.

فرنسية وأوروبية)، ومن أهم ما يمكن ذكره في هذه الفترة أن التأمين اقتصر على المعمرون من خلال تحويل المدخرات المتحصل عليها من مجموع الأقساط إلى البلد الأم ،فلم يستفد الجزائريون منه إلا نسبة ضئيلة، وذلك نتيجة الأهداف السياسية الاستعمارية التي تسعى من وراءها إلى ترك الشعب الجزائر في معاناة اجتماعية واقتصادية، خاصة إذا علمنا أن التأمينات الاجتماعية ظهرت متأخرة بالجزائر مقارنة بفرنسا وباقي الدول الأخرى، أما في سنة 1953 قدر عدد شركات التأمين ب 256 شركة منها 05 شركات جزائرية.[1]

الفرع الثاني: فترة ما قبل الاحتكار (1962-1966)

واجهت الجزائر عدة مشاكل بعد الاستقلال، ومن بين المشاكل التي واجهتها نقص المسيرين والخبراء في مجال التأمين، وهذا ما أرغم المشرع الجزائري على تسيير هذا القطاع بقوانين وتشريعات فرنسية مما فتح المجال أمام الشركات الفرنسية والتي بلغ عددها آنذاك 270 شركة.[2]

لقد تمكنت الشركات الفرنسية من فرض سيطرتها على قطاع التأمين وذلك في ظل انعدام المراقبة من طرف الدولة وهذا ما ساعدها على تحويل المداخيل إلى الخارج وبذلك حرمان الخزينة العمومية الجزائرية من الادخار، كما كانت تتهرب من دفع التعويضات المستحقة لضحايا الحوادث.

ونظرا لخطورة الأمر قامت السلطات الجزائرية باتخاذ إجراءات والتي تهدف من ورائها إلى حماية مصالح الدولة ومصالح المؤمن لهم ، حيث تجسدت هذه الإجراءات على مستويين:[3]

أ. إصدار قانون 63-197 في 08 جوان1963:

والذي بموجبه يتم، إنشاء الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين CAAR والذي بموجبه يتم إعادة عمليات التأمين إجباريا وقد حددت نسبة التنازل لهذا الصندوق ب 10 % من رقم أعمال الشركات وذلك بموجب قرار صادر عن وزير المالية في 15 أكتوبر 1963.

في حين تضمن القانون الثاني رقم 63-201 والذي فرض التزامات و ضمانات على شركات التأمين العامة بالجزائر وإخضاعها إلى طلب الاعتماد من وزارة المالية مع وضع كفالة مسبقة.

وبمقتضى المرسوم 1963/12/12 أنشئت شركات متعددة منها: الشركة الجزائرية للتأمين(SAA) وبعدها تم إنشاء الصندوق المركزي لإعادة التأمين والتعاونيات الفلاحية(CCRMA) بموجب مرسوم 1964/04/28، والتعاون الجزائري لعمال التربية والثقافة (MAATEC) من خلال المرسوم الصادر في 1964/12/29.

---

[1] **مجلة الشركة الجزائرية للتأمينات**، العدد 33 ، مارس 2000 ، ص ص17 -19.

[2] ALI HASSIB, **introduction a l'étude des assurances**, étude INAL, Alger, 1994, p25 .

[3] حدنني معراج، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة 4، 2004، ص8.

الفرع الثالث: مرحلة الاحتكار (1966-1975)

تمتاز هذه المرحلة باحتكار الدولة لقطاع التأمين، حيث بدأت بصدور قانون رقم 127-66 المؤرخ في 27 ماي 1967 ، حيث تم تأميم شركات التأمين العامة وانتقال أموالها وحقوقها والتزاماتها إلى الدولة، وبذلك وضع حد لاستغلال التأمين في الجزائر من طرف الشركات الأجنبية، وفي هذا الإطار أشارت المادة الأولى من الأمر المذكور أنه: "من الآن فصاعدا يرجع استغلال كل عمليات التأمين إلى الدولة"، و لهذا الغرض أنشأت الدولة الشركة الجزائرية للتأمين (SAA)،والشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين(CAAR)، وفي 1973 تم إنشاء الشركة المركزية لإعادة التأمين(CCR) .

بموجب الأمر رقم73-54 المؤرخ في1/10/1973 والتي يتجلى دورها في إعادة التأمين من المخاطر التي تتخلى عنها الشركات الوطنية[1] .

الفرع الرابع: مرحلة إعادة الهيكلة مع استمرار سيطرة الدولة على قطاع التأمينات (1976-2010):(مرحلة تحرير السوق)

لقد أصبح قطاع التأمين في وقتنا الراهن أحد المكونات المالية، حيث أصبح ذو أهمية كبيرة في الاقتصاد العالمي، ولذلك فإن سياسة إعادة تنظيم هذا القطاع أصبحت ضرورية وهذا ما جعل الدولة تتبع إستراتيجية تخصيص شركات التأمين، أي أن كل شركة تختص بخطر معين، فنجد مثلا شركة (CAAR) تختص في المخاطر الصناعية.(الإنفجارات والحريق، النقل البحري، الجوي، تأمينات المسؤولية المدنية، الهندسة)، أما شركة(SAA) فهي تختص في الأخطار المتعلقة بالسيارات، المخاطر البسيطة، تأمينات الأشخاص وما نتج عن هذه السياسة هو أنه يمنع على الشركات العمومية استخدام وسطاء التأمين الخواص في تسويق الخدمات التأمينية[2].

وألغت الدولة هيكل التأمين السائد والمتمثل في الإحتكار من خلال صدور القانون رقم 95/07 المؤرخ في 1995/01/25،وتحريره للمنافسة والسماح بإنشاء شركات وطنية خاصة، وإنشاء شركات أجنبية، وظهر ما يسمى بوسيط التأمين الذي يضم كل من وكيل العام وسمسار التأمين، كما تم إحداث رقابة صارمة من طرف الدولة حيث تم إنشاء جهاز استثماري يقوم بهذه المهمة يدعى المجلس الوطني للتأمين CNAفي جانفي1995.

ولقد خصص هذا القانون الكتاب الأول منه لعقد التأمين والكتاب الثاني للتأمينات الإلزامية والكتاب الثالث لتنظيم مراقبة الدولة لنشاط التأمين.

[1] راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائري المؤرخ في** 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992،ص 4.

[2] راشد راشد، مرجع سابق، ص6.

كما عرف هذا القانون تعديلا في 2006 بموجب القانون 06/04المؤرخ في 2006./02/21[1]

ومن أهم إسهامات هذا القانون مايلي:[2]

- دعم وتقوية أعمال التأمين على الأشخاص .
- تعميم التأمين الجماعي .
- تعديل لقانون المستفيد .
- إنشاء التأمين المصرفي.
- فصل أنشطة تأمين الحياة عن تأمين الأضرار والخسائر لشركات التأمين .
- تعزيز الأمن المالي.
- إنشاء صندوق ضمان للمؤمن عليهم.
- التزام بالتحرير التام لرأس المال الاعتماد .
- فتح السوق لفروع شركات التأمين و/ أو إعادة التأمين الأجنبية.

تم في عام 2008 بالتسوية النهائية للنزاع الفرنسي– الجزائري الذي يعود إلى عام 1966، عندما تم من قبل الدولة الجزائرية المستقلة حديث. وبمجرد مغادرة الشركات الفرنسية، تم تحمل تأمين قطاع التأمين التزاماتها من قبل الشركات الجزائرية، ومع ذلك ظلت العقارات المكتسبة مقابل هذه الالتزامات قانونيا في حيازة الشركات الفرنسية. ونتيجة لذلك، اضطرت الشركات الجزائرية إلى دفع المطالبات وسداد دينها دون أن تكون قادرة على استخدام الأصول المقابلة.

إن اتفاق 7 مارس 2008 بين الشركات الفرنسية AGF و Aviva و AXA و Groupama و MMA والشركات الجزائرية العمومية SAA و CAAR يسوي حسب القانون الجزائري الوضع الموصوف أعلاه فهو ينظم نقل المحفظة بين الأطراف الموقعة بأثر رجعي من عام 1966.

شهد عام 2009 نشر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية للمرسوم التنفيذي رقم 09-375 في 16 نوفمبر 2009 .وضع هذا المرسوم الحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي (أو رأس المال التأسيسي) لشركات التأمين و / أو إعادة التأمين كما يلي :

- ملياردينار لشركات المساهمة التي تقوم بعمليات التأمين على الأشخاص والرسملة -الاكتتاب.
- ملياردي دينار للشركات المساهمة التي تقوم بمعاملات التأمين على الأضرار والخسائر.

[1] قادة سليم، **تأثير هيكل قطاع التأمين على أداء المؤسسات دراسة حاة شركة الوطنية التأمين** ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2011،ص67.

[2] ألفة مزيو، **تسيير مخاطر علاقة المؤسسة بالعملاء من خلال عامل الثقة دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين**، أطروحة الدكتوراه تخصص تسيير مؤسسات، في العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020/2021،ص226.

- خمسة ملايرات دينار للشركات المساهمة التي تمارس حصريا عمليات إعادة التأمين. يجدر الإشارة إلى إن الشركة المركزية لإعادة التأمين زادت رأس مالها من 5 ملايرات دينار إلى 13 ملياير دينار في عام 2009 .

وأخيرا تم تعديل المرسوم التنفيذي رقم 10-207 بتاريخ 9 سبتمبر 2010 المعدل والمكمل للمرسوم التنفيذي رقم 95-409 الصادر بتاريخ 9 ديسمبر 1995 الخاص بالإحالة الإجبارية لنسبة من مخاطر إعادة التأمين، وذلك بتحديد الحد الأدنى لمعدل التحويل الإلزامي لمخاطر إعادة التأمين بـ 50٪ لصالح الشركة المركزية لإعادة التأمين Compagnie Réassurance de Centrale(CCR)، ويهدف هذا الإجراء إلى الحد من تحويل العملة الصعبة نحو الخارج وجعل الشركة (CCR)لإعادة التأمين شركة وطنية قوية.[1]

المطلب الثاني :الهيئات المراقبة لقطاع التأمين في الجزائر

إن قطاع التأمين في العالم يخضع للصرامة وذلك بغية تطويره، والجزائر من الدول التي تسعى إلى ذلك، ومن أجل الحفاظ على السوق الوطنية للتأمين وإدماجها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي فرضت هيئات متخصصة والمتمثلة في :

المجلس الوطني للتأمينات(CNA)،الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين(UAR) ، وتتمثل هذه الرقابة في القيود المالية والإدارية والتسييرية المختلفة مثل شروط منح الاعتماد وكذا مبالغ الأقساط المطبقة أما هيئات المراقبة والإشراف فهي كالتالي:[2]

الفرع الأول: مديرية التأمينات(CNA)

هي سلطة مراقبة تابعة لوزارة المالية، عن طريقها يمكن معرفة ما يجري داخل هذا القطاع، وتتشكل مديرية التأمينات من:

- نيابة المديرية للتنظيم.
- نيابة المديرية للتحليل والدراسات.
- نيابة المديرية للرقابة.

[1] ألفة مزيو، مرجع سابق، ص227.

[2] برغوتي وليد، **تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات (1995 – 2009)**،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر،2014، ص90.

ومن مهامها ما يلي:

- إعداد النصوص ذات الطابع التشريعي والتنظيمي التي لها علاقة بالتأمين وإعادة التأمين وتطبيقها.
- فحص الشروط العامة والخاصة لعقود التأمين.
- مساعدة الإدارات الأخرى والمساهمة في دراسة وإعداد مشاريع نصوص تشريعية وتنظيمية.

الفرع الثاني: المجلس الوطني للتأمينات (CNA)

أنشأهذا المجلس في 1995/01/25 وهو جهاز استشاري تموله الشركات ووسطاء التأمين يجتمع في دورة واحدة على الأقل في السنة تابع لوزارة المالية يترأسه وزير المالية يساعده نائب يعين من ممثلي المؤمن لهم، ومدير التأمين على مستوى الوزارة الوصية برتبة مدير مركزي على الأقل وممثل بنك الجزائر وممثل المجلس الوطني الإقتصادي واربع ممثلين لشركات التأمين وممثلين لوسطاء التأمين، يسعى إلى ترقية وتطوير نشاط التأمين ليصبح ركيزة الإقتصاد الوطني مستقبلا لأنه يعتبر وسيلة هامة لتوجيه الساسة العامة للدولة في نشاط التأمين ويمكن تلخيص أهدافه فيما يلي:[1]

- التوازن بين حقوق والتزامات طرفي العقد.
- السهر على مردودية الأموال المجمعة.
- السير الحسن لمختلف شركات التأمين.
- المساهمة في توجيه وتطوير سوق التأمين في الجزائر.
- المساهمة في إعداد النصوص التنظيمية.
- تحسين شروط مهمام شركات التأمين وإعادة التأمين.
- وضع تسعيرات التأمين تطابق السوق الجزائرية.
- جلب التجربة الدولية من خلال التعاون مع الخارج وإقتناء قنوات جديدة في نشاط إعادة التأمين.
- التنسيق في مجال الأسواق الدولية حتى يساهم في توازن ميزان المدفوعات ويحفز التبادل ما بين شركات التأمين.
- إنشاء مركز للبحث يقوم بدرسات استراتيجية من أجل تطوير نظام التأمين.

[1] قادة سليم، مرجع سابق، ص72-73.

الفرع الثالث:الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين(UAR)

أنشأ في 22 فيفري 1994 بموجب قانون 90-31 المؤرخ في 31 /12/ 1994 ،فهو يهتم بمشاكل المؤمنين حيث تشمل عضويته شركات التأمين وإعادة التأمين وبذلك فهو يختلف عن المجلس الوطني للتأمينات الذي يهتم بمشاكل السوق بصفة عامة[1].

ومن أهدافه:

- ترقية نوعية الخدمات المقدمة من طرف شركات التأمين وإعادة التأمين.
- الحفاظ على أدبيات ممارسة المهنة.
- المساهمة في تحسين مستوى التأهيل والتكوين لعمال القطاع من خلال تطوير التقنيات الحديثة للمهنة.
- المبادرة بكل عمل يرمي إلى ترقية ممارسة المهنة بالتعاون مع الأجهزة والمؤسسات المهنية.

و حسب قانونه الأساسي تنحصر مهامه في:[2]

- تمثيل المصالح المهنية المشتركة للمؤمنين على المستوى الدولي، الوطني .
- العمل على تحسين نوعية الخدمات المقدمة و المساهمة في تحسين مستوى تأهيل عمال القطاع.
- السعي لترسيخ أخلاقيات المهنة و الحفاظ عليها .
- تأسيس إتفاقية التعويض المباشر، و إتفاقية المخاطر (CAT-NAT)،إدخال الإكتواريا و تكوين الإكتواريين .

و مع صدور القانون المعدل و المتمم للقانون 07/95 و هو الأمر 06-04 الصادر 20-02-2006 ، جاء هذا القانون بالهيئات التالية الذكر.

الفرع الرابع: لجنـة الإشراف على قطاع التأمينـات Commission deSupervision d'Assurance

تبعا لأحكام المادة 209 من القانون 06 -04، لجنة الإشراف هي جهاز يمارس رقابة الدولة على قطاع التأمين، يهدف إلى تحقيق وأداء الوظائف التالية:[3]

- مراقبة مدى احترام شركات و وسطاء التأمين المعتمدين للأحكام التشريعية و التنظيمية المتعلقة بالتأمين و إعادة التأمين .

---

[1] برغوتي وليد، مرجع سابق،ص92.

[2] صبرينة شراقة، **دور الرقابة و الإشراف في تنمية قطاع التأمين في الجزائر** ، ملتقى دولي حول مؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي جامعة فرحات عباس،سطيف،26/25 أفريل 2011 ،ص9.

[3] كمال رزيق، محمد مراكشي، **خصوصية قطاع التأمين** ،ملتقى دولي صناعة التأمين،جامعة الشلف،03-2012/12/04 ،ص 11.

- حماية مصالح المؤمن لهم و المستفيدين من عقود التأمين .
- المساهمة في تطوير و تنمية السوق الوطني للتأمينات.

و حسب نص المادة 212 من القانون رقم 08 -113 الصادر بتاريخ 2008/04/09 يمارس الرقابة على شركات التأمين وإعادة التأمين، وعلى فروع شركات التأمين الأجنبية، و وسطاء التأمين مفتشو تأمين محلفين و مؤهلين للتحقق من جميع عمليات التأمين المجراة إستنادا إلى الوثائق المتاحة، و يتعاظم دور هذه اللجنة في حالة ما إذا رأت أن التسيير على مستوى شركات التأمين قد يجعل مصالح المؤمن لهم في معرض الخطر في هذه الحالة تتخذ إحدى الإجراءات التالية :

- تقليص نشاط الشركة في فرع أو أكثر
- تقليص أو منع التصرف الحر في أصول شركة التأمين حتى يتم وضع إجراءات التصحيح اللازمة.

الفرع الخامس: الهيئـــة المركزيـــة للأخطـــار la Centrale des Risques

هذه الهيئة موجودة بوزارة المالية و مرتبطة بمديرية التأمينات، فشركات التأمين و فروع شركات التأمين الأجنبية ملزمة بتوفير كل المعلومات الضرورية لهيئة الأخطار، و هذا لإتمام مهامها، و قد حدد المرسوم التنفيذي رقم07 -138حيز مهام هذا الجهاز فيما يلي: [1]

- يجمع و يركز كل المعلومات المتعلقة بعقود التأمين المكتتب بها لدى شركات التأمين و إعادة التأمين و الفروع التابعة لشركات التأمين الأجنبية.
- شركات التأمين ملزمة من جهتها بالتصريح عن جميع عقود التأمين المصدرة.

الفرع السادس: صنـــدوق ضمـــان المؤمـــن لهـم (Fonds de Garantie des Assurés)

بموجب أحكام المادة 213 من القانون 06-04 يؤسس لدى وزارة المالية صندوق يدعى "صندوق ضمان المؤمن لهم"،و هذا دف تحمل عجز شركات التأمين سواء الكل أو الجزء من ديون إتجاه المؤمن لهم أو المستفيدين من عقود التأمين، و تتشكل موارد صندوق الضمان المؤمن لهم من إشتراك سنوي لشركات التأمين و إعادة التأمين، و فروع شركات التأمين الأجنبية، على أن لا يتعدى 1 %من الأقساط الصادرة الصافية من الإلغاءات.[2]

[1] مصطفى بناي، مرجع سابق، ص 162.

[2] عمر حوتية وعبد الرحمان حوتية ، **واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر** ، ملتقى دولي حول الاقتصاد الإسلامي، واقع و رهانات المستقبل جامعة غرداية 24/23 فيفري 2011 ،ص 15

الشكل رقم 02 : يوضح الهيئات المراقبة لقطاع التأمين في الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثة.

المطلب الثالث: واقع التنمية الفلاحية في الجزائر

مرت تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر منذ الاستقلال بعدة مراحل أثرت كثيرا في تغيير ملامح هذا القطاع لذا سيتم التفصيل في أبرز هذه المراحل من خلال هذا المطلب .

الفرع الأول: سياسات الدعم الفلاحي

لقد مر على القطاع الفلاحي الجزائري العديد من السياسات التي تعاقبت مع مرور الزمن لدعم الإنتاج الفلاحي وتحريك عجلة التنمية الفلاحية وتمثلت هذه السياسات فيما يلي:

أ. مرحلة التسيير الذاتي (1962-1970)

بعد الاستقلال اصطدمت السلطات الجزائرية بواقع مرير بالنسبة للأراضي الفلاحية، حيث كانت سلطات الاستعمار الفرنسي تمارس سياسة الأرض المحروقة من أجل القضاء على الأراضي الفلاحية في الجزائر وتدمير جميع الثروات الطبيعية حتي لا ينتفع بها الجزائريون بعد الاستقلال، وبعد تأميم الأراضي المستعمرين ظهر التسيير الذاتي، الذي ينص على أن" :الأراضي ووسائل الانتاج الفلاحية الأخرى من أموال وعقارات مؤمنة تعد كأساس للاستقلال الفلاحي "، واعتمدت سياسة التسيير الذاتي البقاء على الفلاح التي هجرها المعمرون وتم تأميمها دون

تقسيمها إلي وحدات صغيرة على أن يتم تسييرها جماعيا من طرف العمال الذين استلموها وتكون ادارتها من طرف لجان التسيير الذاتي، وكان التسيير الذاتي الحل الأمثل لتطوير القطاع الفلاحي في تلك الفترة[1].

وقد بلغ عدد الأرضي المسيرة ذاتيا في تلك الفترة حوالي 22037 مزرعة بمساحة تقدر ب 2.4 مليون هكتار و 150000عامل يعملون تحت وصاية 2300 لجنة للتسيير الذاتي تابع لقطاع الاشتراكي، ويعود سبب فشل هذا النظام إلي أن الدولة منحت لممثل لها السلطة المطلقة في تسيير واستغلال الأراضي وحرمت العمال من ذلك مما أدى إلي تضارب مفهوم التسيير الذاتي مع الواقع الفعلي، لهذا كان لبد من البحث عن سياسة جديدة تكون أكثر شمولية للنهوض بالقطاع الفلاحي والمتمثلة في الثورة الفلاحية.

ب. الثورة الفلاحية (1971-1982)

جاءت الثورة الفلاحية لتغيير الوضع القائم آنذك، حيث قام الرئيس السابق هواري بومدين بإعلان قانون الثورة الفلاحية المكون من 280 مادة بتاريخ8 نوفمبر 1971 تحت شعار" الأرض لمن يخدمها ولا يملك الحق في الأرض إلا من يفلحها أو يستثمرها"، وقد حددت ثلاث طرق لستغلال الأراضي تتمثل في:

- الإبقاء على التسيير الذاتي كهيكل تسيير متطور ينظم في وحدات انتاجية مختلفة بمستوى تقني متطور.
- مبدأ المشاركة في الفلاحة لحماية الفلاحين الذين يعملون في الأرض .
- حماية الملكية الخاصة عن طريق القضاء على استغلال العمال .

وسبب فشل الثورة الفلاحية هو تنحي الدولة عن منح المساعدات للفلاحين وهذا بسبب تجديد الملكية، كما أدت عدم المتابعة الصارمة لتطبيق السياسة الصارمة لتطبيق السياسة الفلاحية على تفشي اللامبالة والإهمال والاستهلاك الذاتي للأراضي مما نتج عنه خسارات متكررة وعجز دائم للوحدات الانتاجية التي أصبحت تحت وصاية البنك، وقد عاد الاهتمام بالقطاع الفلاحي في فترة الثمانينات أين تم انشاء البنك الفلاحي للتنمية الريفية سنة 1982، وفي المخطط الخماسي الثاني 1989 - 1985 الذي سمي قانون استصلاح الأراضي وقانون المستثمرات الفلاحية[2].

ج. قانون الاستصلاح الأراضي: (1983-1987)

يهدف هذا القانون إلي تحديد القواعد المتعلقة بحيازة وتملك العقارات الفلاحية واستصلاح الأراضي ، وكذا شروط نقل الملكية المتعلقة بالأراضي الفلاحية والقابلة للفلاحة، وحسب هذا القانون فإن الأرض تصبح ملك للفلاح الذي يستصلحها، وعليه فإن هذا القانون جاء لتشجيع الفلاحين على استصلاح الأراضي.

---

[1] فوزية غربي، **الفلاحة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية**، اطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة- منتوري، قسنطينة :الجزائر، 2008 ، ص94 .

[2] عمر جنينة، مديحة بخوش، **مرجع سابق** ، ص1 .

د. قانون المستثمرات الفلاحية(1987 –1989)

بعد انخفاض أسعار البترول سنة 1986 وتدهور الاوضاع الاقتصادية للبلاد، كان لابد من إيجاد مخرج والنهوض بالاقتصاد الوطني، بطرح جملة من الاصلاحات للابتعاد عن التسيير المباشر والاستغلال الأمثل للأراضي الفلاحية، وكان من بينها اصلاح المستثمرات الفلاحية كألية جديدة للتسيير الفلاحي من خلال اصدار قانون رقم 87–19المؤرخ في 8 ديسمبر 1987 حيث منح للمستفيدين حق الانتفاع الدائم قابل للنقل والتنازل أو الحجز الأراضي الفلاحية بغية تحقيق انتاج مستقبلي متنوع لتطوير النشاط الاقتصادي.[1]

هـ. التنمية الفلاحية في فترة التسعينات (1990–1999): بعد انتهاج الجزائر لسياسة اقتصاد السوق في التسعينات، كان لابد من اعادة هيكلة للقطاع الفلاحي، من خلال سن مجموعة من القوانين والتشريعات أهمها قانون رقم 90–25 المؤرخ في 1990 / 11 / 18 المتعلق بإعادة الأملاك المؤمنة، حيث تم إرجاع ما يقارب 445000 هكتار لنحو 22 ألف مالك سابق، والمرسوم التنفيذي رقم 92–289المؤرخ في 01 / 6 1992 /الذي يحدد شروط التنازل عن الأراضي الصحراوية، وفي سنة 1998 تم صدور البرنامج الاستعجالي المتعلق بإصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الامتياز، مع تحمل الدولة تكاليف النفقات الكبرى كجلب المياه، توصيل الكهرباء، شق الطرق...إلخ، وهذا ما أدى إلى إنعاش المناطق الريفية من خلال توفير مناصب شغل جديدة وتوسيع الهجرة العكسية من المدن إلى الأرياف بهدف استصلاح الأراضي الفلاحية[2] ..

و. استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA (2000–2010)

باشرت الجزائر منذ سنة 2000 سياسة فلاحية جديدة تتمثل في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية PNDA ،ويمثل هذا المخطط الوطني استراتيجية كلية تهدف إلى تطوير وزيادة فعالية القطاع الفلاحي، وهو مبني على سلسلة من البرامج المتخصصة والمتكيفة مع المناخ الفلاحي الجزائري، هذا المخطط وسع سنة 2002 ليأخذ البعد الريفي حيث أصبح يطلق عليه المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية. PNDAR [3]

تتمحور استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في تحفيز وتدعيم المستثمرين الفلاحين من أجل إحداث نمو إقتصادي فعال للقطاع الفلاحي ويرتكز على النقاط التالية:[4]

- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستديمة.

---

[1] عمر جنينة و **مديحة بخوش** ، مرجع سابق، ص15.

[2] غردي محمد، **القطاع الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار** ، مرجع سابق ،ص17.

[3] زكريا جرفي ، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية 2000–2018**–، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص أقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019، ص75.

[4] هاشمي الطيب، مرجع سابق،ص93.

- إستعمال أحسن القدرات الطبيعية وتثمينها (التربة والمياه) والوسائل الأخرى (المالية والبشرية).
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويعه سعيا لتحقيق الأمن الغذائي.
- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الإعتبار مختلف المناطق مع تنوع المناخ.
- رفع الصادرات من المواد الفلاحية وكذلك ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها.

ز. **برنامج الإنعاش الاقتصادي المخطط الخماسي الثاني(2010-2014):** أو ما يعرف ببرنامج توطيد النمو الاقتصادي، سطر له مبلغ مالي قدره 21214 مليار دينار، وقد قسم على 3 برامج فرعية، حيث تضمن برنامج دعم التنمية الاقتصادية الذي سطر له غلاف مالي قدره 3500 مليار دينار لدعم ثلاثة فروع قطاعية هي الفلاحة والتنمية الريفية ب 1000 مليار دينار والقطاع الصناعي العمومي ب 2000 مليار دينار ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل ب 500 مليار دينار.

ورغم هذا الدعم الموجه للقطاع الفلاحي إلا انه لم يحقق النتائج المرجوة منه فالقطاع الفلاحي في الجزائر مرتبط بالتقلبات المناخية والتي انعكست سلبا على تطوره خاصة في الفترة الممتدة من2010 -2014، كما يعد تأثير القطاع الفلاحي ضعيفا جدا على معدل النمو - الاقتصادي إذا ما قمنا بمقارنته بالقطاعات الأخرى سواءا الصناعية أو الخدماتية أو الطاقوية، فنسبة المساهمة في الناتج الخام جد ضعيفة وهذا ما بينته مؤشرات التنمية الفلاحية في الجزائر[1].

وسمح تطبيق هذا البرنامج من تحقيق المكاسب التالية[2] :

- **برنامج التجديد الفلاحي:** سمح تطبيق البرنامج بالرفع من المردودية ا لإنتاجية، حيث إذا تم الرجوع للأهداف التي سطرت قبل إطلاق البرنامج برفع معدل نمو الإنتاج الفلاحي خلال الفترة 2009 -2014 بـ 3.8 % فان معدل نمو الإنتاج الذي حققه القطاع الفلاحي نفس الفترة قد بلغ نسبة 11 ،%وهو ما يعني تحقيق أحد الأهداف الأساسية المسطرة.

***التجديد الريفي:** برمج خلال الفترة 2009 -2014 :12148 مشروع جواري للتنمية الريفية المندمجة و أطلق منها 10842 مشروع أي بنسبة 89 %وتحقق منها نهاية 2014 :6468 مشروع.

-برنامج تقوية القدرات : وصل عدد المكونين في إطار البرنامج إلى غاية سنة 2014 :310459 فرد، ومس الإرشاد الفلاحي 1033789 فرد في إطار برنامج تقوية القدرات البشرية والمساعدة التقنية.

---

[1] بوفليح نبيل، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر، بسكرة: الجزائر، العدد 12 ، ديسمبر 2012، ص255.

[2] سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان الأمن الغذائي المستدام بالجزائر**. الملتقى الدولي حول: استدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر ، 23 -24 نوفمبر 2014 ،ص11 .

ح. استراتيجية التجديد الفلاحي والريفي2015-2019

لقد كان قرار الدولة الجزائرية مواصلة العمل بسياسة التجديد الفلاحي والريفي كخطة متواصلة 2019/2015 بعد نتائج البرنامج والخطة السابقة 2014/2009، وتدعيمها ببرامج جديدة.

ومن بين الأهداف الجديدة لسياسة التجديد الفلاحي والريفي 2019 / 2015 كانت كالآتي :[1]

- المحافظة على المنطلقات الأساسية لسياسة التجديد الفلاحي والريفي، وتنمية المكتسبات المحققة.
- إعادة تأهيل الغابات وتثمينها، وفك العزلة عنها وتهيئتها.
- الاستثمار في الطاقات المتجددة، وبالخصوص الطاقة الشمسية.
- دعم البرامج التحسيسية للمحافظة على البيئة.
- الاهتمام بتنمية الموارد المائية عبر رفع الطاقات التخزينية لها.
- إقامة برنامج لدعم تربية المواشي.
- تنمية آليات حماية الغابات من الحرائق، ومن الممارسات غير الشرعية كصيد الحيوانات النادرة الضرورية للتوازن البيولوجي.

الفرع الثاني: تطورالإنتاج الفلاحي في الجزائر (1990-2020)

لقد شهد الإنتاج الفلاحي العديد من التطورات جراء السياسات التنموية المتعاقبة التي مرت عليه من بعد الإستقلال وهذا ما أدى لتغيير ملامح هذا القطاع بصورة جذرية وتحسن المردود الفلاحي .

الجدول رقم02 :تطورالإنتاج الفلاحي في الجزائر (1990-2020)

الوحدة: مليار دج.

السنوات	الإنتاج الفلاحي (مليار دج)	نسبة تطور الإنتاج الفلاحي%	الدعم الفلاحي	القروض الفلاحية
1990	62.73	---	2.32	0.39
1991	87.31	28.90	5.23	0.27
1992	128.42	47.08	10.35	0.25
1993	131.1	2.08	14.84	0.18
1994	145.61	11.06	14.25	0.15
1995	196.56	34.99	13.67	0.11
1996	277.84	41.35	10.57	0.04
1997	242.7	-12.64	2.37	0.05

[1] فاروق اهناني ورابح لعروسي، **استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة الوادي، المجلد09، العدد02، جوان2018، ص371.

0.04	20.47	33.70	324.48	**1998**
0.18	17.57	10.84	359.67	**1999**
0.58	15	-3.75	346.17	**2000**
0.63	23.86	19.05	412.12	**2001**
0.33	48.07	1.23	417.23	**2002**
2.54	49.6	23.50	515.3	**2003**
4.31	55.26	12.65	580.51	**2004**
4.7	43.89	0.19	581.62	**2005**
8.02	53.27	5.61	641.3	**2006**
7.46	21.91	10.41	708.07	**2007**
7.49	17.67	0.54	711.87	**2008**
7.14	29.95	28.04	931.35	**2009**
10.02	32.21	9.01	1015.26	**2010**
9.84	39.56	16.54	1183.71	**2011**
11.11	44.26	20.15	1421.7	**2012**
11.25	92.6	15.36	1640	**2013**
10.77	118.85	8.06	1772.2	**2014**
9.08	93.7	9.19	1935.11	**2015**
8.79	108.67	10.60	2140.3	**2016**
9.3	100.64	6.61	2281.9	**2017**
9.3	114.52	9.16	2491.1	**2018**
		1.52	2529.1	**2019**
		4.04	2631.4	**2020**

المصدر:من إعداد الباحثة وبالإعتماد على :

(1) التقارير الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 13ماي 2011، رقم 29مارس 2014، رقم 45مارس 2019، ، رقم 46جوان 2019، رقم 49مارس 2020.

Sur le site : https://www.bank-of-algeria.dz/ Consulté :.21/09/21

(2) التقرير الإحصائي الثلاثي الأول لديوان الوطني للإحصائيات، رقم 932 الثلاثي الأول 2021،ص12.

Sur le site : https://www.ons.dz/ Consulté :22/09/21.

(3) قوانين المالية للفترة (1990-2020).

قد حظي القطاع الفلاحي باهتمام واسع من قبل الدولة لتطويرهوتنميته وتعزيز دورهفي توفير الأمن الغذائي وهو ما تترجمه تلك ا لإنجازات المتمثلة بتنفيذ خطط ا لتنمية الاقتصادية والفلاحية التي م لئت السياسة الفلاحية المنتهجة من طرف ا لدولة في ا لسنوات ا لأخيرة من إدخال حر لية لكبرى على قطاع الفلاحة، حيث شهد القطاع تطورا ملحوظا رصدت لفائدته ا لدولة حوافز وتشج يعات لكان لها ا لأثر الإيجابي على نسق نمو ا لإنتاج في مختلف ا لنشاطات الفلاحية ولو بنسب متفاوتة من خ لال البرامج

المختلفة المطبقة، لاسيما من خلال توفر صناديق خاصة لدعم التنمية الفلاحية والإنتاج الفلاحي وهذا من أجل تحسين معيشة الفلاحين والارتقاء بعالم الريف بصفة عامة.

وهذا ما تفيدهالمعطيات والإحصائيات المقدمة من وزارة الفلاحة والتنمية الريفية و المبينة في الجدول السابق أن الإنتاج الفلاحي تطور تطورا تصاعديا خلال فترة الدراسة (1990–2020).حيث كان يقدر الإنتاج الفلاحي ب 62.73 مليارد ج في سنة 1990وارتفع ب 5 مرات في سنة 1999 ب 359.67م دجوها راجع للإصلاحات أهمها المتعلقة بتنظيم العقار الفلاحي، واستمر هذا التصاعد الإيجابي إلى غاية سنة 2008 فقدرت كمية الإنتاج ب 711.87 مليارد ج، ثم بدأت نسب النمو تشهد تصاعدا سريعا خلال بقية سنوات الدراسة، مما يدل على كفاءة ونجاعة الإستراتيجيات المنتهجة في القطاع الفلاحي وتحقيقها لنتائج جد مبهرة، ك ما يدل على نجاح السياسات التنموية وما يعود بالأرباح على الاقتصاد الوطني .

الشكل رقم03 :تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر (1990–2020)

الوحدة: مليار دج.

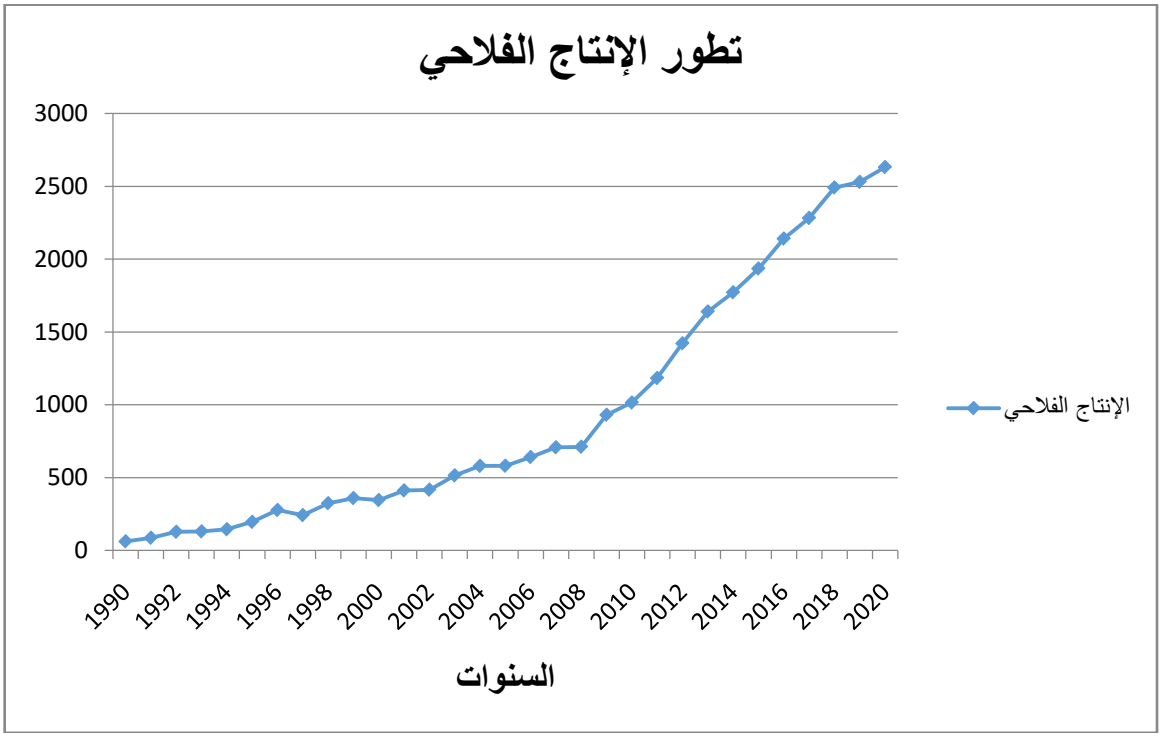

المصدر: من إعداد الباحثة.

المبحث الثاني:

نشأة التامين الفلاحي في الجزائر والمؤسسات التي تقدمه

تولي الجزائر اهتماما كبيرا بالقطاع الفلاحي نظرا لما يحققه من عائدات تدر ارباحا على اقتصادها، ونظرا لحساسية هذا القطاع وتعرضه للكثير من المخاطر توجب ظهور منتجات تامينية لحماية الفلاحيين منها، وهذا ما أدى لظهور مؤسسات متخصصة في هذا النوع من التأمينات .

المطلب الأول: نشأة قطاع التامين الفلاحي في الجزائر:

تم إنشاء الهياكل الأولى من الائتمان والتأمين الفلاحي في الجزائر في أوائل القرن العشرين، حيث تأسست الفروع المحلية الأولى من التأمين الفلاحي في عام 1991 وصناديق الإستثمار لتأمين ضد الحريق في تيارت في عام 1993 والجزائر في 1994 تميزت تلك الفترة باحتكار الدولة حتى عام 1995.[1]

منذ عام1995 وحتى نهاية احتكار الشركات التامين الخاصة الجزائرية أو الأجنبية، كانت CNMA تعمل في مجال التأمين وفي هذا السياق أصبحت شركة خاصة دون مشاركة من الدولة

والمؤمن الرئيسي في المجال الفلاحي ، والتي كانت تمثل 74٪ في عام 2010 من سوق التامين ، وتمثل الفلاحة حصة صغيرة جدا في سوق التأمين التي يبلغ حجم مبيعاتها 10.5مليون $ في عام 2010، منها 74 ٪ أي 7.8مليون $ والفلاحة لا تمثل سوى 10.8٪ من قيمة التداول إلا أن مساهمة الفلاحة في الاقتصاد مهم لأنه يمثل ما بين 8 و 12 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ذلك هناك صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية (FGCA) الذي تم إنشاؤها في عام 1990 من قبل الدولة وكانت مهمته[2]:

- دعم التأمين الفلاحي بما في ذلك إمكانية تولي جزء من أقساط لفترة محددة.
- تعويض المزارعين عن المخاطر غير القابلة للتأمين ليكون مؤهلا ، يجب على المزارعين القيام بشراء التأمين ضد المخاطر الفلاحية .

ومع ذلك لم يلبي هذا الجهاز كل الاحتياجات وخصوصا مشاكل المناخ والعقارات حيث كانت مبالغ التعويض غير كافية بلغت حوالي14 مليار دينار ما بين عامي 1989 و 1999 وعلاوة على ذلك يبدو أن هذا الصندوق كان يتبنى فكرة التعويض على مخاطر جفاف الحبوب بدلا من الوقاية وتشجيع التأمين ، حيث أجريت دراسة حديثة في مجال التامين الفلاحي من اجل توسيع نطاق لتغطية الإنتاج ، وخاصة ضد الجفاف استهدفت سكان الريف من ذوي الدخل المنخفض من خلال آليات التأمين الفلاحي المصغر الذي من شأنه أن يستند في المقام الأول على التأمين على الأشخاص والممتلكات ، منذ عام 2008 يؤدي CNMAمشاريع الرئيسية في التأمين الفلاحي ، وهي تتماشى مع سياسة الفلاحة والتجديد الريفي التي

---

[1] طرفي شريفي، **دور قطاع التأمين في النشاط الإقتصادي** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،المجلد30، العدد04، جامعة سوريا، 2008/12/15، ص126.

[2] Billy Troy, **Assurance et développement agricole : nouvelles dynamiques en Algérie, au Maroc et en Tunisie** , Décembre 2013 ,Document de travail n° 5. P 14

أطلقتها الدولة من 2010–2014 وهذا برنامج يدعو إلى تطوير آلية تأمين فعالة ضد تخفيضات المحصول وتلف المحاصيل اطلق التأمين الشامل للمناخ منذ عام 2009 على بعض القطاعات الإستراتيجية في البستنة والتشجير وتأمين المناخ الشامل للحبوب المروية(القمح الصلب – القمح اللين - الشعير)لذا تم تدشين مشروع تجريبي في عام 2013 وغطت مخاطر البرد والصقيع والعواصف والفيضانات ورياح الخماسين تم إعداد التأمين الحبوب(القمح الصلب والقمح اللين والشعير)ضد العاصفة و الجفاف ويتم حساب مبلغ التعويض بنفس الطريقة السابقة ومع ذلك فإن دعم الدولة لتقدم دعم للأقساط ضروري لضمان CNMA توفير مستوى مقبول من أقساط للمزارعين والنظر لإمكانية صندوق الضمان ضد الكوارث الفلاحية، التي لم تعد تعمل .

وقد ذكر مدير CNMA اكبر مستوى ممكن من أقساط التأمين بين 2000 و 3000 دينار للهكتار الواحد، أو حوالي 20 إلى 30 يورو لكل هكتار ويمكن توفير إعادة التأمين من قبل شركات إعادة التأمين المحلية أو الدولة.

ومن المنتظر تطوير التأمين مؤشر وهي تتعلق بالحبوب والبطاطا وفيات الماشية لتغطية مخاطر الجفاف والفيضانات ، وبالتالي فإن الاهتمام الرئيسي لخفض التكاليف الوصول إلى المزارع الصغيرة.[1]

المطلب الثاني: مؤسسات التأمين الفلاحي في الجزائر:

يوجد العديد من المؤسسات التأمينية التي تنشط في هذا المجال والتي توفر للمؤمنين حماية من المخاطر الطبيعية التي تهدد محاصيلهم الفلاحية، ولكن معظم المؤسسات التي تنشط في هذا السوق تعد مؤسسات عمومية مقارنة بالخاصة التي تبقى شبه منعدمة.

الفرع الأول:الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA

يسيطر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي على السوق التأمين في الجزائر ويحتل المرتبة الأولى من بين المؤسسات التأمينية من حيث تنوع منتجاته المخصصة لهذا السوق.

أ. نشأته

تم إنشاء ه ذا الصندوق بموجب التعلي مة 64–72 المؤرخة في 02ديسمبر 1972 بهدف حماية الممتلكات والأشخاص، وهو صندوق تعاضدي للاستثمار الفلاحي ، مرتبط نشاطه بالفلاحة يقوم بجميع عمليات تأمين الأضرار وإعادة التأمين كما يمكنه من القروض ، بالترخيص الذي منحه له البنك المركزي من خلال المرسوم 97–95 بتاريخ 01 أفريل 1955، يبلغ رأس ماله 758.7 مليون دج.[2]

---

[1] أسامة عامر ، **دور التأمين في دعم التنمية الفلاحية**، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002-2013، مداخلة ضمن ملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية يومي 24/23 أفريل 2014، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الشلف، ص05.

[2] بالي مصعب وصديقي مسعود، **تطور قطاع التأمين في الجزائر، مجلة رؤى الإقتصادية** ، العدد11، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2016،ص351.

يسيطر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي على سوق التأمين الفلاحي ويعد المتعامل الأقدم في هذا المجال.

الذي يجمع بين ثلاث صناديق كانت قائمة في الأصل وتتتمثل في:

- ✓ الصندوق المركزي لإعادة التأمين للتعاون الفلاحي(CCRMA).
- ✓ الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي(CCMSA).
- ✓ صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد (CMAR).

وكان يهدف لحماية الممتلكات والأشخاص في المناطق الريفية والأنشطة ذات صلة بالفلاحة (التأمين الفلاحي، التقاعد والضمان الاجتماعي الفلاحي.)

وفي سنة 1995 تم تحويل التقاعد والضمان الاجتماعي المتعلق بالفلاحين الى الصندوق الوطني للعمال الأجرا ء (CNAS) وإلى الصندوق الوطني للتقاعد (CNR).

وتنظيم التعاون الفلاحي يتكون من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في المستوى الوطني (CNMA)، الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في المستوى الجهوي (CRMA) ،المكاتب المحلية في المستوى المحلي (BL).[1]

الشكل رقم 04 : يوضح معلومات حول الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

المصدر: من الموقع www.cna.dz

الهيكل التنظيمي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

لصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هيكل هرمي، حيث له شبكة تتكون من 67 صندوق جهوي(CRMA)، يتفرع عنها أكثر من 483 مكتب موزعة على كامل التراب الوطني كالآتي:[1]

[1] لقاء مع مدير للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي فرع ولاية بسكرة.

- في الوسط:18 صندوق جهوي 164مكتب محلي.
- في الشرق: 15 صندوق جهوي 151مكتب محلي.
- في الغرب: 21 صندوق جهوي 94مكتب محلي.
- في الجنوب: 13 صندوق جهوي 74مكتب محلي.

الصندوق المحلي: يتكون من مجلس الإدارة مكون من خمسة محافظين وعهدته أربع سنوات . الصندوق الجهوي: يتكون من مجلس إدارة الصندوق الجهوي، الجمعية العامة ومجلس الإدارة.

الصندوق الوطني: يتكون من الجمعية العامة التي تضم رؤساء الصناديق الجهوية، مجلس الإدارة الذي يضم تسعة محافظين معنيين من أعضاء الجمعية العامة. والمدير العام الذي يعني بمرسوم و بإقتراح من وزير الفلاحة بعد استشارة مجلس الإدارة.

وطاقة بشرية تفوق 2870 عامل من كل الأصناف منهم 300خبيرفي مجال الفلاحي وطبيب بيطري إلى غاية 2018/12/31.

وهذا التنظيم يسمح للصندوق أن يكون فعالا في أداء مهامه من خلال التواجد على مستوى كامل التراب الوطني ممايسهل سماع ومعرفة حاجات ورغبات الزبائن وتلبيتها خاصة ما يتعلق بتأمين الأخطار الفلاحية.

فعلى الصعيد الهيكلي تم تنظيم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي كما يلي: [2]

- الإدارة العامة.
- مساعد المدير العام.
- الأمانة العامة.
- قسم التطوير والصيانة للإعلام الآلي.
- نشاط البنك.
- الإستغلال.
- ربط الشبكة.
- الخزينة المركزية.
- محاسبة بنك المقر.
- محاسبة البنك للشبكة.
- مراقبة محاسبة البنك.

---

[1] مفيدة يحياوي وبوشارب خالد، **واقع التأمين على القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تأمينات متعددة الأخطار للبيوت البلاستيكية بالصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي (– CRMA(وكالة بسكرة)**، مجلة الاقتصاد والتنمية- مخبر التنمية المحلية المستدامة- جامعة المدية، المجلد 2، العدد2، 2014 ،ص28.

[2] بن عمروش فائزة، **واقع تسويق الخدمات في شركات التامين دراسة حالة صندوق التعاون الفلاحي** ، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس ، 2008/2007،ص106-107.

- إدارة التأمينات.
- إدارة المراجعة ومراقبة التسيير.
- إدارة المالية والمحاسبة.
- إدارة رأس مال الدولة.
- إدارة اللوازم والموارد البشرية.
- وحدة الطباعة والإتصال.
- وحدة الأثاث.
- إدارة الخدمات الجهوية للوسط.
- إدارة الخدمات الجهوية للشرق.
- إدارة الخدمات الجهوية للغرب.
- إدارة الخدمات الجهوية للجنوب.

الشكل رقم05 : مخطط يوضح تنظيم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

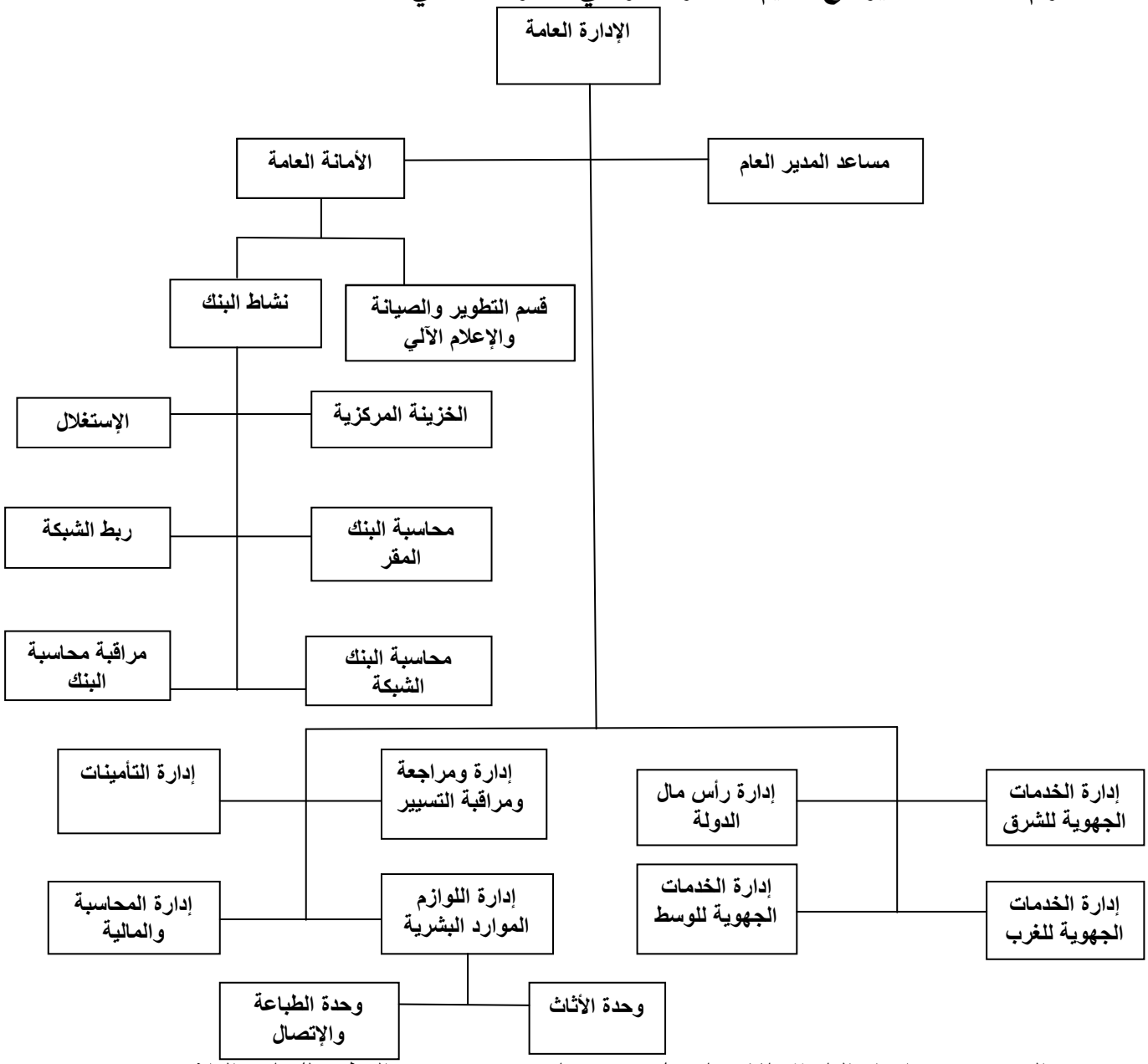

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على تصريحات مدير صندوق الوطني للتعاون الفلاحي – بسكرة– .

ب. نشاط الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في مجال التأمين على المخاطر الفلاحية:

تعتبر التأمينات الفلاحية النشاط الرئيسي للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي والأكثر أهمية حيث يقوم ب[1]:

- ✓ التأمين على جميع الأخطار المتعلقة بالنشاط الفلاحي والغابات.

[1] غردي محمد وآخرون، **التأمين الفلاحي كآلية لتغطية المخاطر الفلاحية دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA " بوفاريك"** ، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، 2017،ص145.

- ✓ التأمين على المنتجات الغذائية المصنعة.
- ✓ التأمين على الصيد البحري والتربية المائية(للنبلقات والحيوانات).
- ✓ إعادة تأمين الصناديق الجهوية للتعاون الفلاحي بسعر الكلفة وتأمينها من الخسائر.
- ✓ تطبيق سياسة التأمين التعاوني الفلاحي.

ج. منتجات الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي في الجزائر

يعرض سوق التأمين جملة من الخدمات التأمينية وسنقوم بعرض بعض منتجات التأمين الفلاحي التي تسوق من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 03 : منتجات التأمين الفلاحي التي تسوق من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي

التأمين على الإنتاج النباتي	التأمين على الإنتاج الحيواني	التأمين ضد المخاطرالصناعية
– التأمين الفلاحي الشامل – التأمين الشامل النخيل – التامين الشامل البطاطا – التأمين ضد البرد – التامين ضد البرد والحريق معا – التأمين ضد احتراق المحاصيل – تأمين شبكة الري أثناء التشغيل – تأمين أشجار الفاكهة – التأمين الشامل الطماطم – التأمين الشامل الزيتون – تأمين البيوت البلاستيكية	– التأمين الشامل الأبقار – التأمين الشامل الأغنام – التأمين الشامل الخيول – التأمين الشامل الجمال – التأمين الشامل الدواجن – التأمين الشامل تربية النحل – التأمين الشامل الديك الرومي التأمين على السيارات: – تأمين المقطورة – تأمين الجرارات والمعدات الفلاحية – تأمين المعدات الفلاحية المؤجرة	– التأمين ضد الحريق والانفجار – التأمين على خسارة الاستغلال بعد الحريق – تأمين المسؤولية المدنية للمزارع – تأمين المسؤولية المدنية للفروسية – تأمين مسؤولية البيطري – تأمين متعدد الأخطار للسكان – تأمين الأضرار الناجمة عن المياه

المصدر: زهير عماري، أسامة عامر، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الريفية –دراسة حالة الجزائر للفترة2001/2000**، مداخلة مقدمة ليوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الإكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي–حالة الجزائر–،جامعة سطيف، الجزائر،2014، ص6.

من خلال الجدول السابق يتضح لنا أن المخاطر الفلاحية المغطاة في سوق التأمين في الجزائر هي خاصة المخاطر المناخية (البرد ، الجليد ، الفيضانات ،...) والمخاطر الصحية (موت القطعان إثر مرض معين ، أو أوامر الذبح الوقائي ،...) بالإضافة إلى المخاطر المغطاة تقليديا مثل تأمين المباني و التجهيزات ضد الحرائق و السرقة.[1]

الفرع الثاني :صندوق الضمان الفلاحيFGA

تأسس بمرسوم 82-87المؤرخ في 1987 / 04 / 14 وهو مكلف بضمان وكفالة قروض الاستثمار والاستغلال التي يمنحها بنك الفلاحة للمنخرطين في الصندوق، ويمثل امتيازا للفلاحة كي تحضى باستمرارية منح القروض لها ففي حالة عجز الفلاح عن تسديد ديونه يؤدي بجدولتها تلقائيا، فصندوق يسدد للبنك عند الاستحقاق والامتياز الثاني يمكن من إعفاء الفلاح المقترض من تقديم الضمانات العائدة للبنك كتأمينات حقيقية، تأمينات شخصية وضمان الصندوق الكافي .

الفرع الثالث: صندوق الضمان الفلاحي ضد الكوارث الفلاحيةFGSAZ

تأسس نظريا بموجب المادة 20 من القانون المالية لسنة 1982 ولكنه لم يوجد بصورة فعلية إلا بعد مرور سنتين ونصف، وذلك بصدور مرسوم تنفيذي رقم 90-158 المؤرخ في 1990 / 05 / 16 ، المتضمن تحديد كيفيات تنظيمية وعملية يتمثل مجال تدخله في تعويض الخسائر المادية التي تصيب المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الفلاحية غير القابلة للتأمين بنسبة 46% من قيمة الخسائر، نظرا لضعف الموارد الموضوعة تحت تصرفهم وارتفا ع قيمة الخسائر.

المادة 04 من المرسوم 90-158 المؤرخ في 1990 / 05 / 16 تتضمن مبادئ صندوق ضمان الكوارث الفلاحية حيث تشكل التعويضات في إطار هذا الصندوق مساعدة تقدمها السلطات العمومية في إطار التضامن الوطني اتجاه الفلاحين بحيث يكون تشاطها حيويا، وهدف الصندوق هو التعويض عن الأضرار المادية التي تمس المستثمرات الفلاحية من جراء الكوارث الطبيعية وغيرها[2].

وللإستفادة المنتج الفلاحي من تعويضات الصندوق يجب خضوعه لإجراءات إدارية ،بأن يثبت انه مؤمن لدى الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي على احد المخاطر(الحريق ،البرد ، ...) ، قد سدد الاقساط الملزم بها ،وذلك تحت طائلة إقصاءه من الاستفادة من التعويض ،ولا يتحمل الصندوق الضمان عن الكوارث إلا بنسبة لا تتجاوز 80% من قيمة الأضرار في حين يتحمل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي جزء من الخسائر بغية تشجيع المستثمرين على تأمين المخاطر الفلاحية.[3]

---

[1] فاطمة الزهراء طاهري ، **دور التأمين في تسيير المخاطر الفلاحية**، مرجع سابق ، ص 379.

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 20 - من المرسوم التنفيذي رقم 185 - 90 المؤرخ في 26 ماي 1990 المتعلق بتنظيم الصندوق الضمان الكوارث الطبيعية، مرجع سبق ذكره، ص26 .

[3] بوشريط حسناء، **النظام لقانوني للعقار الفلاحي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017، ص244.

المطلب الثالث: مؤسسات تأمينية أخرى

بالإضافة للمؤسسات التي سبق ذكرها توجد مؤسسات تأمين فلاحي تسمح بتعدد المنتجات التأمينية وتتيح فرصة الإختيار الأنسب للفلاح حسب نوع الخطر المحتمل مواجهته.

الفرع الأول: لشركة الوطنية للتأمين saa:

تأسست في 12 ديسمبر 1963، وهي شركة تأمين عمومية ، برأس مال قدر ب26708 مليون دج، مرخصة لممارسة جميع انواع التأمينات، وتحتل مرتبة الثانية وطنيا في التامين الفلاحي ، كما هي شركة التأمين وإعادة التأمين الرائدة في الجزائر.

تضم أكثر من 3319 موظفًا ولها أكثر من 520 فرعا موزعة على التراب الوطني.[1]

الفرع الثاني: الجزائرية للتأمينات 2A:

تمت الموافقة في 5 أغسطس 1998 على ممارسة جميع فروع أنشطة التأمين وإعادة التأمين ، وتظل l'Algérienne des Assurances شركة التأمين الوحيدة في السوق الجزائرية التي أنشأت نظام إدارة الجودة ISO 9001.

بعد أكثر من عقدين من إنشائها، تواصل شركة الضمانات الجزائرية تحولها من خلال عرض عضويتها رسميًا في مجموعة gig، مع تغيير هويتها المرئية في 2 مارس 2021، لتصبح " gig Algeria" في مكان "a2 ".[2]

الفرع الثالث: الشركة الدولية للتأمن وإعادة التأمين:CIAR

حصلت الشركة الدولية للتأمين وإعادة التأمين (CIAR) على موافقتها من وزارة المالية رقم 15 DGT / DASS / MF بتاريخ 1998/05/08 لممارسة جميع عمليات التأمين وإعادة التأمين وهذا وفقًا لأحكام المرسوم 95 – 07 بتاريخ 1995/1/25 تأسيس انفتاح سوق التأمين أمام المشغلين من القطاع الخاص. وتخصصت لاحقًا في التأمين ضد الأضرار من خلال بيع فرع التأمين على الحياة والتأمين الصحي إلى فرعها الفرعي MACIR Vie الذي تم إنشاؤه في عام 2011 تطبيقاً لمبدأ الفصل بين التأمين الشخصي والتأمين ضد الأضرار المنصوص عليه في القانون 06 –04 بتاريخ 02.02.2006 الذي يعدل ويكمل المرسوم رقم 95 – 07 المتعلقة بالتأمين.[3]

[1] https://la.saa.dz/fr/about. من الموقع الإلكتروني لشركة، تم الإطلاع في 2021/11/20
[2] https://www.gig.dz من الموقع الإلكتروني لشركة، تم الإطلاع في 2021/11/20
[3] https://www.laciar.com من الموقع الإلكتروني لشركة، تم الإطلاع في 2021/11/20

الفرع الرابع: الشركة العامة المتخصصة في تأمين النقل CAAT

في أبريل 1985، بعد إعادة هيكلة قطاع التأمين، تم إنشاء الشركة العامة المتخصصة في تأمين النقل CAAT. وبدأت العمل في يناير 1986، في سياق يتسم باحتكار الدولة لعمليات التأمين وتخصص الشركات. وبالتالي ، تمت الموافقة على CAAT لممارسة نشاط من فرع واحد، وهو التأمين البحري والجوي والنقل البري. تتكون الأهداف الموكلة للشركة بشكل أساسي مما يلي:

- تغطية فعالة للمخاطر الواقعة في مجال نشاطها .
- استنزاف المدخرات للمساعدة في تمويل الاقتصاد الوطني .

مع ظهور الإصلاحات وخاصة الانتقال إلى الاستقلال الإداري، تم تحويل CAAT من شركة اقتصادية عامة الى شركة مساهمة (EPE / SPA) في أكتوبر 1989. كما خضعت الشركة لتغييرين مهمين آخرين:

- رفع التخصص الذي أتاح تسويق جميع فروع التأمين .

نهاية احتكار الدولة لعمليات التأمين وإعادة التأمين المنصوص عليها في الأمر 95-07 الصادر في 25 يناير 1995.[1]

الفرع الخامس: سلامة للتأمينات: salama-assurances-algerie

تمت الموافقة على شركة سلامة للتأمينات الجزائرية (المعروفة سابقًا باسم البركة أووا الأمان) في 26 مارس 2000 من قبل وزارة المالية لتنفيذ جميع عمليات التأمين.

شكلها القانوني هو شركة مساهمة من نوع (SPA). رأسمالها ملياري دينار جزائري .

شركة سلامة للتأمينات الجزائرية هي إحدى الشركات التابعة للمجموعة الدولية للتأمين وإعادة التأمين سلامة – شركة التأمين العربية الإسلامية.[2]

الفرع السادس: المتوسطية العامة للتأمين GAM Assurances :

هي شركة تأمين جزائرية تقوم بعمليات التأمين ضد الأضرار في السوق الجزائرية. شركة مساهمة ، تم منحها الاعتماد من وزارة المالية في 8 جويلية 2001، تم الاستحواذ على GAM Assurances في أغسطس 2007 من قبل مجموعة الاستثمار الأمريكية ECP (Emerging Capital Partners) Africa.[3]

[1] https://www.caat.dz من الموقع الإلكتروني لشركة، تم الإطلاع في 2021/11/20
[2] salama-assurances-algerie من الموقع الإلكتروني لشركة، تم الإطلاع في 2021/11/20
[3] https://gam.dz من الموقع الإلكتروني لشركة، تم الإطلاع في 2021/11/20

الشكل رقم06 : شكل يوضح ترتيب شركات التأمين الفلاحي بالجزائر لعام 2018

الوحدة : مليون دج

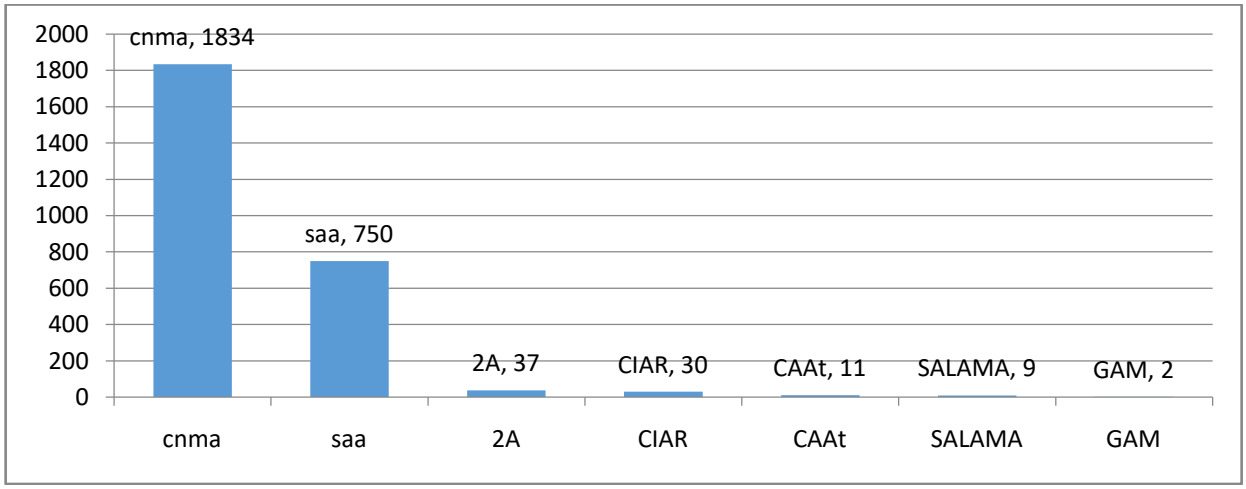

المصدر: من إعداد الطالبة وبالإعتماد على:

التقرير السنوي **لشركة الوطنية للتأمين saa لسنة 2019 ص15.**

Sur le site : https://www.saa.dz/ Consulté :11/15/21.

يوضح الشكل السابق الشركات التي تقوم بالتأمين الفلاحي في الجزائر خلال سنة 2018 والمتمثلة في مزيج من شركات التأمين العمومية والخاصة وترتيبها من ناحية الأكثر إقبالاعلى منتوجاتها التأمينية المخصصة لتغطية الأخطار الفلاحية فنلاحظ أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يتصدر هذا السوق برقم أعمال قدر ب1834 مليون دج ويرجع هذا التميز لتوفيرها مجموعة متنوعة من المنتجات التأمينية ما يسمح للمؤمنين بالحصول على منتج يلائم الأخطار التي يقع فيها، ثم تليه الشركة الوطنية للتأمين وإحتلالها للمرتبة الثانية برقم أعمال قدر ب750 مليون دج، حيث كلا الشركتان تعد مؤسسات عمومية وتحظى بالدعم المالي من الدولة .

أما عن باقي الترتيب، فتتذيل الترتيب باقي المؤسسات وكلها تعد مؤسسات خاصة كشركة سلامة للتأمينات والمتوسطية العامة للتأمين، تكاد لاتذكر عوائدها من قطاع التأمين الفلاحي.

المبحث الثالث : منتجات تأمين الأخطار الفلاحية

من خلال المبحثين السابقين تبين لنا أن التأمين الفلاحي في الجزائر يلعب دور الأداة المالية للتخفيف من آثار المخاطر الفلاحية، سواءا الإنتاجية (محاصيل) أو الإيرادات من بيع المحاصيل.

ورغم توفر منتجات من هذا النوع تسعى لحماية أصول المزارعين من مختلف المخاطر إلا أن تنوع هاته الأخيرة وتنوع طبقات الفلاحين من مستوى إنتاجي ومعيشي عجل في زيا دة الطلب على منتجات التأمين الفلاحية، والذي بدوره فرض على العاملين في قطاع التأمين الابتكار والتحديث في القطاع حتى يتسنى له احتواء أقصى ما يمكن عموما، و الفلاحين الصغار خصوصا انطلاقا من نوع المخاطر التي يقسسهم.

المطلب الأول: المنتج التأميني النباتي

التأمين على الإنتاج النباتي عقد يبرمه صاحب المزروعات أو صاحب الأرض أو مستأجرها للتأمين على مزروعاته قبل نضجها أو في أثناء النضج.

الفرع الأول :التأمين على المحاصيل الفلاحية

قبل الحديث عن تأمين المحاصيل الفلاحية توجب التعرف على أهم المحاصيل النباتية في الجزائر خلال فترة 2000–2018 وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم04 : تطور أهم المنتجات النباتية خلال فترة 2000–2018:

الوحدة:ألف قنطار

السنوات	الحبوب	التمر	الزيتون	البطاطا	الحمضيات	زراعة الكروم	الحمضيات	البقول الجافة
2000	9318	3200	2171	12077	4326	2038	4754	219
2001	26575	3700	2003	9672	4700	1962	4570	384
2002	19514	4373	1919	13335	5165	2344	4163	435
2003	42644	4184	1676	18799	5599	2780	4302	587
2004	40313	4426	4688	18963	6091	2839	5786	580
2005	35250	5163	3165	21566	6274	3340	5097	471
2006	40128	4922	6247	21810	6803	3980	2472	441
2007	36019	5269	2090	15069	6895	2450	2528	501
2008	15336	5528	2541	21711	6974	4020	5126	402
2009	61227	6007	4752	26361	8445	4925	3823	643
2010	45586	6447	3113	33003	7881	6506	7619	723
2011	42500	7200	6100	37800	11100	5708	7100	790
2012	51200	7890	3920	42200	10900	5180	8600	840
2013	49100	8482	5780	48865	12050	5681	9100	958
2014	34320	9344	4829	46735	12710	5714	10930	937

2015	37555	9904	10296	6537	45396	13420	5681	12908	874
2016	34942	10296	10100	6964	47581	12032	5714	12355	773
2017	34750	10100	10200	6844	46060	12500	6270	12800	820
2018	60000	10200	8000	10200	50666	12940	–	13720	–
متوسط إنتاج الفترة	**37701.63**	**6523.11**	**4415.74**	**30416**	**8360.68**	**4285.11**	**7168.74**	**683.61**

المصدر: جرفي زكريا مرجع سابق، ص117.

يوضح الجدول السابق لتطور الإنتاج النباتي خلال فترة من 2000 إلى غاية 2018 حيث شهدت هذه الفترة تعاقب العديد من برامج الإصلاحات التنموية ما أثر بالإيجاب على عوائد المحاصيل والتي تضاعفت بنسبة فاقت 270% من محصول البطاطا مثلا، وهذا كله راجع لدور الدولة لدعم القطاع الفلاحي.

أما فيما يخص الأخطار التي تهدد المحاصيل الفلاحية فهي عديدة وتنجم عادة عن عوامل طبيعية التي ليس بمقدور الإنسان تلافيها أو الهروب منها، مما يجعل الفلاح غير مطمئن على مزروعاته والخوف من تلفها جراء الكوارث الطبيعية التي تلحق أضرار كبيرة، ولذلك كان التأمين هو الوسيلة الوحيدة للاستغاثة والمطالبة بتقديم العون للتخفيف من حدة هذه الكوارث التي لا يد للإنسان فيها[1].

التأمين على المحاصيل هو نظام جماعي يقوم على تعويض الفلاحين وأصحاب المنشآت الفلاحية عن الخسارة المالية لتلف المحاصيل الذي يحدث نتيجة خطر فلاحي المؤمن ضده.[2]

فالتأمين من تلف المزروعات "عقد يبرمه عادة صاحب المزروعات (صاحب الأرض أو مستأجرها) للتأمين على المزروعات قبل نضوجها، أو في أثناء النضوج من الآفات وغيرها مما يهدد الفلاحة بالتلف."[3]

و بذلك يكون التأمين الفلاحي هو ضمانة للفلاحين لتعويض خسارتهم بضمان المستقبل المادي والاجتماعي.

ويكون للقطاع الفلاحي حق في التأمين من هذه الكوارث الطبيعية يكون التأمين في إطار هذا العقد بضمان :**أخطار البرد، العاصفة، الجليد، وثقل الثلوج والفيضانات**، وفق الشروط الخاصة والعامة

---

[1] عبد الهادي السيد محمد تقي الدين، " **عقد التأمين حقيقته و مشروعيته**"، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2003 ، ص182.

[2] سمير عبد الحميد عريقات، **التكافل وإدارة المخاطر الزراعية في مصر** ، معهد التخطيط القومي، سلسلة مذكرات خارجية، العدد 1618، مصر،2002، ص09.

[3] عبد الرزاق السنهوري، "**الوسيط في شرح القانون المدني الجديد**"، عقود الغرر(عقد التأمين) ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، طبعة03 ، 2000، ص15.

المنصوص عليها في عقد التأمين ومن بين أهم هذه الأخطار: خطر البرد، خطر الحريق.

أولا: خطر البرد

تؤمن الشركة الوطنية للتأمين التغطية الكمية للخسائر المادية فقط الناتجة عن الفعل المباشر الناتج عن تصادم حبات البرد بالأشجار ومختلف المحاصيل كالحبوب والبقوليات والكروم... الخ[1]

يتم التأمين على الثمار فقط غير أن ضمان الشركة ممكن أن يشمل كذلك الخسائر التي تمس نوعية المنتج الخاص بالمحاصيل المؤمنة شريطة الإسراع و الالتزام بالدفع وفق الشروط الخاصة.

وتعتبر الأضرار التي يسببها البرد للكروم وفلاحة الأشجار لعبت بالخطية إذا تجاوزت فترة الإزهار أما خلال مدة العقد فتكون المحاصيل المصرح بها مضمونة سنويا لما يصيبها البرد، أما بالنسبة للكروم و فلاحة الأشجار ذات الثمار فإن الضمان يبدأ مع بداية ونشأة البراعم(بداية الاخضرار)، وفلاحة كل من الأشجار ذات الأوراق المقاومة يمكن أن تتخذ الشروط الخاصة بكل فلاحة.

و بصفة عامة هو عقد يغطي الخسائر الكمية الناتجة عن وقوع حبات البرد على المحصول(فواكه مثلا) أو على النبات (حبوب، خضر، علف، أشجار مثمرة، نخيل، كروم) أو على البيوت البلاستيكية (البلاستيك، المحصول)[2] .

أ. كيفية إبرام العقد

يمكن إبرام وثيقة التأمين في أي وقت من السنة شرط ألا يكون المحصول قد تضرر بالبرد، وتنجز الوثيقة أو أي ملحق لها وفقا لتصريحات الفلاح والذي يفترض به التصريح الدقيق بكل أنواع الأضرار المعرض لها.

ويستطيع المؤمن له في كل فترة من السنة وحتى لو بعد المدة المحددة، أن يزيد المردود إلا في ما يخص القطع المتضررة ولذلك يمكن مراجعة مبلغ التأمين باتفاق مشترك عند انتهاء المدة المحددة في العقد في الشروط الخاصة بالعقد، يطلب المؤمن من المؤمن له تأمين ملحق فلاحي يذكر فيه كل التغيرات الحاصلة في استغلاله طبقا للإجراءات المشار إليها في عقد التأمين، و أن يصرح على القطعة الأرضية التي يملكها، طبيعة المحصول، المساحة، المردود، سعر الوحدة، المخطط الفلاحي، وترفق هذه المعلومات عند أي تغيير يطرأ على قطعة الأرض.

أما المؤمن له الذي لم يصرح عن أي تغيرات في الفلاحة قبل التاريخ المحدد يعتبر أنه قد أكد تصريحاته السابقة، ولابد في هذه الحالة أن يدفع مبلغا يساوي المبلغ السابق، وعند تفاقم الخطر يطلب من المؤمن له زيادة في القسط.

[1] www.saa.com من موقع الشركة تم الإطلاع 2020/11/25

[2] Abderrahmane Bourad,“ offre national en matière d ‘ assurance agricole “ , séminaire sur les risques agricoles-assurance et rassurance- ,Alger, 2007

ب. آجال الضمانات الممنوحة

لا يمكن لوثيقة التأمين أن تغطي في نفس الدورة الفلاحية محصولين متتابعين لقطعة الأرض.

على المؤمن له خلال فترة التأمين عدم المطالبة بالتعويضات في حادث عن جميع القطع الأرضية خاصة إذا كانت متواجدة في أماكن مختلفة، وضمان الشركة يتوقف كل سنة، ومهما كانت الفترة التي يبدأ فيها سريان العقد وبمجرد أن تتم عملية الحصاد أو الجني حسب خصوصيات المنطقة، و يتوقف العقد أي ضمان الشركة مباشرة بعد جني المحاصيل:

- من 01 إلى 15 سبتمبر بالنسبة للشعير و الخرطال.
- من 31 أوت إلى منتصف سبتمبر بالنسبة لباقي الحبوب.
- من 01 إلى منتصف نوفمبر بالنسبة للكروم.
- 15 سبتمبر الساعة 12 للخضر الغذائية.
- 15 مارس الساعة 12 بالنسبة للزيتون.

أما بالنسبة للمحاصيل الأخرى فالمدة محددة في وثيقة التأمين.

أما بالنسبة للمحاصيل التي لم يتم حصادها خلال هذه المدة فتعد ملغاة من الضمان، وهناك إمكانية لتمديد التأمين بشرط زيادة مساهمة الاشتراك في المحاصيل المجموعة في كومات، البطيخ، في هذه الحالة تنتهي صلاحية عقد التأمين بعد شهر من التواريخ الموضحة سابقا. [1]

ج. الأخطار غير القابلة للتأمين :

إن شركة التأمين تستثنى من ضماناتها الأضرار التي تلحق بالمحصول بسبب:

_ الكوارث المتمثلة في: الفيضانات، المد والجزر، الجليد، الثلج الكثيف، الجفاف وكذلك قوة الرياح.

_ الأمراض الفطرية التي تصيب البذور، العلاج بالهرمون والحمضيات والأسمدة المعالجة التي يمكن أن يصاحبها سقوط البرد.

_ الحيوانات والحشرات وبصفة عامة كل العوامل عدا البرد والتي من شأنها تخفيض مردودية الإنتاج.

ملاحظة: التعويض في إطار البرد يكون حق للمؤمن له، إذا تجاوزت نسبة الخسائر 10 % فإنه يحدد طبقا للشروط المتفق عليها في العقد، أما إذا كانت نسبة الخسائر أقل من 10 % فلا يكون هناك تعويض.

د. طرق مكافحة البرد:

تعد الشبكة الوقائية من البرد وسيلة للمكافحة من أخطاره، غير أن سعرها المرتفع يحول دون استعمالها من قبل طرف الفلاحين مما يجعل التأمين ضد البرد الوسيلة الوحيدة. [2]

---

[1] Condition générales, multirisque agricole, CRMA, pp 18,19.

[2] الجريدة الرسمية،العدد 15 ،مرجع سابق المادة 55 من الأمر 07/95 المؤرخ في 25 يناير 1995 ، المتعلق بالتأمينات، ص19.

الأخطار الرئيسية المتعلقة بالمناخ التي تؤثر على الفلاحة والمتمثلة في الجدول الموالي:

جدول رقم05 : الأخطار الرئيسية المتعلقة بالمناخ التي تؤثر على الفلاحة

الأخطار	التعليق
الجفاف(نقص الأمطار)	*أصناف المحاصيل المتأقلمة التي تعني التوازن في الأمطار والمياه. *الفلاحة البعلية المهيمنة عموما. *السنوية أو المتعددة السنوات. *الخطر الأساسي للماشية.
فائض الأمطار والفيضانات	*الفائض في الأمطار يسبب الأضرار المباشرة وتأثيرات غير مباشرة. *الفيضانات الساحلية، النهرية والسيول. *إدارة مستجمعات المياه، الصرف الصحي والري لها تأثير على الفيضانات.
ارتفاع درجات الحرارة	*التأثير على التبخر المتعلق بالجفاف. *هشاشة وموسمية التي تتصف بها مراحل المحاصيل.
انخفاض درجات الحرارة	*الصقيع (انخفاض درجات الحرارة على المدى القصير تولد الأضرار في بداية ونهاية الموسم.) *التجمد. *نقص الدفء خلال الموسم.
الرياح	*الاعاصير الشديدة.
البرد	*مركز لكن يمكن أن يكون شديد.

المصدر: مليزي محمد أمين، مرجع سابق،ص111.

ثانيا: خطر الحريق

عقود التأمين ضد الحريق تعتبر من أقدم عقود التأمين على الممتلكات ، وقد منحها المشرع الجزائري قسما خاصا في قانون التأمين ، حيث بمقتضاه أصبحت شركات التأمين تقوم بالتعويض عن جميع ا لأضرار التي تتسبب فيها النيران، سواء أكانت ناتجة عن الحريق مباشرة أو بصفة غير مباشرة (حدوث كارثة طبيعية ما كانت سببا في اند لاع الحرائق مثالا) ويشمل التعويض عن ا لأضرار المادية الناجمة عن التدخل وعمليات ا لإسعاف والتدابير المتخذة لإخماد الحريق ومنع امتداده..إلخ كما قد يكون موضوعا للتعويض ما فات المؤمن له من كسب بسبب أضرار الحريق.[1]

[1] ساخي بوبكر،**محاضرات في مقياس التأمينات" لطلبة السنة أولى ماستر**، محاضرات غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة علي لونيسي البليدة، 2017/2016، ص93.

وغالبا ما يتم عقد ضمان البرد والحريق معا لتشابه الأضرار التي تسببها للمحاصيل ولذلك من باب الإيضاح فانه تتعرض المستثمرات الفلاحية في الجزائر الموجهة لإنتاج الحبوب عند نهاية كل موسم فلاحي إلى آفات كثيرة من أخطار النيران ذات المصادر المتعددة، وهذه الظاهرة تحدث خاصة في فصل الصيف، والتي تصادف عملية الحصاد والدرس، ونتيجة لنقص الاحتياجات والدعم فان هذه الحرائق يمكن أن تحدث خسائر عديدة ومعتبرة لمحاصيل الحبوب، البقول الجافة والأعلاف سواء في الحقل أو على شكل أكوام، والتي تعتبر حساسة جدا خاصة بعد نهاية النمو.

أ. أسباب حدوث الحريق

نذكر من بين هذه الأسباب التي تؤدي إلى حريق المحاصيل[1]:

- و جود القطع الزجاجية، في الحقل خاصة في فصل الصيف.
- رمي بقايا السجائر في الحقل.
- عدم احترام حماية الحاصدات.
- احتكاك قطع الحاصدات بالحجارة.
- التركيب الخاطئ لبطاريات الحاصدات.

وهناك عدد كبير من العوامل التي تزيد من رقعة الحريق: الرياح، اتساع المزروعات، وترك التبن والأعلاف في مكان واحد، إضافة إلى بعد المسافة بين الحقول ووحدات التدخل للحماية المدنية.

ومن أجل التقليل من أخطار هذه الحرائق للمحاصيل والغابات يجب اتخاذ بعض التدابير والالتزام بها وهي:

- ترك مسافة تتراوح بين 02 إلى 04 م من الجوانب المحصودة.
- نزع الأعشاب الضارة قبل نضج السنابل، البقول الجافة، والأعلاف خاصة المتواجدة على أطراف الحقل والقريبة من الطريق أو السكك الحديدية لكي لا يمتد الحريق للمحاصيل.
- ضبط الدارات الكهربائية للبطارية.
- ضبط قطع غيار الحاصدات على ارتفاع من الحجارة.
- تجهيز كل آلة حصاد بجهاز إطفاء النيران ووضعه في مكان خاص وآمن في متناول الجميع.
- اشتراط وجود عمال مؤهلين يعملون على حماية الحقل.
- ملأ خزانات آلات الحصاد بمضخة وذلك بعد التوقف التام للمحركات وبعد أن تبرد.
- و ضع برميل للسائل المحترق المازوت على بعد 03 م على الأقل بعيدا عن آلات الحصاد.
- عدم التدخين وعدم استعمال أي مصدر حراري على مدار 30 م من المحاصيل.

[1] Condition générales, multirisque agricole, CRMA, p02

- وضع أكوام التبن على بعد 15 م عن بعضها البعض على مساحات معروفة ونظيفة وبعيدة عن الطريق أو السكك الحديدية على الأقل 100 متر.

ومن أجل تجنب حصول خسائر فادحة للفلاح فإن الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي يوفر للفلاحين ضمان محاصيلهم وحمايتها من الضياع المباشر الناجم عن أخطار حرائق الحبوب، البقول الجافة الأعلاف والتبن.

فشركة التأمين تؤمن على الخسائر الناتجة عن الحرائق على كل أنواع الحبوب (القمح الصلب والقمح اللين، الشعير) بما فيها البقايا الموجهة للدرس والموجودة في المحاصيل المؤمنة، يؤمن كذلك على أكياس الحبوب والعلف الموجودة مؤقتا في الحقول لغاية جمعها، وهذا حسب الاتفاق المحدد في العقد[1] .

تضمن الأضرار المادية الناتجة عن الحرائق المباشرة " يتحمل المؤمن الأضرار المادية الناتجة مباشرة عن الحريق أو الانفجار أو الصاعقة أو الكهرباء[2]"

ب. الضمانات الممنوحة

بالنسبة للحريق تضمن شركة التأمين كل من الأضرار المادية والغير مادية والمتمثلة في:

1. **الأضرار المادية:** الأضرار المادية هي الأضرار التي تصيب الشيء في كيانه أو هيكله، وهي أضرار ملموسة يمكن تقييمها وتقديرها بكيفية دقيقة. ومثال ذلك تلف الأغراض يعني العمارات وما تحتويه من لواحق كأجزاء البيانات الضخمة، كذلك الأضرار المادية التي يسببها الحريق قد تؤدي بالا شك إلى حرمان بعض العائالت أو المؤسسات من الإستقرار الأمر الذي يجبرها على الكراء أو اللجوء إلى مكان آخر...إلخ.[3]

والتي تنتج عن ما يلي[4] :

- التفجيرات بجميع أشكالها خاصة تلك الناتجة عن الغاز المستعمل للتدفئة، الكهرباء ذات الضغط العالي.
- سقوط صاعقة واثبات تأثيرها على الممتلكات المؤمنة، تسبب هذه الحالات أضرار تجهيزات الاستغلال بما في ذلك التجهيزات المتحركة الخاصة بالنشاط، والتي كانت بالقرب من المكان المؤمن أثناء حدوث الحريق.
- البضائع والمؤونات الخاصة بحاجة الاستغلال مثل(البذور، الأسمدة) والتي كانت بالقرب من الحريق (المواد الخطرة).

---

[1] Condition générales, multirisque agricole, CRMA, p.02

[2] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13 ، المرجع السابق، ص10.

[3] علام عثمان وشاهد إلياس، **تأمين خطر الحريق في الجزائر دراسة تحليلية (2000-2015)**، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي،الجزائر، المجلد 13 ، العدد2 ، 2016،ص201.

[4] Condition générales, Multirisque agricole, CRMA, p08.

- القطيع المتكون من حيوانات من جميع أنواع التربية المتواجدة قرب مكان الاستغلال.
- كدسات الحصاد التي كانت متواجدة بالقرب من الحريق باستثناء المواد الخطرة.
- المحولات ولوازمها لحاجيات الاستغلال.
- المحاصيل (البقول الجافة والخضر) بما في ذلك الأشجار المثمرة والكروم.
- الأضرار الناجمة عن تدابير الإغاثة والإنقاذ للمواد المؤمنة.
- يضمن مصاريف الخبير عند وقوع الخطر.
- تضمن كذلك ضياع أو اختفاء الممتلكات المؤمن عليها أثناء الحريق"يجب على المؤمن أن يضمن الأشياء المؤمن عليها من كل ضياع أو فقدان أثناء الحريق".
- المسؤولية الناشئة عن الحريق (طعون الجيران وغيرهم) تضم الخسائر المادية التي تلحق بالمحاصيل أو الممتلكات العقارية أو المنقولة، بسبب الحريق الناتج وهذا حسب الاتفاق المحدد في العقد.

2. الأضرار الغير المادية:

والتي تنتج عن ما يلي:

- فقد ان حق الانتفاع بمعنى القيمة الناتجة عن عدم الاستعمال من طرف المالك أو المستأجر لكل المحلات أو جزء منها والتي يملك حق الانتفاع منها.
- ضياع الإيجار بمعنى قيمة الإيجار الذي يمكن للمؤمن خسارته بعد الخطر المغطى[1].

ثالثا: خطر الفيضانات

تضمن شركة التأمين على خطر الفيضانات وهذا بتقديم ضمانات معينة للفلاح على منتجاته النباتية كما تفرض عليه مجموعة من الاستثناءات نتعرف عليها في ما يلي[2] :

أ. الضمانات

يسري هذا الضمان فقط على الأشجار المثمرة، الخضر، البقول الجافة، ويضمن المؤمن الأشجار المثمرة التي تضررت بفعل الفيضانات، وبالنسبة للأشجار الغير المثمرة يضمن المؤمن الشتلات.

يضمن المؤمن جميع الخسائر التي تسببها الفيضانات للمحصول المؤمن عليه، سواء كانت هذه الفيضانات ناتجة عن الأمطار، أومن السدود، الأودية، المحيطات.

ب. الاستثناءات

في حالة عدم وجود اتفاق مخالف يستثنى ما يلي:

- تسرب الماء من الألواح التي تنظم حركة المياه عند إبقائها مفتوحة.

[1] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 13 ، المرجع السابق، ص11.

[2] Condition générales, multirisque agricole, CRMA, p.16

- تسرب الماء من القنوات، الأنابيب، الحنفيات.
- الأ ضرار التي تصيب الممتلكات المؤمنة بعد مرور 48 ساعة من حدوث الفيضانات.

الفرع الثاني: عقود تأمين المنتوجات النباتية الأخرى

تختلف عقود التأمين على المنتوجات النباتية باختلاف الأخطار التي تتعرض لها ونوع المنتوج النباتي، وتأمين المنتوجات النباتية باعتباره أحد أنواع التأمين الفلاحي، فانه يكون عبارة عن عقد مركب أو شامل أو متعدد الأخطار، وأهم العقود الشاملة فيه هي[1]:

أولا: عقد متعدد أخطار البطاطا

وهي من أكثر المحاصيل المتناولة من قبل الفلاح أو المنتج، هذا من جهة ومن جهة أخرى فالدولة تولي اهتماما بالغا بها وتدعو الفلاح إلى اختيار التأمين الأمثل لتفادي الخسائر الفادحة التي قد تصيب هذا المنتوج، خاصة بالنسبة لمناطق معينة وفي أوقات محددة من السنة، وعليه فان عقد التأمين متعدد أخطار البطاطا يضمن الخسائر المتعلقة بها والمتسببة عن الأخطار المنافية.

ثانيا: عقد متعدد أخطار النخيل

بالنسبة لهذا النوع من العقود، فانه يضمن أخطار واحات النخيل والخسائر المتعلقة بالنخيل المنتجة للتمور، والتي لم تنتج بعد لعدم نضجها والناتجة عن الأخطار المناخية مثل : الجليد، الفيضانات، البرد والصواعق، الجفاف، وحموضة التمور الناتجة عن العواصف.

كما يضمن هذا النوع من التأمين أيضا طعن الجيران والغير من نتائج المسؤولية المدنية للفلاح لجميع الخسائر المادية الناتجة عن حريق أو انفجار، والتي تمتد حتى إصابة الأمتعة المؤمنة.

ثالثا: عقد متعدد أخطار الحبوب

وتشمل الحبوب: الشعير، القمح اللين، القمح الصلب، الشوفان، البقول الجافة، الخضروات، العلف والتبن،....الخ

ويعتبر ضمان البرد في هذا النوع من المحاصيل الرئيسي والأساسي بالنسبة للفلاح، حيث يضمن كل الخسائر في الكمية لجميع الأصناف النباتية الناتجة عن تساقط البرد.

رابعا: متعدد أخطار الأشجار المثمرة

يتضمن هذا العقد ضمان الثمار فقط، كما أنه في تأمين الأشجار فان الضمان يبدأ مع بداية ونشأة البراعم (بداية الاخضرار)، ولا يتم بأي حال من الأحوال تعويض الخسائر في النوعية بعد القطن أو الحصاد.

[1] www.crma.com من موقع الشركة ، تم الإطلاع في 2021/10/11،

المطلب الثاني: المنتج التأميني الحيواني

كما هو الحال في القطاع الفلاحي النباتي فإن قطاع الثروة الحيوانية يمثل أهمية كبرى للقطاع بشكل عام، تكمن هذه الأخيرة في أنه يوفر تشكيلة واسعة من المواد الغذائية لأفراد المجتمع، وهو مجال جيد للإستثمار المالي، كما أن الكثير من الحيوانات تستخدم لإنجاز الأعمال الفلاحية في بعض الدول الضعيفة فهو ببساطة مكمل للقطاع الفلاحي النباتي من خلال مساهمته في الإقتصاد الوطني.

قطاع الثروة الحيوانية على غرار النشاطات الفلاحية الأخرى يتعرض لمجموعة من المخاطر التي تؤثر عليه فالحيوانات المنتجة وبسبب طبيعتها الحية عرضة للموت، الأمراض، الحوادث المختلفة الناجمة عن الظروف المناخية وتقلبات الأسعار، وتتبان حدة هذه المخاطر من بلد لآخر نظرا للمستوى الإنتاجي والبيطري.

لقد تعددت وتنوعت المنتجات الفلاحية ،وبالأخص الحيوانية لذا سنتطرق إلى أهمها:

الفرع الأول:الدواجن

انتشرت في الآونة الأخيرة صناعة الدواجن على أساس علمي ، ولو أنها تحتاج إلى عمالة كثيفة ، وثبتت بعض الحكومات وضع برامج للتغذية الصحية سواء للدواجن ، التي تربى للحصول على اللحوم البيضاء ،أو تلك التي تربى بغرض إنتاج البيض ، وتبذل حاليا جهود كبيرة لتحسين طرق التغذية ، والتربية، والتحكم في الأمراض التي تصيبها مثل أنفلونزا الطيور، وتقدم بعض الوثائق للتغطية التأمينية لطيور المفرخات التي تربى لإنتاج اللحم ، تغطى لمدة من يوم إلى 8 أسابيع، مع ملاحظة اختلاف الممارسات طبقا لأحوال المناخ في كل بلد ، وتأخذ قيمة الدجاجة ومدة التغطية في الاعتبار عند حساب القسط، وهناك جدول للقيمة من عمر يوم حتى عمر 72 أسبوع والتي تبنى على أساس قيمة الكتكوت ، وتكلفة التغذية ويعوض المستأنف طبقا لهذا الجدول الذي يحدد الأسعار والأعمار[1] .

أ. وثيقة تأمين الدواجن

وتغطي الاضرار التي تصيب الدواجن والابنية والاماكن والمعدات الثابتة ضد اخطار الحريق والصاعقة وانفجار اجهزة التدفئة والانارة، وه لاك الدواجن بسبب الامراض والحوادث .

وتستثني الوثيقة من غطائها: الاصابات العمدية من قبل المؤمن له او احد افراد اسرته، او مستخدميه، او التربية والمعالجة غير الصحيحة، وكذلك اله لاكات الناجمة عن الاصابة بمرض النيوكاسل (الذي يحقق اصابات تصل الى 100 %) مع امكان تغطية هذا المرض بقسط اضافي، كما

[1] علي محمود بدوي،**مرجع سابق**، ص108.

وتستثني الوثيقة حا لات التسمم الناجم عن االهمال والتعمد، والسرقة او الضياعات او اله لاكات بسبب الحيوانات المفترسة.[1]

الفرع الثاني: الماشية

لعبت الماشية دورا هاما في الحياة البشرية منذ ألاف السنين ، فقد اتخذ الإنسان لحمها ، ولبنها غذاء ومن جلودها وأصوافها صنع الملابس ، والمساكن كما استخدم بعضها كوسيلة للمواصلات ، واستعان الفلاحون بها في زراعة أراضيهم ، خاصة في البلاد التي تتفنن فيها الملكية الفلاحية، وتنتشر بها الملكيات الصغيرة، والتي تمثل الاستعانة بالماشية جزءا هاما في اقتصاديات المشروع الفلاحي حيث تقوم بدور رئيسي في حرث الأرض، وإدارة السواقي وربما تخصيب التربة، بالإضافة إلى إمداد الفلاح بالألبان، والأجبان، واللحوم الأمر الذي يوجد نوعا من العلاقة بين الفلاح وما يملكه من ماشية[2].

أولا:تغطيات تأمين الماشية

التأمين ضد الوفيات من الماشية هو التأمين ضد الوفيات الحيوانية التي تغطي على وجه التحديد الماشية الخاصة قد يرغب في النظر في تغطية إضافية لعمليات الماشية الخاصة خلال مرحلة التغذية والطيور، سواء كنت تمتلك أبقار حلوب أو تربي الماشية في الحضائر أو المراعي،يكنك الحصول على تغطية اختيارية تناسب احتياجاتك. على سبيل المثال:

خيارات التقييم: سوف تستخدم الوثائق النمطية التقييم الحالي للسوق، ولكن بعض الشركات ستسمح بتعديل الوثيقة والإتفاق على قيم أكثر مرونة.

إنخفاض حرارة الجسم والأعلاف الملوثة والمياه وغيرها من الأسباب الخاصة:

تقدم بعض الشركات وثائق للحالات المتخصصة غير المدرجة في المخاطر العامة للسياسة العادية.

قد تنطبق هذه التغطيات الخاصة فقط على بعض الحالات وقد لا تنطبق إلاعلى الأبقار ومنتجات الألبان وليست أبقار المراعي.[3]

ثانيا:ضمانات عقد تأمين المواشي

يعد التأمين متعدد الضمانات لفصيلة المواشي من أهم العقود الفلاحية التي يكتتبها المؤمن له والذي يضمن من خلاله ضمان مواشيه والحصول على التعويض إذا تعرضت إلى الوفاة فيتكفل المؤمن في تأمين الحيوان بعدة ضمانات منها[4]:

---

[1] سليم الوردي، **إدارة الخطر والتأمين**، مكتبة التأمين العراقي، بغداد، العراق، 2016، ص168.

[2] نبيل مختار ،**موسوعة التأمين** ،دار المطبوعات الجزائرية،الإسكندرية،مصر، ص 206.

[3] حسين محمد السلاموني وحسن محمد علي وحاتم سعيد فؤاد، **تطوير وثيقة التأمين على الماشية المستخدمة في السوق المصري**، مجلة الأبحاث، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد 41، العدد 04، اكتوبر 2019، ص8.

[4] منشورات مقدمة من طرف **الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي** CRMA لسنة 2021 .

أ. وفيات الماشية

تتحمل شركات التأمين وفيات الماشية في الحالات التالية:

- **الأمراض**: تتعرض الماشية لعدد من الأمراض المعدية ليست في مقدور المالك أو المربي تحمل الخسائر الناتجة عنها أهمها :

الأمراض الطفيلية، والبكتيرية الدموية والفيروسية، وكذلك السل والحمى المالطية، فيمكن للمؤمن له تأمين هذه الأمراض ومنحها كضمان للفلاح أو المشترك، رغم علم المؤمن بأن هذا النوع من الأضرار قد يؤدي إلى موت الحيوان إما بصفة سريعة أو مع مرور الوقت *حوادث في التربية . إن الحيوانات لا تتعرض فقط للأمراض ولكن تتعرض لحوادث مختلفة، ولا تتعرض للحوادث في الطريق أوالحظائر أو في المنحدرات فقط، بل تحدث لها كل يوم حيث تتجمع تلك الحيوانات في نطاق ضيق للرعي وتصاب بإصابات خطيرة.

- **تسمم**: يمكن أن تصاب الحيوانات بتسممات غذائية، وهذا التسمم قد يكون ناتج عن تناول بعض الحشائش الضارة أو السامة، أو تناول بعض الأغذية الاصطناعية المسممة، ويكون هذا الضمان ساري المفعول بشرط ألا يكون المؤمن له أو المشترك مسؤول عن هذا النوع من التسمم.
- **أوامر الذبح من طرف**: خبير شركات التأمين، بيطري، سلطة عمومية.
- **الموت الطبيعي**: يضمن المؤمن حالة الموت الناجمة عن حوادث المرض أو حوادث التربية أو التسمم، كما يقوم بضمان الموت الطبيعي،وتفرض شركة التأمين على المؤمن له بعض التدابير والإرشادات للوقاية والتقليل من التعرض لهذه الأخطار.
- **أخطار الحمل**

ب. الفيضانات

ج. **العواصف:** شركة التأمين تضمن في حدود رأس المال المحدد في الشروط الخاصة في العقد، الأضرار المسببة للممتلكات ومجموع الحيوانات الحية المؤمنة ضد العواصف، أي من الفعل المباشر للرياح واصطدام الأشياء أو انقلابها، أو قذفها، أو رميها من قبل الريح مع وجود عنف في الأفعال السابقة الذكر، أو انكسار وتهديم أو تخريب.

د. **حريق وأخطار المستلزمات:** تتحمل شركة التأمين أخطار الوسائل المتسببة في الحريق وهي:

- عمليات البناء
- الإمدادات اللازمة لإحتياجات الثروة الحيوانية
- الوسائل والأثاث
- الماشية الموجودة في بناءات التربية
- بضائع ومواد التربية

هـ. المسؤولية المدنية

- حوادث متعلقة بالوسائل
- حوادث جسدية

ثالثا: الشروط الرئيسية لوثائق عقد التأمين الماشية:

يجب توفر مجموعة من الشروط في عقد التأمين الماشية والتي تتمثل في:[1]

- ينبغي أن يكون الحيوان سليما معافى وفي صحة جيدة خاليا من الأمراض والإصابات عند بداية التأمين، الأمر الذي يتحدد بموجبه شهادة من طبيب بيطري.
- تقديم قائمة بأعداد وأرقام وعلامات القطيع، وتخطر شركة التأمين فور حدوث أي تغيير في مكان إقامة القطيع أو أي تغييرات أخرى.
- لا يسمح بأي انتقال خارج المنطقة الجغرافية المحددة بالوثيقة خلال مدة التأمين.
- غير مسموح باستخدام الحيوان في أي وقت كان لغرض مخالف للغرض المحدد للوثيقة.
- ينبغي على المستأمن تقديم العناية اللازمة لكل حيوان مؤمن عليه في كل الأحوال.
- في حالة إصابة أي حيوان بمرض أو إصابة أو حادث يجب على المستأمن الاتصال فورا وعلى نفقته الخاصة بطبيب بيطري مختص.
- في حالة موت أي حيوان يجب على المستأمن إخطار طبيب بيطري وعلى نفقته لفحص الحالة وكتابة تقرير عن أسباب الموت والتاريخ المرضي، وإخطار شركة التأمين بأقرب وسيلة اتصال.

وتقدم هذه الأنواع من التأمين المزايا التالية:[2]

- ضمان الحماية الفورية للفلاحين، والمربين في حالة فقد القطعان نتيجة للأخطار المؤمن منها ، وبالتالي فهي تساعد على استقرار دخل المستأمن.
- تعتبر وسيلة فعالة في تخفيض نتائج الأخطار المؤمن ضدها، نتيجة لتراكم الخبرات لدى شركات التأمين عن وسائل، وتقليل الأخطار.

[1] محمود بدوي، مرجع سابق، ص99 .

[2] www.lefpedia.com.17/04/2017.12 :00 من الموقع الإلكتروني "موسوعة الإقتصاد والتمويل الإسلامي"، تم الإطلاع في :

وللتعرف على مايقابل هذه المنتجات التأمينية من مختلف المدخلات للإنتاج الحيواني في الجزائر خلال فترة 2000–2017 هذا ما يوضحه لنا الجدول الموالي:

جدول رقم 06: تطور مدخلات الإنتاج الحيواني خلال فترة 2000–2017

الوحدة: ألف راس.

السنوات	الأبقار الحلوب	الأبقار بكل أنواعها	المواشي	الماعز	الإبل	الخيل
2000	/	1595.00	14616.6	3027.7	234.5	42.5
2001	1007.23	1613.04	17298.8	3129.4	245.5	43.57
2002	841.63	1510.77	17057.25	3280.54	249.5	46.43
2003	833.25	1560.55	17502.8	3324.74	253.05	47.53
2004	844.5	1613.7	18293.3	3450.6	273.14	44.59
2005	828.83	1586.07	18909.11	3554.6	256.67	43.57
2006	847.64	1607.9	19615.73	3754.6	256.67	43.75
2007	859.97	1633.8	20154.9	3837.88	291.36	47.04
2008	853.52	1640.73	19946.15	3751.36	395.08	45.28
2009	882.282	1682.43	21404.58	3962.12	301.11	44.8
2010	915.4	1747.7	22868.7	4287.3	313.99	43.65
2011	940.69	1790.14	23989.33	4411.02	318.75	44.2
2012	966.09	1843.93	25194.4	4594.5	340.14	46.23
2013	996.5	2049.65	26572.9	4910.7	344.01	45.03
2014	1072.51	2050	27807.73	5129.83	354.46	42.01
2015	1124.83	2149.55	28111.77	5013.95	362.26	42.37
2016	1088.73	2081.31	28135.99	4934.7	379.09	44.99
2017	1050.27	1895.13	28393.6	5007.89	381.88	46.84

المصدر: جرفي زكريا، مرجع سابق، ص118.

من خلال الجدول نرى أن مدخ لات الإنتاج الحيواني عرفت تطورا منذ سنة 2000 ،خاصة المواشي والماعز والإبل والتي ارتفع عدد بأكثر من 60 %خلال الفترة 2000 –2017 ،حيث أن المواشي بعدما كانت لا تتعدى 17 مليون أصبحت تتجاوز 28 مليون رأس بنسبة ارتفاع % 61.18،والماعز ارتفع عددها بنسبة 65 %من 3 مليون سنة 2000 إلى 5 مليون رأس سنة 2017 ،أما ا لأبقار فلم يشهد تطورها الشيء الكبير حيث ارتفعت من 1.5 مليون إلى 1.8 مليون رأس بنسبة ارتفاع لم تتجاوز 18 %،وكذلك الأمر بالنسبة للأبقار الحلوب، حيث بعدما تجاوز عددها 1 مليون راس سنة 2001 بدأ في الانخفاض سنة بعد أخرى، ما اضطر الحكومة إلى وضع مخططات استعجالية مع بداية سياسة التجديد الفلاحي والهدف منها زيادة أعداد الأبقار الحلوب وتقليص فاتورة استيراد الحليب وكذا التقليل من استيراد الأبقار من الخارج وخروج العملة الصعبة.

الفرع الثالث :التأمين على المزارع السمكية

يخصص هذا النوع من المزارع في تربية الكائنات المائية مثل :الطحالب المتنوعة، بلح البحر(نوع من الرخويات)، القواقع، القشريات بمختلف أسمائها من سرطان البحر إلى جراد البحر، الأسماك المتنوعة.

أولا: الأخطار المغطاة

وتتعرض الكائنات البحرية من أسماك وغيرها إلى العديد من الأخطار الطبيعية وكذلك الأخطار التي يسببها الإنسان ومن أهمها[1]:

- التغيرات السريعةفي درجة حرارة المياه.
- التغير في كمية المياه أو نوعيتها نتيجة للتلوث أو انتشار الطحالب.
- تأثير المتغيرات الطبيعية كالعواصف والرياح والمد والجزر.
- عطل مالكينات التغذية في أحواض الأسماك.
- فقد الزرائع الجيدة المشتريات أثناء النقل أو الأحواض العميقة التي تصطدم بها السفن.
- العلف الفاسد أو غير الملائم أو التأخر في إمداد الأحواض بالعلف في الوقت المناسب.
- الأخطار البشرية التي تصيب الأسماك نتيجة لوجود الطفيليات أو فيروس.

ثانيا :الوثائق الواجب توافرها

يجب توفر مجموعة من الشروط والوثائق حول التأمين على المزارع السمكية والتي تتمثل فيما يلي:

- أصناف الأسماك التي يتم إنتاجها.
- الحد الأقصى للوزن وقيمة الأسماك.
- مدى توافر المياه.
- المورد اللازم للمفرخات أو للوحدات الأخرى.
- الحد الأدنى والأقصى لدرجات الحرارة.
- تفاصيل الوحدات الأخرى.
- تفاصيل أي إعادة للدورة.
- **الإدارة والأفراد:** (عدد المديرين المؤهلين، عدد العاملين).
- أنظمة الإنذار والأمان.
- نوع الأعلاف ورسم المورد.
- مصادر البيض أو الأسماك المتوسطة.
- الخبرة السابقة (تفاصيل الوفيات مقارنة بالأعداد).

[1] علي محمود بدوي، مرجع سابق، ص113.

وتتراوح مدة الوثيقة من 03 شهور إلى سنة طبقا لنوع الزريعة.

ويمكن إضافة تغطية أخطار الحريق والأخطار التكميلية وتستثنى أعمال الشغب، الموت الناتج عن التسمم والإهمال والتصرفات الإدارية السيئة والخسائر الجزئية من أي نوع[1] .

ثالثا: فوائد التأمين السمكي :

مما لا شك فيه أن التأمين علي مراكب الصيد، والعاملين عليها، وعلى المزارع السمكية أمرا ضروريا، نظرا لما يحققه من فوائد تتمثل فيما يلي:[2]

- حماية الصيادين ومزارعي الأسماك من الحوادث والأخطار الطبيعية التي تقع خارج سيطرتهم.
- توفير تعويضات أساسية عن فقدان أو تلف سفن الصيد، ومعدات الصيد، والإنتاج مما يساهم في المحافظة على الدخل.
- الحد من المخاطر التي تتعرض لها المؤسسات المالية التي توفر الإئتمان للصيادين ومزارعي الأسماك.
- الحد من المخاطر التي تتعرض لها استثمارات الصيادين ومزارعي الأسماك خاصة في مجال التكنولوجيا الحديثة والمعدات المحسنة.
- تعزيز المساعدة المتبادلة والتعاون بين الصيادين ومزارعي الأسماك ومنظماتهم.
- الحد من الأعباء الغير متوقعة التي قد تقع على الحكومة والتي تتمثل في تقديم المساعدات الطارئة في أعقاب الكوارث الطبيعية.
- تعزيز الإستقرار للمشروعات السمكية والمساهمة في تحسين الوضع الإقتصادي القومي.

المطلب الثالث :التأمين على العتاد الفلاحي

يعتبر العتاد الفلاحي أهم الوسائل التي يعتمد عليها الفلاح في نشاطه الفلاحي، لما يوفره من دور أساسي في عملية الإنتاج، كما له تأثير كبير على المردود والمحصول النهائي نظرا لما يوفره من وقت وجهد، وهذا ما جعل الفلاح يعمل جاهدا للحفاظ على هذا العتاد الفلاحي، لذا يعتبر التأمين على العتاد الفلاحي أداة لجعل الفلاح مطمئنا.

يغطي هذا النوع من التأمين كافة المركبات الفلاحية من خطر الحريق، السرقة، الانقلاب، الاصطدام، والمسؤولية المدنية من كافة الأخطار وحسب الأسعار التعريفية[3].

---

[1] علي محمود بدوي، مرجع سابق، ص113.

[2] علاء زهران، **التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية** ، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 293، مصر ،2018، ص123.

[3] فاطمة بوراس، **تشخيص واقع التأمين الفلاحي**، مجلة الإبداع،جامعة البليدة، المجلد 11، العدد01،2021، ص220.

الفرع الأول :عقد التأمين على العتاد الفلاحي

إن هذا النوع من التأمين تنطبق عليه نفس أحكام تأمين السيارات باعتباره في معظمه مركبة برية ذات محرك، كما أن التأمين على العتاد الفلاحي يضم ثلاثة أنواع[1]:

- الجرار.
- الحاصدة.
- كل آلة تكون مربوطة بالجرار أو الحاصدة كالمقطورات ونصف المقطورات (صهريج، محراث،آلة الزرع).

أولا: أقسام عقد التأمين على العتاد الفلاحي

غالبا ما يكون عقد تأمين العتاد الفلاحي مطابقا ومماثلا لعقود التأمين الأخرى ويقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية، كل قسم يحتوي على ماياتي:

أ. القسم الخاص بشركة التأمين:

ويضم البيانات التالية :اسم شركة التأمين، العنوان، رقم العقد، مدة العقد، تاريخ بداية ونهاية العقد، كيفية تسديد القسط (سنوية، نصف سنوية، دورية.....)

ب. القسم الخاص بالعتاد الفلاحي المؤمن:

ويضم كل من: نوع العتاد، الصنف، الرقم التسلسلي، قوة الأحصنة، عدد المقاعد، اللون، أول سنة إستعمال.....الخ، بصفة عامة كل ما يخص المركبة المؤمنة.

ج. القسم الخاص بالضمانات الممنوحة وحساب الأقساط:

- نجد فيه كل الضمانات المطروحة من طرف شركة التأمين بالإضافة إلى حساب الأقساط وحدود الضمان.
- كما أن مدة العقد تكون بسنة تجدد تلقائيا.
- يذكر في تأمين العتاد الفلاحي إذا ما كان الاستعمال لهذا العتاد شخصي أم لصالح الغير وإذا كان لصالح الغير وجب ذكر مدة الأعمال مع تحديد تاريخ بداية ونهاية الأعمال.
- عتاد الري والبيوت البلاستيكية لا يكون ضمن عقد تأمين العتاد الفلاحي وإنما يكون في عقد التأمين النباتي والمستثمرة الفلاحية.
- عتاد الحليب لا يكون ضمن عقد التأمين على العتاد الفلاحي وإنما يكون ضمن عقد التأمين الحيواني[2].

---

[1] سمير عبد الحميد عريقات،**مرجع سابق**، ص12.

[2] جديدي معراج، "**مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري**"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2007 ، ص66-67.

الفرع الثاني :الأخطار القابلة للضمان والأخطار الغير قابلة للضمان

عقد التأمين على العتاد الفلاحي له نفس ضمانات عقد التأمين على السيارات والتي تتجلى فيما يلي:

أولا :الأخطار القابلة للضمان

يتم تصنيف الأخطار القابلة للضمان إلى ضمانات إجبارية وأخرى اختيارية وهي كالآتي:

أ. **الضمانات الإجبارية** :و تتمثل في:

- **المسؤولية المدنية:** يضمن تعويض الأضرار المادية و/أو الجسمانية التي قد تلحق بالغير بسبب استعمال العتاد الفلاحي.

كما أن هذا الضمان يعد إجباري وذلك وفقا للأمر 74/15 الذي ينص على أن " :كل مالك مركبة ملزم بالاكتتاب في عقد تأمين يغطي الأضرار التي تسببها للغير وذلك قبل إطلاقها للسير[1] ".

وتشمل كلمة مركبة في هذا النص العديد من الآلات التي يمكن أن تحمل الأفراد أو الأشياء وهي: السيارات السياحية، السيارات ذات الاستعمال الخاص(الإسعاف، المطافئ، الأجرة.....) ، السيارات النفعية، الشاحنات، الجرارات (بكل أحجامها وأنواعها المتحركة على عجلات أو سلسلة)، المقطورات والنصف المقطورات.....

كما لم يتم تحديد مجال السير في المادة القانونية، وهذا ما ألزم التأمين على العتاد الفلاحي حتى وإن كان يستعمل داخل المزرعة.

ونجد إلزامية التأمين يجب أن تغطي المسؤولية المدنية بإذن منهما من أجل الحراسة أو القيادة.

ويستثنى من ضمان التأمين الإلزامي مسؤولية أصحاب المرائب، السماسرة، والأشخاص الذين أوكل لهم أمر إصلاح الآلة و الإسعاف، أو مراقبة حسن سير المركبة.

ب. الضمانات الاختيارية:

وهي ضمانات لا يجبر الفلاح أو صاحب العتاد الفلاحي على التأمين عليها وهي تضم ما يلي:

1. **أضرار التصادم :** وهو ضمان يغطي كل الأخطار الملحقة بالعتاد الفلاحي سواء كان جرار أو حاصدة.....أثناء اصطدامها براجل، أو حيوان أو سيارة شريطة أن يكون الغير أو صاحب الحيوان معروفا، ويتم التعويض في حدود المبلغ المحدد والمختار في الشروط الخاصة للعقد.
2. **انكسار الزجاج :**ضمان يغطي انكسار الزجاج الأمامي أو الخلفي أو الجانبي للعتاد الفلاحي نتيجة رمي بالحجارة، حصى إلى غير ذلك، ويسري الضمان في حالة السير أو التوقف للعتاد المؤمن عليه.

[1] القانون الأول لعقود تأمينات السيارات، المادة 15 ، الأمر 74/15 المؤرخ في 1974 ص 05.

3. **السرقة:** تغطي الشركة وتدفع التعويضات في حالة سرقة العتاد الفلاحي المؤمن عليه.

4. **الحريق والانفجار:** ضمان جميع الأضرار اللاحقة بالعتاد الفلاحي الناتجة عن الحريق، الاستعمال التلقائي، سقوط صاعقة، الانفجارات والمذكورة في الشروط الخاصة للعقد.

5. **الدفاع والمتابعة:** تضمن شركة التأمين جميع المصاريف المتعلقة بالمحاماة والإجراءات القانونية أمام المحاكم في حدود المبلغ المحدد في الشروط الخاصة للعقد[1] .

ثانيا :الأخطار الغير قابلة للضمان:

لا تضمن شركة التأمين ماياتي:

أ. الاستثناءات المطلقة:تتمثل في:

- الأضرار الناجمة عن الفلاح بصورة عمدية.
- الأضرار الناجمة بشكل مباشر أو غير مباشر عن الإنفجارات أو الانبعاث الحراري أو الإشعاع النووي.
- الأضرار الناجمة عن الحروب الأهلية والأجنبية.
- التخلص من العتاد الفلاحي دون إعلام المؤمن (شركة التأمين).
- الغرامات المترتبة على المؤمن له من جراء تهم أو جنح جنائية.
- الأعمال التخريبية وأعمال الإرهاب.

ب. الاستثناءات النسبية

يمكن للفلاح الاتفاق حولها مقابل قسط إضافي وهي:

- الأضرار الملحقة بالعتاد الفلاحي أثناء المسابقات والمنافسات.
- البضائع والمواد الأخرى التي يحملها العتاد الفلاحي.
- الأضرار المسجلة خلال عملية شحن أو تفريغ العتاد الفلاحي المؤمن عليه.
- الأضرار الناتجة عن المواد القابلة للاشتعال، التآكل والمتفجرات.
- الأضرار الناجمة عن العوامل الطبيعية: الزلازل، البراكين، الفيضانات.

في حالة تبني عقد تأمين فلاحي مناسب قابل للتطبيق ولفائدة الفلاحين وله فرص كبيرة للنجاح، فإن ذلك قد يؤدي إلى تحقيق الكثير من النتائج الإيجابية وأهمها[2] :

[1] الشروط العامة للصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي، **عقد تأمين العتاد الفلاحي**، ص16.

[2] زهيرعماري وعامر أسامة، مرجع سابق ، ص07.

- تخفيف الخسائر التي من الممكن أن يتكبدها الفلاح في المواسم السيئة وهذا ما يساعد على استقرار دخله مما ينعكس إيجابيا على قطاع الفلاحة وعلى الاقتصاد الوطني كما يعمل على تثبيت صغار الفلاحين في قراهم ومزارعهم.
- تشجيع الاستثمار في الفلاحة والتراكم الرأسمالي وولوج عدد كبير من الفلاحين والمستثمرين لهذا القطاع.
- يسهل وصول صغار الفلاحين للمؤسسات المقرضة لأنه يصلح كضمان لقروضهم كبديل عن الضمانات التقليدية التي ربما لا يمتلكونها.
- إعطاء ثقة أكبر للفلاحين بالاستثمار وتبني أساليب تكنولوجية حديثة تساعد على زيادة وتحسين الإنتاج.
- تكريس ظاهرة الاحتفاظ بسجلات مزرعية على مستوى الفلاح وسجلات فلاحية على مستوى الدولة وشركات التأمين، مما يشكل قاعدة بيانات دقيقة ومفيدة من أجل توسيع قاعدة المؤمنين والمحاصيل المؤمنة وتحسين أو تطبيق أساليب متقدمة في التأمين.
- تعزيز استدامة مؤسسات الإقراض الفلاحي عبر تقوية مقدرة السداد للمقرضين المؤمن على محاصيلهم وممتلكاتهم.
- تحسن من القدرة التنافسية للمنتج الفلاحي المحلي في مواجهة المستورد من البلدان المتقدمة، والتي تقدم دعما كبيرا لمزارعيها من خلال دعم نشاط التأمين الفلاحي.

خلاصة الفصل

نظرا للدور المهم للتأمينات في اقتصاديات كل بلدان العالم، اكتسب التأمين الفلاحي هذه الأهمية من خلال تغطيته لمختلف الأخطار التي تمس المستثمرات الفلاحية وما تحتويها من حيوانات ومحاصيل وعتاد وما تسببه من أضرار فادحة، وكذا السماح بتأمين مداخيل الفلاحين، ولذلك وجدت هناك عدة أسس لتمويله، التي تختلف باختلاف نوع الخطر المؤمن عليه.

لذا قررت الجزائر إدخال العديد من الإصلاحات على قطاع التأمين عامة والفلاحي خاصة بعد مرور المرحلة الإستعمارية وهذا ما ساهم في إنشاء سوق تأميني يضم العديد من الهيئات المراقبة لنشاط المؤسسات المقدمة المؤسسات المقدمة للتأمين في الجزائر، وهذه الأخيرة بدورها لقد تعددت وتنوعت وهذا سعيا منها لتوفير أحسن المنتجات التأمينية ولضمان توفير الحماية الكاملة للفلاحين من أخطار التي يتعرض لها محاصيلهم. كما بالمقابل حظي الإنتاج الفلاحي بإهتمام الدولة، فهو الآخر تعاقبت عليه سياسات مختلفة لدعم القطاع الفلاحي والتي كانت نتائجها مبهرة.

وتم التعرف في هذا الفصل على أن التأمين الفلاحي بالجزائر لم يعد مرتبط فقط بالمخاطر التقليدية الفردية للمزارعين، وإنما تعدى مفهومه إلى التغطية الواسعة على أساس المقاطعات وذلك لاحتواء مختلف طبقات المزارعين من كبار و صغار، خاصة بعد أن تظافرت ا لجهود من أجل ابتكار منتجات جديدة والسعي لتوفير بيئة تحتية ملائمة لإنجاح مثل هذه الابتكارات.

لذلك تم التفصيل في منتجات التأمين الفلاحي من خلال هذا الفصل حيث تم التطرق إلى تأمين المنتج النباتي وتأمين المنتج الحيواني والذي قسم لثلاث أقسام كالآتي الماشية والدواجن والثروة السمكية، كما تم التطرق فيه تأمين العتاد الفلاحي والذي يضم ثلاث أنواع وهي: الجرار، الحاصدة، كل آلة تكون مربوطة بالجرار.

الفصل الثالث:

دراسة قياسية لمدى

تأثير التضخم الكلاسيكي على

تنمية قطاع الكلاسيكي في الجزائر للفترة 1990-2020

تمهيد:

بعد دراسة ا لإطار النظري لموضوع الدراسة ومراجعة الادبيات التي لها علاقة بالموضوع، يهدف من خلال هذا الفصل البحث في الجانب التطبيقي والذي يمثل صلب الدراسة وذلك بالتطرق الى دراسة حالة الجزائر في تأثير التامين الفلاحي على تنمية القطاع الفلاحي خ لال الفترة الزمنية 1990–2020 والعلاقة التي تربط بينهما، حيث أثرت معظم الدراسات النظرية التامين الفلاحي الى أهميته ودوره كأداة وقائية للحماية من المخاطر الفلاحية التي قد تنجم عنها أثار وخيمة على التنمية الفلاحية واكدت على فعالية التامين الفلاحي في تحقيق نتائج ايجابية على تنمية الإنتاج الفلاحي.

و يهتم هذا الفصل بهذا الاثر وبالخصوص على تنمية الإنتاج الفلاحي بالجزائر وطبيعة العلاقة التي تربطهما وال تي سنبحث من خ لالها عن أثر التام ين الفلاحي على التنمية ا لإنتاج الفلاحي ، وذلك باستعمال تحليل احصائي وطرق قياسية خلال فترة ممتدة من 1990–2020.

حيث قسم الفصل الى ثلاث مباحث كانت كالتالي:

المبحث الأول: تطورالتأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1990–2020)

المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين التأمين الفلاحي والإنتاج الفلاحي في الجزائر بواسطة نموذجARDL

المبحث الثالث: آفاق ونتائج التامين الفلاحي

المبحث الأول

تطور التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

يعتبر التأمين الفلاحي أهم وسائل لتسيير المخاطر المستعملة في الجزائر، فهو يشكل وسيلة مالية لأن التعويضات تجعل دخل الفلاح أكثر إستقرارا، فالفلاح الذي يتعرض لخسارة يتلقى تعويضا يمكنه من معاودة نشاطه، كما أنها تشكل ضمانا للحصول على القروض فهي تزيد من ملاءة الفلاح، ومن خلال هذا المبحث سيتم التعرف على مدى تطور رقم الأعمال التأمين الفلاحي ودراسة طبيعة هذا السوق من حيث نوع المؤسسات العاملة به سواء كانت عامة أو خاصة، كما سيتم إبراز أهم المنتجات التي تقدمها المؤسسات التأمينية خلال سنتي 2019 و2020.

المطلب الأول: تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال (1990-2020)

لدينا الجدول التالي والذي يمثل تطور رقم الأعمال التأمين الفلاحي خلال الفترة (1990-2020) والذي يضم كل من رقم أعمال التأمين الفلاحي، نسبة النمو% ،خلال سنوات الدراسة.

جدول رقم07 : تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال (1990-2020):

الوحدة: مليون دج.

السنوات	رقم أعمال التأمين الفلاحي	نسبة نمو رقم أعمال التأمين الفلاحي %
1990	62 671 000	–
1991	97 083 380	54.90
1992	157 339 269	62.06
1993	192 003 339	22.03
1994	234 225 983	21.99
1995	443 018 134	89.14
1996	590 914 000	33.38
1997	795 835 000	34.67
1998	798 775 000	0.36
1999	768 750 495	-3.75
2000	955 724 309	24.32
2001	1 447 242 697	51.42
2002	1 216 773 581	-15.92
2003	1 110 488 814	-0.90
2004	968 028 909	-12.82
2005	737 688 292	-23.79
2006	569 110 400	-22.85
2007	520 245 794	-8.58
2008	716 574 661	37.73
2009	1 044 323 476	45.73

2010	1 237 286 656	18.47
2011	1 626 316 956	31.44
2012	2 247 161 769	38.17
2013	2 780 373 468	23.72
2014	3 269 347 101	17.58
2015	3 757 444 324	14.92
2016	3 370 244 376	-10.30
2017	2 621 648 516	-22.22
2018	2 474 517 000	-5.61
2019	2 683 527 000	8.44
2020	2 207 908 000	-17.72

المصدر: من إعداد الطالبة وبالإعتماد على:

التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات للثلاثيات الرابعة لكل من السنوات التالية: 1990 إلى غاية 2020.

Sur le site : http://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/(mode)/note, Consulté : 28/03/20.

لقد تمت ملاحظة أن رقم أعمال التأمين الفلاحي تذبذبات في فترة التسعينات إلى غاية سنة 2008 شهد ارتفاعا ملحوظا ، وذلك لأسباب عدة من بينها نذكر ما يلي:

1. تأميم شركات التأمين الفرنسية وسن العديد القوانين التنظيمية لفتح شركات التأمين، مما غيير ملامح قطاع التأمين عن فترة التسعيات.
2. فتح المجال للشركات التأمين الخاصة بعد استحواذ الشركات العمومية على قطاع التأمين.
3. ارتباط المخاطر الفلاحية بالمتغيرات المناخية، وهي مرشحة للاستمرار وخاصة الحرائق التي عرفتها الجزائر مؤخرا .
4. الاهتمام المتزايد بالفلاحة، وكذلك بنوعية البيئة الفلاحية يجعل التأمين أحد مكونات العملية الانتاجية.
5. تطوير نماذج التأمين الفلاحي عملية ومغرية للمؤمن له، مثل التأمين على المؤشر وربط التأمين بالإقتراض مثلا.
6. ظهور منتجات تأمينية جديدة توفر الحماية من الأخطار الفلاحية المتنوعة.
7. توفر مؤسسات تأمينية جديدة عامة وخاصة تسمح بالتنوع وعدم إحتكار السوق التأميني للمؤسسات العمومية.

الشكل رقم 07 : تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال (1990-2020):

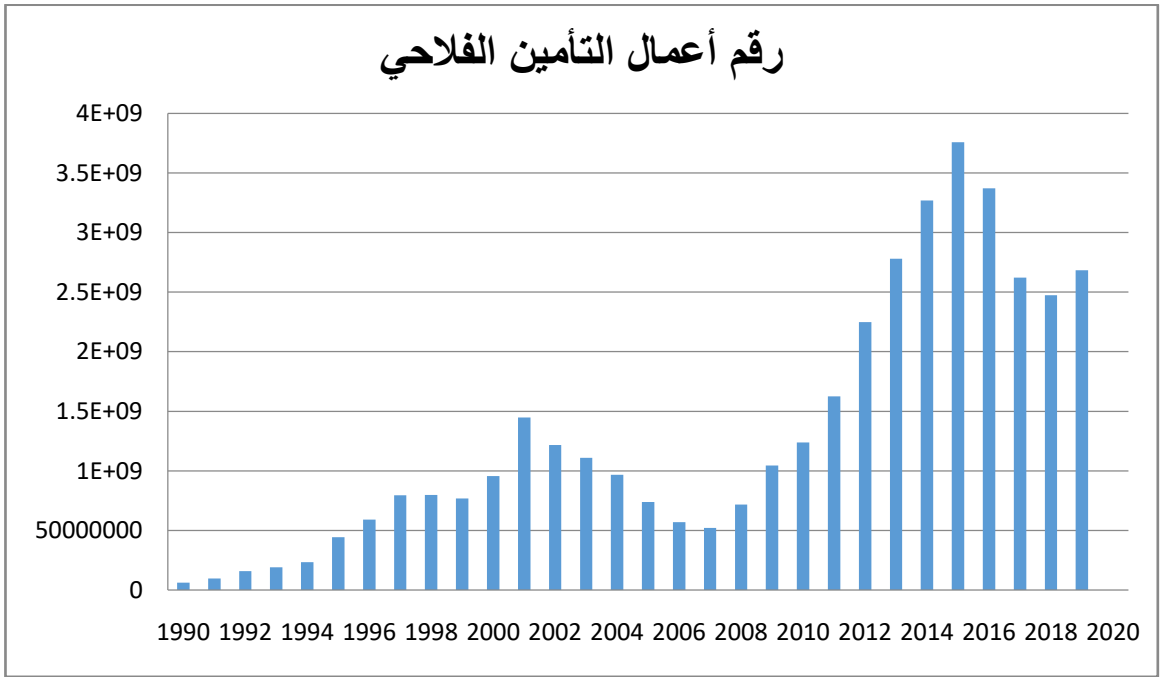

المصدر: من إعداد الطالبة وبالإعتماد على معلومات الجدول السابق.

من خلال الجدول والشكل السابقين تبين لنا أن رقم الأعمال للتأمين الفلاحي في بداية فترة الدراسة أي في التسعينات كان هناك نمو بنسب ضئيلة مقارنة بسنوات الأخيرة وإستمر هذا النمو إلى غاية سنة 2001 حيث شهد القطاع تراجع ملحوظ إلى غاية سنة 2008 والتي كانت منعرجا لقطاع التأمين الفلاحي حيث شهدت نسب نمو مرتفعة ، واستمر هذا النمو إلى غاية سنة 2015 حيث انتقل رقم الأعمال من 785086مليون دج في 2008إلى 3757444في 2015، ثم عرفت سنة 2016 إنخفاض محسوس في نسب النمو والذي استمر في التراجع إلى غاية 2019حيث انتعش رقم الأعمال التأمين الفلاحي بنسبة نمو تقدر ب8%.

ويرجع أسباب هذا الإنخفاض لتحديات تواجه التأمين الفلاحي نذكر منها مايلي:

- لا توجد ثقافة التأمين على الأخطار لدى الفلاحين رغم الحملات التحسيسية المتكررة عبر وسائل الإعلام المختلفة، فقد كانت الاستجابة ضعفية مقارنة بعدد الفلاحين فهم يعتمدون على الدعم و التعويضات في حالة حدوث الأخطار والكوارث ، والسلطات تتدخل في الحالات الاستثنائية ، عند وجود عقد التأمين فالشركة تعوض 80 بالمائة[1].

[1] conseil national des assurances, REVUE DE PRESSE SPECIALEASSURANCE AGRICOLE, JANVIER 2019.

- عدم فعالية الإرشاد الفلاحي في الجزائر المرتبطة أساسا بتوفر المرشدين الفلاحين الذين يتمتعون بالمؤهلات الكافية والمحفزات التي تدفعهم بإرشاد الفلاحين نحو التأمين الفلاحي، لكون أغلب الفلاحين يتميزون بالأمية مما يصعب إقناعهم بالتأمين.
- تنوع المخاطر وطبيعتها والذي يلزم دراسة كل منها حسب طبيعة المنطقة ونظم الإنتاج والظروف المناخية والمخاطر التي تحيط من أمراض وآفات.
- المخاطر الفلاحية أكبر من المخاطر في الممتلكات وقد تصل في بعض الأوقات إلى مستوى الكوارث العامة، وهذا ما يتطلب إجراءات تغطيات إعادة تأمين خاصة يراعي هذا الجانب.
- تجارب الدول التي سبقت في مجال التأمين الفلاحي خاصة في إفريقيا غير مشجعة لكثير من شركات التأمين للدخول في هذا المجال.
- طبيعة المجتمع الفلاحي وخاصة التقليدي والذي تسود فيه روح التكافل مما يقلل اهتمامهم بالتأمين .
- عدم تماثل درجة المعرفة بالمخاطر لدى كل من الفلاحين وشركات التأمين مما يدفع الفلاحين إلى التردد في الاشتراك، ويدفع الشركات إلى المغالاة في قيمة القسط للخوف من التعرض للأخطار السلوكي، والانتقاء العكسي.[1]
- عدم توفر فرع التأمين الفلاحي عند معظم شركات التأمين الموجودة في الجزائر حيث يعتبر الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي أقدم شركة تزاول نشاط التأمينات الفلاحية،أما شركات التأمين التي تزاول نشاطها في الجزائر وبفضل قانون95-07 الصادر في 1995/01/25 وبما أن شركات التأمين الفلاحي قليلة فإن هذا الأمر يعني عدم وجود منافسة من أجل الارتقاء بهذا الفرع من التأمين، وأنه لا يوجد بديل للزبائن من أجل الاختيار، هذا ما يجبرهم إما على التعاقد مع هذه المؤسسات مما يرفع نسبة التأمين الفلاحي، وإما العزوف عن التأمين مما يجعل التأمينات الفلاحية تتذيل ترتيب التأمينات.
- غياب التأمين ضد الجفاف وهذا ما يعد أكثر المخاطر شيوعا في معظم الدول ألا وهو الجفاف وهو من أكثر أنواع التأمين المطلوبة، في حين أنه من أكثر أنواع التأمين تكلفة، لذلك لا يقوى أي برنامج كان تبني هذا التأمين، إذ يحتاج تبني مثل هذا الخطر إلى بعض الوقت حتى تتكون لدى شركة التأمين تراكمات مالية وتجارب كافية للتعامل مع هذا الخطر.[2]

[1] أمال فياش وفتيحة بوعبانة، مرجع سابق، ص 285.

[2] زهير عماري وعامر أسامة،2014، ص14.

المطلب الثاني: حصة المؤسسات الخاصة في سوق التأمين الفلاحي للفترة 2008-2020

يتكون سوق التأمين الفلاحي من مؤسسات عمومية ومؤسسات خاصة كل منها يسعى لتوفير أحسن المنتجات التأمينية للمؤمنين وحمايتهم من الأخطار ومن بين المؤسسات العمومية:صندوق الوطني للتعاون الفلاحي، الشركة الوطنية للتأمين، الشركة العامة المتخصصة في تأمين النقل CAAT وأما المؤسسات الخاصة: سلامة للتأمينات، العامة المتوسطية للتأمينات، الجزائرية للتأمينات 2A .

جدول رقم(08):حصة المؤسسات الخاصة في سوق التأمين الفلاحي :

الوحدة: مليون دج.

السنوات	المؤسسات العمومية	المؤسسات الخاصة	إجمالي سوق التأمين الفلاحي	مساهمة المؤسسات الخاصة في سوق التأمين الفلاحي %
2008	577.338	19.819	358.395	5.5
2009	930.736	18.156	785.086	0.1
2010	808.562	33.440	842.002	0.04
2011	1.588.758	37.444	1.626.203	0.05
2012	2.180.227	60.938	2.241.164	0.07
2013	805.281	31.758	837.039	3.8
2014	710.648	38.477	749.125	5.1
2015	3.496.181	243.188	3.739.369	6.5
2016	3.132432	239.097	3.371.530	7.1
2017	2.451.325	178.678	2.630.003	6.8
2018	2.378.815	94.697	2.473.512	3.8
2019	2.594.327	89.199	2.683.527	3.3
2020	2.120.730	87.178	2.207.908	3,9

المصدر: من إعداد الطالبة وبالإعتماد على:

التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات للثلاثيات الرابعة لكل من السنوات التالية:

-2008-2009-2010-2011-2021-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019 .2020

Sur le site : http://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/(mode)/note, Consulté : 28/03/20.

الشكل رقم(08):حصة المؤسسات الخاصة في سوق التأمين الفلاحي :

الوحدة: مليون دج.

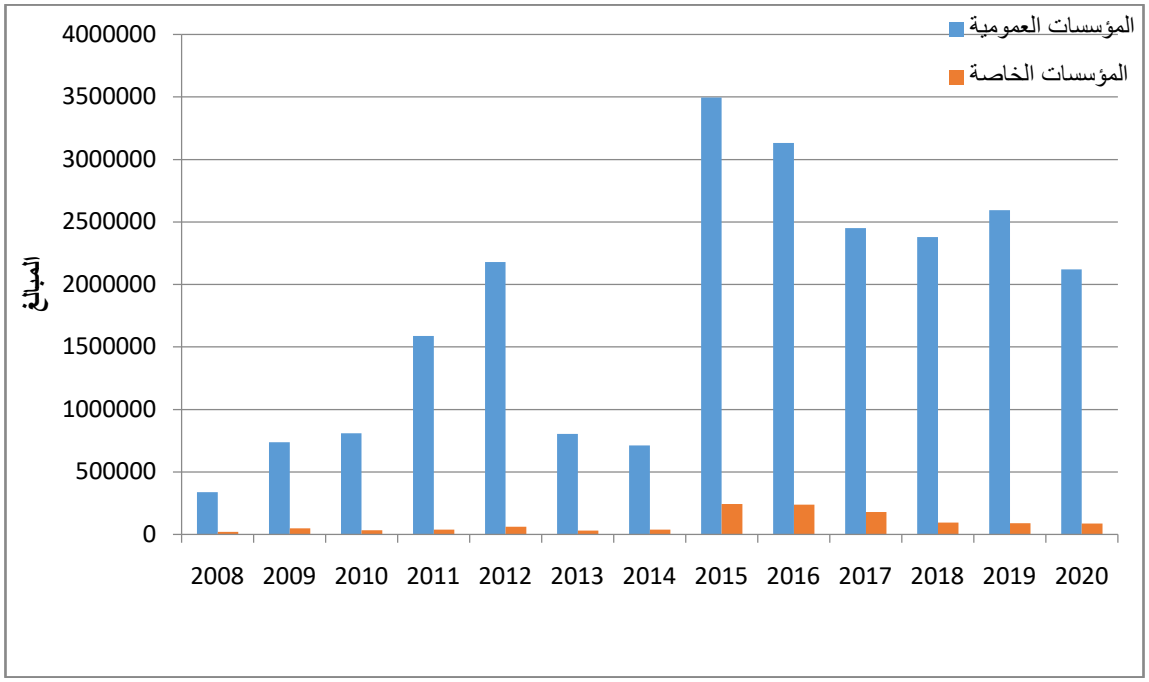

المصدر: من إعداد الطالبة وبالإعتماد على:

التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات للثلاثيات الرابعة لكل من السنوات التالية:

-2019-2018-2017-2016-2015-2014-2013-2021-2011-2010-2009-2008 2020.

Sur le site : http://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/(mode)/note, Consulté : 28/03/20.

من خلال ملاحظة معطيات الجدول والشكل تم مشاهدت سيطر واستحواذ المؤسسات التأمينية العمومية على السوق التأميني في المجال الفلاحي مقارنة بنظيرتها المؤسسات الخاصة والتي نسب مشاركتها في سوق ضئيلة جدا إذا لم نقل منعدمة وهذا راجع لعزوف هذه المؤسسات عن تقديم منتجات تأمينية فلاحية، وذلك لإرتفاع المخاطر الطبيعية واعتماد الإنتاج الفلاحي على الطبيعة مما يقلل من نسبة الإنتاجية وبالتالي عدم ضمان واستقرار مستوى ثابت لدخل لمنتجي القطاع الفلاحي، فنجده محتكرا من قبل صندوق الوطني للتعاون الفلاحي لأن التعويض فيه على أساس روح التضامن دون تحقيق فوائد من العملاء.

المطلب الثالث: تطور المنتجات التأمينية الفلاحية خلال سنتي2019-2020 :

تطرأ تغيرات عديدة على المنتجات التأمينية الفلاحية سنويا وهذا لجعلها تناسب متطلبات المؤمنين وكذا لحمايتهم من الأخطار التي هم عرضة لها.

الجدول رقم(09):تطور أنواع المنتجات التأمينات الفلاحية خلال سنتي 2019-2020 :

الوحدة: مليون دج.

بالدينار ج	رقم الأعمال		القيمة السوقية%		التطور	
	2019/12/31	2020/12/31	2019	2020	بالنسبة%	بالقيمة
التأمين الفلاحي	2.634.516	2.207.906	2.0	1.8	-17.6	-476.610
حرائق وأخطار فلاحية متنوعة	156.887	219.997	0.1	0.2	40.2	63.109
إنتاج نباتي	822.527	564.787	0.6	0.4	-1.3	-257.740
إنتاج حيواني	780.140	763.293	0.6	0.6	-2.2	-16.846
أخطار مسؤلية بشرية	197.460	82.557	0.1	0.1	-58.2	-114.902
أخطارعتاد الفلاحي	705.657	553.312	0.5	0.4	-21.7	-153.344
أخطار فلاحية أخرى	20.845	23.959	0.0	0.0	14.9	3.113

المصدر: من إعداد الطالبة وبالإعتماد على:

التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات للثلاثيات الرابعة لكل من السنوات التالية: 2019-2020.

Sur le site : http://www.cna.dz/Documentation/Travaux-du-CNA/Publications-du-CNA/(mode)/note, Consulté : 28/03/20.

يقدم التأمين الفلاحي في الجزائر علسة منتجات وتتمثل في كل من:

التأمين على حرائق وأخطار فلاحية متنوعة، إنتاج نباتي، حيواني، أخطار مسؤولية بشرية، أخطار عتاد الفلاحي، أخطار فلاحية أخرى.

فنلاحظ من خلال هذا الجدول أن التأمين على الحرائق يحضى بإقبال كبير من طرف المؤمنين حيث قدرت نسبته 40% مقارنة بنظيراتها وهذا لزيادة الحرائق التي مست العديد من المناطق في ولايات الوطن وكان لها أثر سلبي على الفلاحين ما جعلهم يتكبدون الكثير من الخسائر المادية.

كما شهدت باقي المنتجات تراجعا كبيرا في 2020مقارنة بسنة 2019 كأخطار مسؤولية بشرية وأخطار العتاد الفلاحي التي تراجعت بنسب 58% و 21% على التوالي.

إن التأمين الفـلاحي أصبح ضرورة اقتصادية واجتماعية خاصة في آلاونة الأخيرة حيث عرفـت الجزائر العديد من النكبات و الاخطار أدت إلى تعرض ا لمحاصيل الفلاحية لكوارث طبيعية ألحقت بها الاضرار، مما أدى في كل مرة إلى تدخل الدولة من خ لال عملية تمويل ا لمخاطر والتي تسمح بالتخفيف من حدة الخطر أو الخطورة هذا بعد استغاثة ا لفلاحون يطلبون ا لمعونة المادية لمساعدتهم والتخففي من الخسائر التي تم التعرض إليها والناتجة عن تحقق مجموعة من ا لمخاطر التي كان بإمكان التامين عليها .

وبالرغم من تعدد وتنوع المنتجات المقدمة من مؤسسات التأمين لحماية الفلاحين من الأخطار التي تهددهم إلا أنها لا تكفي لمواجهة وتغطية كل الأخطار كالأخطار التي يصعب التنبأ بها كالزلازل والمد البحري...إلخ

المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين التأمين الفلاحي والإنتاج الفلاحي في الجزائر بواسطة نموذجARDL:

هذا المبحث هو بمثابة الجزء التطبيقي والقياسي لهذه الدراسة حيث سيتم من خلال هذه دراسة العلاقة بين التأمين الفلاحي والإنتاج الفلاحي في الجزائر بناء على الأدوات والأساليب الإحصائية.

المطلب الأول: الدراسات السابقة :

يشكل قطاع التأمين الفلاحي قطاعا هامة لتوفير الحماية لقطاع الفلاحي من الأخطار التي تتسبب في عرقلة عجلة تنميته ، وقد جاءت العديد من الدراسات التي اهتمت وبحثت في هذا الموضوع، لذا سيتم عرضها وربطها بموضوع الدراسة.

1. جرفي زكريا، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية لفترة 2018/2000–**، أطروحة دكتوراه تخصص إقتصاد مالي تطبيقي، جامعة بسكرة، وهدفت هذه الدراسة لإيضاح أثر دعم وتمويل القطاع الف لاحي على سوق العمل في الجزائر منذ بداية الإصلاحات الفلاحية الجديدة سنة 2000 ، ومن أجل تحديد هذا ا لأثر حاولنا نمذجة المعطيات المتوفرة لدينا من خ لال ا لانحدار الخطي المتعدد با لاعتماد على برنامج 10 Eviews،ولقد خلص في ا لأخير إلى أن الدعم الفلاحي لوحده كمتغير مستقل لا يصلح في تفسير التغيرات الحاصلة في العمالة سواء الفلاحية أو الكلية، لذا قام بإضافة متغيرات أخرى لها علاقة بدعم وتمويل القطاع، كل هذه المتغيرات كان لها تأثير لكنه ضعيف على مؤشرات سوق العمل، ما يؤكد عجز الدولة في محاربة البطالة من خ لال آليات الدعم التي تبنتها، والأموال الطائلة التي صرفتها على القطاع الف لاحي، أي يجب على الدولة مراجعة سياستها التشغيلية على مستوى القطاع الفلاحي من خلال عصرنته ومراقبة صرف هذه الأموال.
2. مليزي احمد امين، **دور التامين المصغر في التنمية القطاع الفلاحي 2015/2014**، مذكرة ماجستير تخصص إقتصاديات التأمين جامعة سطيف ، طرح الباحث إشكالية ماهو دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الفلاحي و ماهي الأليات المعتمدة على ذلك ؟ استعمل منهج الوصفي التحليلي ودراسة الحالة من خلاله تفسير العلاقات بين المتغيرات لدراسة مجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف حيث أفترض انه تؤثر المخاطر الفلاحية بشكل سلبي على الإنتاج الفلاحي في غياب التأمين المصغر وكان هدفه من الدراسة هو أبراز أهمية التأمين المصغر في مواجهة المخاطر الفلاحية وتوصل الباحث أنه في حالة إذا لعب التأمين المصغر دوره كأداة الإدارة المخاطر يستطيع أن يؤثر بشكل إيجابي على التنمية الفلاحية.

3. نوال سيد احمد زين العابدين ، **دور التامين الفلاحي في استقرار الانتاج الفلاحي ابريل2004** ،رسالة ماجستير في الاقتصاد الفلاحي ، جامعة الخرطوم ، إعتمدت الباحثة علي المنهج التحليل الوصفي الإحصائي لوصف نتائج العملية الإنتاجية ومدي ارتباط الإنتاج ببعض العوامل ، هدفت من هذا الدراسة لمعرفة التقلبات في الانتاجية لمحصول القطن الذي دخل تجربة التأمين و أثر إدخال خدمة التأمين بقسم وادي شعير على انتاجية ، وافترضت ان تطبيق التامين يعمل على زيادة الإنتاج كما أظهرت الدراسة أن إنتاجية القطن في تدني مستمر من خلال الإشارة السالبية معادلة القطن وبعد إدخال خدمة التأمين بشركة شيكان لقسم وادي شعير ظهر أثر ايجابي في تقليل مخاطر لعائدات محصول القطن.
4. لفاطمة طاهري،**حول دور التأمين في تسيير المخاطر الفلاحية** ،وكانت تهدف هذه المقالة لشرح كفيية تسيير المخاطر الفلاحية من خلال التأمين في الجزائر، كما تعرضت لأنواع المخاطر الفلاحية، وتوصلت الباحثة أن التأمين لايغطي إلى جزء صغير من المخاطر وسيطرت صندوق الوطني للتعاون الفلاحي على سوق التأمين بنسبة 70%خلال سنة2009
5. عامر أسامة وعماري زهير، **دور التامين الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية دراسة حالة الجزائر،2000/2012**، مداخلة في يوم دراسي "القطاع الفلاحي بين التحديات تحقيق الاكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي"بجامعة سطفي ،وكان الهدف من هذه الدراسة هو تسليط الضوء على دور التامين الفلاحي في تحقيق التنمية الفلاحية، ونظرا لحداثة الموضوع على الساحة المحلية فقد قام بعرض مفهوم التامين الفلاحي وبعض منتجاته في الجزائر، وطبيعة الأخطار المناخية التي تعترض الفلاحة، وقد تم التوصل إلى أن هناك تأثير ضعيف للتأمين الزراعي على الإنتاج الزراعي المعبر عنه بالمنتج الحيواني (الحليب) ومنتج نباتي (الحبوب).
6. لمجد بوزيدي ويوسف بودلة، **أثر التأمين الفلاحي على تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر – دراسة تحليلية قياسية للفترة (2000–2018)**، مجلة الريادة لإقتصاديات الأعمال،حامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، المجلد 06العدد 03، جانفي 2020، وهدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر التأمين الفلاحي كأداة مساعدة على معاجلة مختلف الأخطار الفلاحية. لقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها دور التأمين في دعم مجهودات التنمية الفلاحية في الجزائر خلال الفترة (2000–2018) وإسهام هفي التعويضات المالية للتخفيف من حدة خسائر النشاط الفلاحي الناجتة أساسا عن تقلبات الأحوال الجوية والحرائق والكوارث الطبيعية، مع إسهام هفي استقرار دخل الفلاح وضمان تجديد طاقتها الاستثمارية.

7. عبد الكريم. الطفي، فاطيمة.كوراد، **(2018")دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الف لاحي – CRMA وكالة بومرداس**" : هدفت الدراسة الى تحليل عملية التأمين باعتبارها عملية يساهم من خلالها الأفراد والمؤسسات بأقساط تمكنهم من الحصول على حق ا لحماية في حالة تحقق الأخطار المؤمن عليها، مع تحليل ع لاقة التأم ين مع مختلف ا لأنشطة ا لاقتصادية التي م ن بينها القطاع الفلاحي الذي يشغل مكانة هامة في النشاط الاقتصادي، إذ يتعرض القطاع الفلاحي لمخاطر متعددة تبقي الفلاح عاجزا أمامها، وبالتالي فهو يلجأ لخدمة التأم ين الفلاحي م ن أجل نقل مختلف ا لأخطار التي يمكن أن يتعرض لها، كما عالجت الدراسة مدى مسا همة التأم ين الفلاحي في معالجة وتغطية مختلف ا لأخطار، مع دراسة ميدانية للصندوق ا لجهوي للتعاون الفلاحي CRMA - بولاية بومرداس ، حيث توصل الباحث للنتيجة أن النشاط الفلاحي يتميز مقارنة مع النشاطات الاقتصادية الأخرى، ببعض الخصائص كالتعرض إلى مخاطر عديدة من بينها التقلبات المناخية الكوارث الطبيعية وأيضا مختلف الأمراض التي من شأنها أن تلحق أضرارا بليغة بالإنتاج النباتي والحيواني مما يؤثر سلبا على مداخيل الفلاحين، مما يفرض وضع آليات للحد من هذه الأخطار من خلال تطوير خدمات التأمين الفلاحي، التي من شأنها أن تسير هذه المخاطر وتحول دون تكبد المنتجين لخسائر مادية معتبرة، وتمنح لهم فرصة استمرارية مشاريعهم واستثماراتهم.

8. محمد. غردي وآخرون، **(2017")التأمين الفلاحي كألية لتغطية المخاطر الفلاحية: دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي – CRMA بوفاريك**" : هدفت الدراسة إلى تحليل التأمين الفلاحي باعتباره يلعب دورا فعا لا في دعم مجهودات التنمية الفلاحية، لما يوفره من تعويضات مالية للتخفيف من حدة ا لخسائر التي تنجر ع ن المخاطر المتعددة التي يتعرض لها النشاط الفلاحي، وبذلك فهو يسا هم في استقرار دخل الفلاح وضمان تجديد طاقته الاستثمارية بصفة خاصة مع استمرارا ن شاط القطاع الفلاحي بصفة عامة. كما حاولت الدراسة تحليل مختلف المخاطر المتوقعة التي يمكن أن يتعرض لها القطاع الفلاحي، وواقع التأم ين الفلاحي في الجزائر خاصة على مستوى الصندوق ا لجهوي للتعاون الفلاحي بوفاريك – ولاية البليد ة، وتوصل الباحث إلى أن التأمين الفلاحي في الجزائر يشكل نسبة ضعيفة من إجمالي معام لات قطاع التأمين، وينطبق ا لأمر على مستوى الصندوق الجهوي للتعاون الف لاحي) CRMA) بوفاريك بحيث لا تتجاوز مساهمة التأمين الفلاحي في رقم أعمال الصندوق نسبة 5 ،%بالرغم من أن الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يعتبر الرائد في مجال التأمينات الف لاحية بتقديمه منتجات تأمينية متعددة عبر شبكته المنتشرة على المستوى الوطني.

9. العيد. قريشي، **(2017")مسا همة الصندوق الوطني للتعاون الف لاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر"** : هدفت الدراسة إلى تحليل دور التأمين التعاوني في تغطية خسائر القطاع الفلاحي با لجزائر و تحقيق التنمية ا لاقتصادية بها، حيث قامت الدولة با تخاذ م جموعة م ن الإجراءات لتعزيز هذه ا لمكانة، تمثلت في ا لاعتماد على مبدأ التعاون الف لاحي لتعويض الفلاحين أثناء تعرض منتجاهتم الفلاحية م ن محا صيل زراعية وثروة حيوانية أخطار تقلبات الأحوال ا لجوية والكوارث الطبيعية.كما أظهرت نتائج الدراسة أن للصندوق الو طني للتعاون الفلاحي الدور البارز في تأمين القطا ع الفلاحي والمساهمة في تعويض الخسائر التي يتعرض لها الفلاحون أثناء مزاولتهم لنشاطهم الفلاحي.

المطلب الثاني:تحديد النموذج ومنهجية الدراسة

سيتم المحاولة من خلال هذه الدراسة تفسير التغير الحاصل في الإنتاج الفلاحي في الجزائر للفترة 1990–2020 من خلال التغيرات الحاصلة في رقم أعمال التأمين الفلاحي.

الفرع الأول: عموميات حول نموذج ARDL

نستخدم نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة **ARDL**المقترح من قبل Pesaran, et al (1997-2001) ، ويأخذ نموذج ARDL الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة Lag بعين الاعتبار[1]، حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من الابطاءات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل[2]، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL، ويكتب النموذج على الشكل التالي[3]:

معلومات الأجل الطويل معلومات الأجل القصير

$$d(y_t) = \overbrace{c + \lambda y_{t-1} + \sum_{i=0} \beta_i * x_{it-1}} + \overbrace{\sum a_{1i} * d(y_{t-i}) + \sum a_{2i} * d(x_{t-i})} + \widetilde{\varepsilon_t}$$

[1]سي محمد كمال، **اختبار منحنى للتجارة الخارجية في الجزائر**. مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 15، جامعة الشلف، الجزائر، 2015، ص 110.

[2]فتيحة مختاري وبلحاج فراجي، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري –دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 2015/1990–**. مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 12، جامعة بشار، الجزائر، 2017، ص 11.

[3]عائشة عميش ، **دراسة تحليلية قياسية لأثر مضاعف كينز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970–2016 باستعمال نموذج ARDL**. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جامعة الشلف، الجزائر، 2018، ص 338.

حيث:

λ: معلمة المتغير التابع المبطأة لفترة واحدة عند المستوى (حد تصحيح الخطأ)، وحتى يكون لدينا تكامل مشترك بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة وذات علاقة طويلة الأجل يجب أن يتوفر شرطين لقيمة λ، شرط لازم أن تكون إشارتها سالبة وشرط كاف أن تكون معنوية.

β: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

α: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

C: تشير إلى الجزء القاطع، ε_tأخطاء الحد العشوائي.

ويعتمد إختبار **ARDL** على إحصائية فيشر، لتحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع والمتغيرات المستقلة في المديين الطويل والقصير في نفس المعادلة، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع، وتتلخص هذه المنهجية باتباع الخطوات التالية:[1]

- **اختبار استقرارية السلاسل الزمنية.**
- **اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج Test of Bounds.**
- **تقدير نموذج الأجل الطويل باستخدام نموذج ARDL.**
- **اختبار الاستقرار الهيكلي للمعلمات.**

الفرع الثاني: تحديد نموذج الدراسة

استنادا إلى التحليل النظري والدراسات السابقة التي أكدت على العلاقة القائمة بين التأمين الفلاحي ومدى مساهمته في الرفع من الإنتاج الفلاحي، ومحاولة منا الإجابة على الإشكالية الأساسية لهذه الدراسة، قمنا باختيار المتغيرات الموضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم10 : السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج القياسي

النموذج	رمز السلسلة	إسم السلسلة	مصدر السلسلة
المتغير التابع	**LPROAGR**	**الإنتاج الفلاحي**	**ديوان الوطني للإحصائيات** **وزارة المالية** **بنك الجزائر**
المتغير المستقل	**LASAGR**	**التأمين الفلاحي**	**المجلس الوطني للتأمينات**

[1] نور الدين بوالكور ، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970-2016 باستعمال نموذج ARDL**. حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزائر، 2018، ص 453.

☚ ومنه وبناء على هذه المتغيرات يمكن كتابة النموذج كالتالي:

LPROAGR=f(LASAGR).....(1)

☚ وهوالنموذج التي سنعتمد عليه في دراستنا القياسية.

الفرع الثالث: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

تكتسي خاصية الاستقرارية أهمية بالغة في الجاني الاحصائي، وما يمكن أن يؤدي عدم توفرها في مختلف المتغيرات المستخدمة إلى استنتاجات مزفية، لذا سنستخدم اختبار PP الذي تستخدمه أغلب الدراسات الحديثة خاصة في حالة العينات الصغيرة، في دراسة استقرارية سلاسل النماذج المختارة والتي سنأخذها في شكلها اللوغاريتمي، ويقوم اختبار PP على اختبار الفرضيتين التاليتين عند مستوى المعنوية 5%:

- الفرضية **العدم**: وجود جذر الوحدة، ويعني عدم استقرار السلسلة الزمنية.
- الفرضية **البديلة**: عدم وجود جذر الوحدة، ويعني استقرار السلسلة الزمنية.

حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} \text{الفرض العدمي}: H_0 \begin{cases} |t-stat| < |t-tab| \\ Prob > 0{,}05 \end{cases} & \Longrightarrow \text{السلسلة تحتوي على جذر وحدة} \\ \text{الفرض البديل}: H_1 \begin{cases} |t-stat| > |t-tab| \\ Prob < 0{,}05 \end{cases} & \Longrightarrow \text{السلسلة لا تحتوي على جذر وحدة} \end{cases}$$

☚ ومنه الجدول التالي يلخص لنا نتائج هذا الاختبار:

الجدول رقم 11: اختبار استقرارية السلاسل الزمنية (اختبار Phillips-Perron)

السلسلة الزمنية	القرار (الرتبة)	المستوى			الفرق الأول		
		ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه	ثابت فقط	ثابت واتجاه	بدون ثابت واتجاه
LPROAGR	I(1)	-3.20 (0.03)	-3.86 (0.03)	4.51 (1.00)	-6.32 (0.00)	-7.11 (0.00)	-3.68 (0.00)
LASAGR	I(1)	-2.85 (0.06)	-2.28 (0.04)	-2.81 (0.00)			

المصدر: مخرجات برنامج **Eviews 12**

ومنه **LPROAGR** مستقرة عند الفرق الأول فهي متكاملة من الدرجة **I(1)**، بينما **LASAGR** مستقرة عند المستوى فهي متكاملة من الدرجة **I(0)**.

المطلب الثالث: مساهمة التأمين الفلاحي في الرفع من الإنتاج الفلاحي في الجزائر

سيتم إعداد من خلال ما تم عرضه سابقا بناء نموذج قياسي يعبر لنا عن العلاقة الطويلة والقصيرة الأجل بين التأمين الفلاحي والناتج الفلاحي في الجزائر خلال الفترة 1990−2020.

الفرع الأول: الاختبارات القبلية

سيتم التعرض لكل من الصياغة العامة لنموذج ثم توزيع فترات الإبطاء ع لى متغيرات النموذج حسب معيار(AIC)، واما الاستقرارية فقد تعرضنا لها سابقا.

أولا− بناء النموذج

تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير والطويل، وبالتالي يمكن تطبيق اختبار ARDL،ويكتب نموذج الدراسة على الشكل التالي:

$$\Delta LPROAGR_t = \beta_0 + \sum_{i=1}^{p} \beta_1 \Delta LPROAGR_{t-i} + \sum_{t=0}^{q} \beta_2 \Delta LASAGR_{t-i} + \alpha_1 LPROAGR_{t-1} + \alpha_2 LASAGR_{t-1} + \varepsilon_t$$

حيث:

LPROAGR:الإنتاج الفلاحي.

LASAGR:التأمين الفلاحي.

Δ: يشير إلى الفروق من الدرجة الأولى.

p,m: الحد الأعلى لفترات الإبطاء الزمني للمتغير التابع والمستقل للنموذج.

β_{0-3}: معاملات العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ).

α_{1-3}: معاملات العلاقة طويلة الأجل.

ثانيا: إختيار فترات الابطاء المثلى للنموذج

من خلال الشكل رقم 09 الذي يوضح مجموع النماذج الممكنة عند تغيير درجات إبطاء متغيرات النموذج، وذلك بعد تحديد درجة (1) حسب إحصائية (***Schwarz Information Criterion***)، ومنه يتضح أن النموذج **ARDL**(4,4) هو النموذج الأمثل ويملك أقل قيمة حسب إحصائية (***Akaike Informatio Criterion***)، حيث أن المتغيرات مبطأة بأربع درجات، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 09: نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى

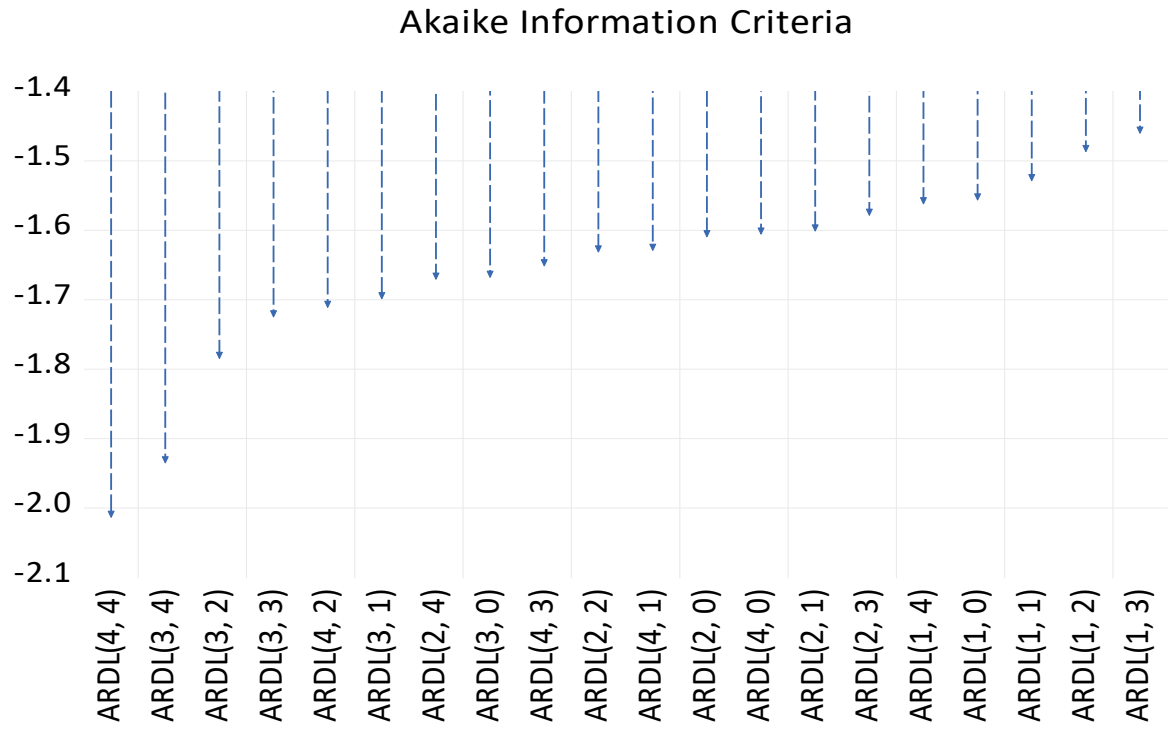

المصدر: مخرجات Eviews 12

الفرع الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)

قبل اعتماد النموذج**ARDL**(4,4) في تقدير الآثار قصيرة وطويلة الأجل ينبغي التأكد من جودة أداء هذا النموذج، وذلك من خلال استخدام الاختبارات التالية:

أولا: جودة النموذج

من اجل دراسة مدى جودة النموذج لا بد من مقارنة القيم الحقيقية بالمقدرة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 10: القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)

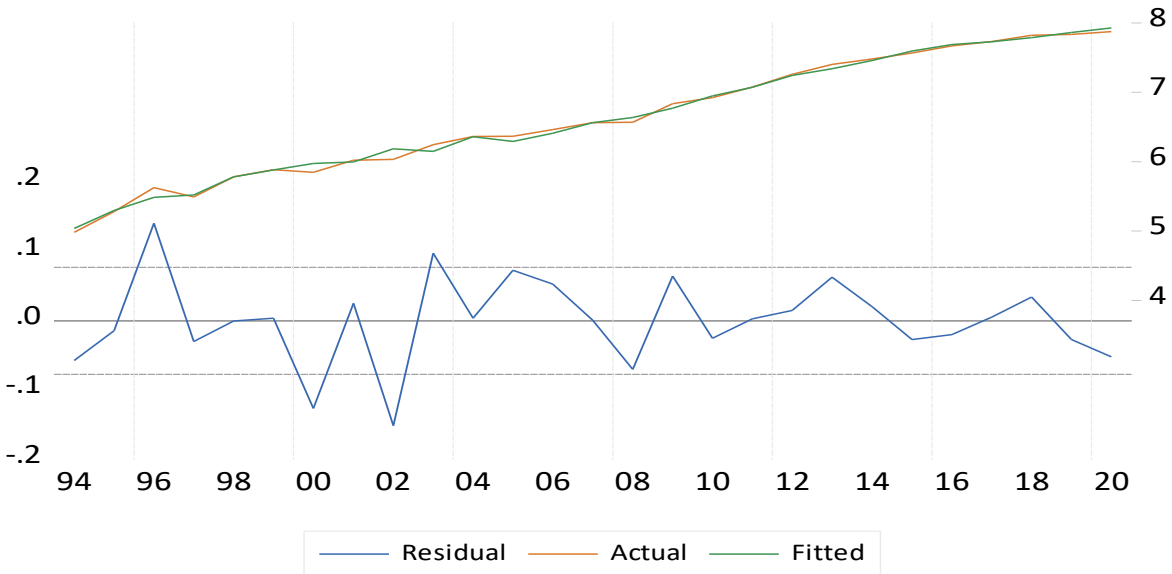

المصدر: مخرجات Eviews 12

من خلال الشكل نلاحظ تقارب القيم المقدرة من القيم الحقيقية مما يشير لجودة النموذج المقدر، لذا يمكن الاعتماد عليه في تفسير وتحليل النتائج.

ثانيا: التوزيع الطبيعي للبواقي

يتم الكشف عن طبيعة توزيع البواقي عبر اختبار الفرضيةالتي مفادها أن "البواقي تتوزع توزيعا طبيعيا". ويكون ذلك من خلال استقراء البيان الذي يسمح بملاحظة تجمع البواقي حول المركز وتتناقص لكلما ابتعدت عن المركز نحو الأطراف، أو عدم تجمعها حول المركز، أو من خلال مقارنة إحصائية (***jarque-bera***) بالقيمة الجدولية (***Chi-Square***) عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0: \text{البواقي لا تخضع للتوزيع الطبيعي} \Rightarrow \text{jarque} - \text{bera} > x^2_{0,05}(2) \\ H_1: \text{البواقي تخضع للتوزيع الطبيعي} \Rightarrow \text{jarque} - \text{bera} < x^2_{0,05}(2) \end{cases}$$

ومنه وحسب الشكل رقم 11 نلاحظ أن نتيجة الاختبار كانت غير معنوية (α>0.05) وهوما يدعم أن البواقي يخضعون للتوزيع الطبيعي، ومن خلال قيمة **J-B=0.66** اقل من χ^2**=2.99**، وهو ما يؤكد أن بواقي النموذج تخضع للتوزيع الطبيعي، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 11: التوزيع الطبيعي للبواقي

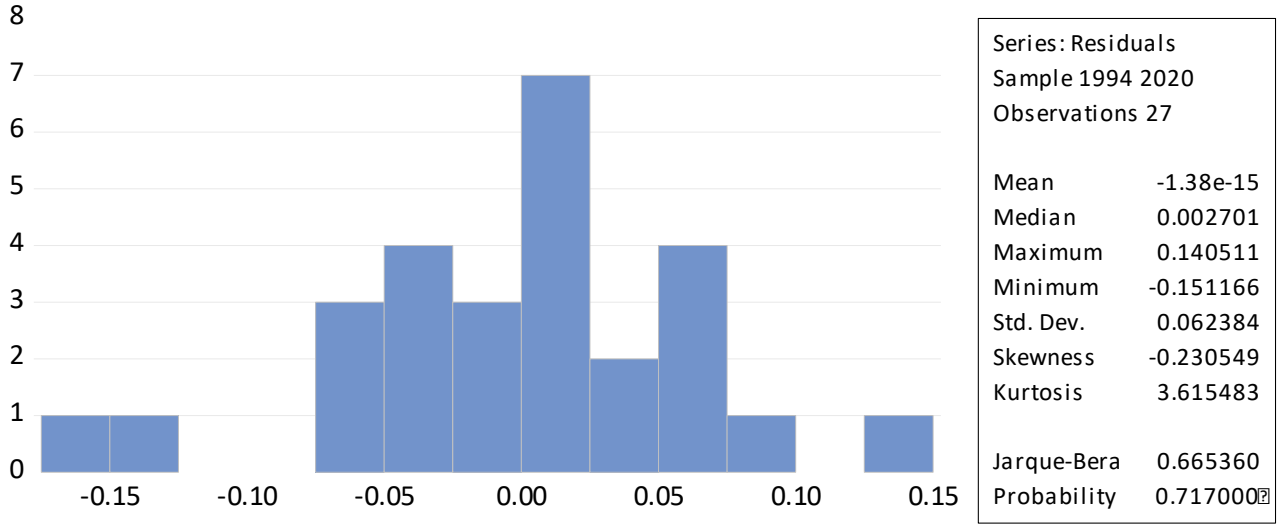

المصدر: مخرجات Eviews 12

ثالثا: اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

يتم الكشف عن عدم وجودارتباط ذاتي بين البواقي عبر اختبار الفرضية التي مفادها أنه "لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي"، وذلك من خلال مقارنة إحصائية لاغرانج(***R-Square***) المحسوبة عبر

اختبار(***LM***)بالقيمةالجدولية لتوزيع ***Chi-Square***عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$.

حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} R-squard > x^2_{0,05}(2) \implies \text{يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} : H_0 \\ R-squard < x^2_{0,05}(2) \implies \text{لا يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي} : H_1 \end{cases}$$

وللتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي نلجأ لاختبارات الارتباط الذاتي، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم 12: نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test: Null hypothesis: No serial correlation at up to 5 lags			
F-statistic	1.562347	Prob. F(5,12)	0.2436
Obs*R-squared	10.64606	Prob. Chi-Square(5)	0.0589

Test Equation:
Dependent Variable: RESID
Method: ARDL
Date: 06/11/22 Time: 01:19
Sample: 1994 2020
Included observations: 27
Presample missing value lagged residuals set to zero.

المصدر: مخرجات Eviews 12

من الجدول رقم 12 نلاحظ أنهوحسب LM test فإن Prob chi-square أكبر من 0.05 وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية بعدم وجود ارتباط ذاتي.

رابعا: اختبار تجانس التباين (ثباته عبر الزمن)

ويكون من خلال مقارنة إحصائية (***R-Square***) المحسوبة عبر اختبار(***ARCH***)بالقيمةالجدولية لتوزيع ***Chi-Square***عند درجة حرية 02 ومستوى معنوية 0.05 $x^2_{0,05}$. حيث أن صيغة افتراضات العدم والقبول على الشكل التالي:

$$\begin{cases} H_0 : \text{الفرض العدمي} \begin{cases} R-squard > x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-stat} < 0,05 \end{cases} \implies \text{تباين البواقي غير متجانس} \\ H_1 : \text{الفرض البديل} \begin{cases} R-squard < x^2_{0,05}(1) \\ Prob_{F-statistic} > 0,05 \end{cases} \implies \text{تباين البواقي متجانس} \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح لنا اختبار ثبات التباين:

الجدول رقم 13: نتائج اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.100519	Prob. F(1,24)	0.7539
Obs*R-squared	0.108441	Prob. Chi-Square(1)	0.7419

Test Equation:
Dependent Variable: RESID^2
Method: Least Squares
Date: 06/11/22 Time: 01:21
Sample (adjusted): 1995 2020
Included observations: 26 after adjustments

المصدر: مخرجات Eviews 12

حسب هذا الاختبار فإن Prob F أكبر من 0.05 ما يعني أن F ليست معنوية، وبالتالي نقبل الفرضية البديلة التي تنص على ثبات التباين.

خامسا: اختبار الاستقرارية

لكي نتأكد من خلو البيانات المستخدمة من وجود أي تغيرات هيكلية فيها وأن النموذج صالح للتنبؤ، لا بد من الحكم على استقرار النموذج من خلال الاختبار البياني لحركة بواقي النموذج، وكذا مربعات بواقي النموذج، كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم 12: نتائج اختبار إستقرارية النموذج

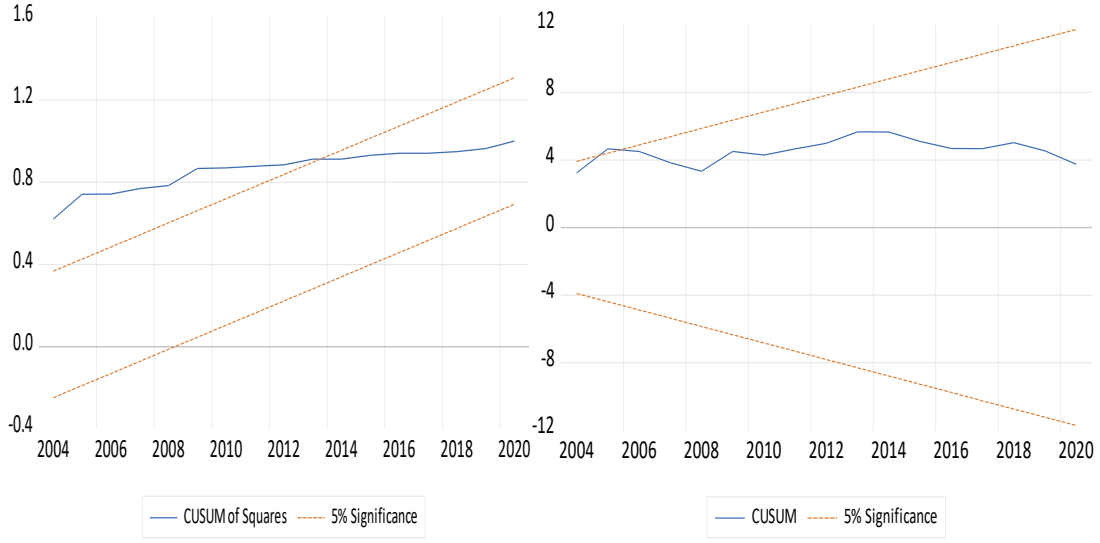

المصدر: مخرجات Eviews 12

بما أن التمثيل البياني في كل من CUSUM Test، وCUSUM of Squares Test داخل الحدود الحرجة عند مستوى 0.05، نقبل باستقرارية النموذج.

الفرع الثالث: إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل

ندرس هنا إمكانية وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، وتقييم تأثيرالتأمين الفلاحي على الإنتاج الفلاحي في الجزائر، وذلك في الأجلين الطويل والقصير.

أولا: إختبار التكامل المشترك باستعمال منهج الحدود (Bounds Test)

يتم الكشف عن مدى إمكانية وجود تكامل مشترك من عدمه عبر إختبار الفرضية التالي: **يوجد تكامل مشترك بين متغيرات النموذج**، حيث يتم القيام بهذا الاختبار بالنسبة لنموذج **ARDL** من خلال الصيغة التالية:

$$\begin{cases} F-statistic < F_{I(0)F-\text{Pesaran}} \Rightarrow & H_0: \text{لايوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} \\ F_{I(0)F-\text{Pesaran}} < F-statistic < F_{I(1)F-\text{Pesaran}} & \text{منطقة عدم اتخاذ القرار} \\ F-statistic > F_{I(1)F-\text{Pesaran}} \Rightarrow & H_1: \text{يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات} \end{cases}$$

والجدول التالي يوضح نتائج اختبار التكامل المشترك باستعمال منهجية اختبار الحدود **(Bounds Test)**:

الجدول رقم 14: نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
			Asymptotic: n=1000	
F-statistic	7.631514	10%	3.02	3.51
k	1	5%	3.62	4.16
		2.5%	4.18	4.79
		1%	4.94	5.58
Actual Sample Size	27		Finite Sample: n=35	
		10%	3.223	3.757
		5%	3.957	4.53
		1%	5.763	6.48
			Finite Sample: n=30	
		10%	3.303	3.797
		5%	4.09	4.663
		1%	6.027	6.76

المصدر: مخرجات Eviews 12

وتشير النتائج إلى أن القيمة المحسوبة لـ **F-statistic** أكبر من القيم الحرجة للحد الأدنى والأعلى عند معظم مستويات المعنوية، ومنه نرفض فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة تكامل مشترك

بين المتغيرات، ويعني ذلك وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التأمين الفلاحي والإنتاج الفلاحي في الجزائر.

ثانيا: تحليل وتفسير علاقة الأجل القصير

الجدول رقم15 : نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ

ARDL Error Correction Regression
Dependent Variable: D(LPROAGR)
Selected Model: ARDL(4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/11/22 Time: 01:28
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

ECM Regression
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LPROAGR(-1))	-0.791923	0.193798	-4.086337	0.0008
D(LPROAGR(-2))	-0.696833	0.202009	-3.449515	0.0031
D(LPROAGR(-3))	-0.300922	0.170033	-1.769781	0.0947
D(LASAGR)	-0.035259	0.074249	-0.474871	0.6409
D(LASAGR(-1))	0.292040	0.088128	3.313804	0.0041
D(LASAGR(-2))	0.003071	0.099012	0.031015	0.9756
D(LASAGR(-3))	0.314315	0.086929	3.615764	0.0021
CointEq(-1)*	-0.064000	0.012652	-5.058460	0.0001

المصدر: مخرجات **EViews 12**

يوضح **الجدول رقم 15**ما يلي:

- التأثير الموجب والمعنوي الإحصائي للتأمين الفلاحي المبطأ بدرجة ودرجتين وثلاث درجات، على الإنتاج الفلاحي في الجزائر في الأجل القصير، حيث كلما زاد رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي بوحدة واحدة ارتفع الإنتاج الفلاحي بـ 0.29 وحدة وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، حيث أن القطاع الفلاحي وفي ظل المخاطرة الكبيرة التي يعاني منها الفلاح حاولت الحكومة الجزائرية توفير مختلف صيغ الإقراض من جهة وتأمين كل المنتجات الفلاحية بتدخل من صناديق الدعم الفلاحي والريفي، ما ساهم بشكل كبير في توفير الأمان للفلاح واستقطاب الفلاحين الجدد للاستثمار في هذا القطاع الحيوي، الأمر الذي قابله زيادة في الإنتاج الفلاحي.
- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين التامين الفلاحي والإنتاج الفلاحي، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(-1)=-0.06)، وهو يقيس

نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى، والاشارة السالبة تدعم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات.

ثالثا: تحليل وتفسير علاقة الأجل الطويل

الجدول رقم 16: نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

ARDL Long Run Form and Bounds Test
Dependent Variable: D(LPROAGR)
Selected Model: ARDL(4, 4)
Case 2: Restricted Constant and No Trend
Date: 06/11/22 Time: 01:27
Sample: 1990 2020
Included observations: 27

تاريخ 12 جوان 2022

Conditional Error Correction Regression

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	-0.151421	0.344812	-0.439142	0.6661
LPROAGR(-1)*	0.064001	0.054394	1.176604	0.2556
LASAGR(-1)	-0.118911	0.064532	-1.842673	0.0829
D(LPROAGR(-1))	-0.791923	0.205775	-3.848487	0.0013
D(LPROAGR(-2))	-0.696833	0.214130	-3.254257	0.0047
D(LPROAGR(-3))	-0.300922	0.180055	-1.671277	0.1130
D(LASAGR)	-0.035259	0.096332	-0.366011	0.7189
D(LASAGR(-1))	0.292040	0.101958	2.864314	0.0107
D(LASAGR(-2))	0.003071	0.105747	0.029039	0.9772
D(LASAGR(-3))	0.314315	0.103122	3.048003	0.0073

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

Levels Equation
Case 2: Restricted Constant and No Trend

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LASAGR	1.857963	0.739391	2.512829	0.0224
C	2.365934	3.415825	0.692639	0.4979

EC = LPROAGR - (1.8580*LASAGR + 2.3659)

المصدر: مخرجات **EViews 12**

ويوضح **الجدول رقم 16** ما يلي:

- التأثير الموجب والمعنوي الإحصائي للتأمين الفلاحي على الإنتاج الفلاحي في الجزائر في الأجل الطويل، حيث كلما زاد رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي بوحدة واحدة ارتفع الإنتاج الفلاحي بـ 1.85 وحدة وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، حيث أن الإصلاحات الفلاحية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 1990 بدأ بالسياسة التنموية الفلاحية التي اتبعت التنمية الريفية وصولا لبرنامج التجديد الفلاحي، كلها عوامل ساعدت بشكل كبير في رفع الإنتاج الفلاحي خاصة في ظل توفر الضمان بالنسبة للفلاحين من خلال الصناديق 06 المخصصة لدعم التنمية الفلاحية والريفية، وتوفر العديد من الصيغ الإقراض المضمونة، وفي ظل توفر التأمين الفلاحي الذي ساهم بشكل كبير في الحفاظ على نزوح الفلاحين.

- الضمانات المقدمة من طرف مؤسسات التأم ين في التأمينات الفلاحية هي التي تحافظ على مداخيل الفلاحين الضعيفة في أغلب الوحدات ا لإنتاجية فالرغم ما توفره شركات التام ين من خدمات التأمينية لحماية المنتوج الفلاحي ا لا أن الطلب عليها مزال ضعيف، الأمر الذي يستدعي توحيد الجهود نحو رفع معد لات اشتراك الفلاحين في مختلف هذه الخدمات، بهدف ضمان انتاجية أعلى واستمرارية في النشاط لأطول فترة ممكنة، وتحقيق مستويات انتاج مقبولة قادرة على تلبية حاجيات السوق المحلي و لما لا التوجه نحو التصدير لأسواق العالمية، وخلق بديل اقتصادي وتنموي قادر على الخروج من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات، وأساس متين نحو الوصول الى التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: آفاق ونتائج التامين الفلاحي في الجزائر:

للتأمين العديد من الأبعاد في عدة مجالات كالتأمين في المجال الإنتاج النباتي والحيواني وكذا المجال المؤسساتي والتنظيمي والرقابي والذي يتطلب هذا الأخير تعديل الشكل القانوني لمؤسسات التأمين وتطوير أسلوب إدارتها، بما يتفق مع طبيعة النظام الإقتصادي. وهذا ما ينعكس على تحقيق التنمية الفلاحية في العديد من المستويات.

المطلب الأول: آفاق التأمين الفلاحي:

نذكر عدد من المقترحات التي يمكن تدفع بفرع التأمين الفلاحي للانتشار، أهمها مايلي: [1]

1. **في مجال تأمين الإنتاج النباتي** : بشكل عام توفير التدرج بالتغطية التأمينية ، وأن تكون البداية في مناطق لا تشكو من مشاكل الجفاف والفيضانات والآفات والأمراض وغير ذلك، وتبدأ التغطية التأمينية بتأمين أخطار محددة ولمحاصيل أساسية، ثم تتوسع التغطية بعد اكتساب الخبرة في مناطق جديدة ولعدد أكبر من المخاطر ولعدد أكبر من المحاصيل.

- **التحول من التأمين على أساس التكافلي إلى التأمين على أساس الإنتاج** : إن تأمين التكافلي يعوض الفلاح عن التكافلي التي يتكبدها ويمكنه من تسديد أي التزامات تترتب على الفلاحة ، ولكن هذا لا يساعده على الصرف على متطلبات الحياة وعلى توفير مدخرات للصرف على العمليات الفلاحية في المواسم المقبلة، ومن هنا تبرز الحاجة لأهمية التحول من تأمين تكافلي الإنتاج إلى تأمين الإنتاج نفسه في مرحلة لاحقة.
- **تخفيض قيمة أقساط التأمين للحد الأدنى** : وذلك على حسب نوع المحصول وعدد المخاطر التي يتعرض لها، ومما تجدر الإشارة إليه هنا أن كل الدول التي تطبق التأمين يتم بدعم

[1] أقناروس محمد لمين وللوشي محمد، **التأمين الفلاحي في الجزائر بين معوقات انتشاره والحلول المقترحة** ،مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة 2، العفرون، الجزائر، المجلد 11 ، العدد 1،جوان2019 ، ص191-194.

حكومي، فقد أصبح دعم خدمات التأمين الفلاحي من السياسات الاقتصادية المهمة، بعد أن أدرج بالاتفاقية الفلاحية المعتمدة من منظمة التجارة العالمية، ولقد كان المبرر في ذلك هو أن المخاطر الفلاحية عديدة وهامش الربح في القطاع الفلاحي منخفض بصفة عامة، ولذلك فالدول العربية بأمس الحاجة لتأسيس صندوق مالي يغطي احتياجاتهم وخاصة في المجال الفلاحي.

- **ربط التأمين الفلاحي بالتمويل** : إن ربط التأمين بالتمويل من شأنه أن يشجع القطاع المصرفي على توفير كل التمويل المطلوب اعتماداً على وثيقة تأمين تلزم مؤسسة التأمين المعنية بتعويض الخسائر بما في ذلك القروض المصرفية، وفي ضوء ذلك أصبحت هناك حاجة لإصدار قانون ليكون التأمين إجباريا لكل من يتلقى قروضا مصرفية ، وأن يظل اختيارياً لمن لا يرغب بذلك.
- **ربط التأمين باتخاذ التدابير والإجراءات الوقائية:** إن عدم التزام الفلاح باتخاذ التدابير والإحتياطات اللازمة كالتخلص من الحشائش، واستخدام الجرعات المحددة من الأسمدة المختلفة، وضبط عمليات الوقاية، وانتظام فتات الري وغير ذلك يضعف الإنتاجية الفلاحية، و كذا عدم اعتناءه بمواعيد تلقيح ماشيته كل هذه الأسباب و أخرى تعتبر أسبابا إدارية فنية، الفلاح هو المسؤول عنها وليست أسباب طبيعية الحدوث، ولذا لابد أن تشتمل وثيقة التأمين التي يوقع عليها الفلاح على كل البنود الموجودة مع التأكيد على أن عدم الالتزام بكل البنود أو بأي واحد منها فيقده حق التعويض عن أية خسارة تحدث، وهذا يتطلب من مؤسسة التأمين المعنية توفير موظفين على مستوى الحقل خلال الموسم الفلاحي أو خلال تربية المواشي لمتابعة كافة العمليات متابعة ميدانية للتأكد من أن التمويل المصرفي قد ذهب للأغراض المستهدفة، وأن تنفيذ كل العمليات الفلاحية تتم بكفاءة عالية.

2. **في مجال تأمين الإنتاج الحيواني** : في معظم الدول العربية تنحصر عمليات التأمين الحيواني في الأبقار وعلى السلالات المستوردة ، والقطعان المحسنة، وعليه لابد من تفعيل هذا النوع من التأمين وهذا بتوفير عيادات بيطرية متحركة ومجهزة بكل المتطلبات البشرية والفنية والمادية واللوجيستية حتى يسهل محاصرة أي مرض يطرأ على الحيوان في كل المواقع المؤمنة، ويمكن لهذه الوحدات المتحركة القيام بتقديم الخدمات كالتطعيم وبيع الأدوية البيطرية كما يمكن لهذه الخدمات أن تقدم بالمجان أو بأجر.
3. **في مجال تأمين الأسعار:** لا يوجد في الوقت الحاضر تأمين للأسعار في أي من دول العالم، وبطبيعة الحال لا يوجد تأمين للأسعار في كل الدول العربية، بما في ذلك تلك التي تطبق التأمين على المحاصيل الفلاحية كالسودان والمغرب وتونس والعراق والجزائر.

وعليه يمكن أن يقترح في هذا الصدد أن تتبنى المنظمة العربية للتنمية الفلاحية إجراء دراسة إمكانية تأمين أسعار المحاصيل الفلاحية بين الدول العربية وبالتعاون مع أي من الشركات العربية العاملة في مجال التأمين الفلاحي على أن تأخذ هذه الدراسة بعين الإعتبار وأن يكون التعويض عن القيمة الحقيقية للمحصول المؤمن عليه في وقت حصول الحادث أو الضرر، والابتعاد عن الأرقام العشوائية بقدر الإمكان عند احتساب القسط والتعويض.

4. **في المجال المؤسساتي والتنظيمي والرقابي :**

إن أهم المقترحات في هذا المجال يمكن إجمالها في الآتي :

- تعديل الشكل القانوني لمؤسسات التأمين وتطوير أسلوب إدارتها، بما يتفق مع طبيعة النظام الإقتصادي، والذي يتجه نحو الاقتصاد الحر والانفتاح الاقتصادي وخصخصة الشركات العامة، وانعكاس هذا التوجه على مجمل الأنشطة الاقتصادية في البلد بما فيها النشاط التأميني.
- تطوير وتحسين نظام التأمين الفلاحي الوطني، والاستفادة من تجارب الدول المختلفة في إعداد نظام متطور يستند على الأسس العلمية والموضوعية في ضبط عملية التأمين ، منذ إبرام العقد وحتى دفع التعويض.
- استعراض الإجراءات الرقابية المتبعة في مؤسسات التأمين التي تنشط في الوطن، ووضع شروط للتعويض الكامل، والتعويض المنخفض، والحرمان وإجراءات الاستئناف وإصدار الوثائق والأسس اللازمة للتحقيق في الضرر، والخطوات التي يجب إتباعها في التبليغ عن الضرر، وكذلك طريقة طلب التعويض ومعرفة شروطه.

5. **في مجال الخدمات المساندة** : في هذا المجال يمكن تقديم المقترحات الآتية:

- شمولية غطاء التأمين الفلاحي، بحيث أن يغطي كافة الأخطار المحتملة الوقوع، وتقديم أقصى حماية ممكنة للثروة الفلاحية في الوطن.
- دراسة الخطر الفلاحي وتقييمه، وتحديد احتمالات تحقق الخطر فيه، ومعالجته من خلال تحديد نسبة الضرر وصولاً إلى إمكانية نقل عبئ هذا الخطر بإجراء التأمين عليه.
- إعادة النظر بوثائق التأمين وأقساط التأمين من الناحية الفنية وتقدير الأضرار والتعويضات بالشكل الذي يتلائم مع واقع الفلاحة في الوطن ومخاطرها الداخلية والخارجية.
- دعم الخدمات التسويقية لهذا النوع من التأمين و كذا مختلف الأعوان الاقتصاديين.

المطلب الثاني:النتائج المرجوة من تحقيق التأمين الفلاحي على التنمية الفلاحية

يقدم التامين الفلاحي العديد من النتائج على عدة مستويات لتحقيق التنمية الفلاحية ويمكن حصر هذه النتائج في النقاط التالية:

أولا:على المستوى الإجتماعي:وتتمثل في:[1]

- توفير الغذاء والمساهمة في تحقيق التوازن التنموي بين الرفي والحضر.
- توفير فرص عمل للسكان المناطق الرفيية.
- الحد من الهجرة نحو المدن وبالتالي الحد من الضغط على المرافق والخدمات في المدن.
- الحفاظ على العادات والتقاليد القروية بتنفيذ مشاريع تنموية تدفعهم للإستقرار وزيادة إرتباطهم بالأرض.

ثانيا:على المستوى الإقتصادي:

- المساهمة في الناتج القومي وتوفير المواد الخام للقطاع الصناعي والفلاحي.
- تمويل القطاعات التنموية الأخرى كالتعليم والصحة وغيرها بالمدخرات التموينية(الأقساط) من الإنتاج الفلاحي.
- تحقيق الإكتفاء الذاتي للبلدان والتوجه نحو التصدير مما يحقق توازن في ميزان المدفوعات زيادة مقابلات الكتلة النقدية من العمولات الصعبة.
- تحقيق الإستقرار الإقتصادي وزيادة رفاهية المجتمع .
- تحقيق الإستقرار للفلاح بالتالي يسعى لتوسيع نشاطه فيوظف عمالة جديدة مما يقلص من معدلات البطالة.

ثالثا:على المستوى البيئي:

- الحد من التلوث من خلال زيادة الغطاء النباتي وتوسيع الرقعة الخضراء.
- تقنين استخدام المدخلات الفلاحية لضمان إنتاج غذائي صحي وآمن.

[1] لعج راضية،**دور البحوث الزراعية في الأمن الغذائي والتنمية الفلاحية المستديمة**،الملتقى الدولي في ضوء المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة شلف، الجزائر،23 -24نوفمبر 2014.

خلاصة الفصل:

إن التحليل ا لإقتصادي للتأمين الفلاحي ضمن هذا الفصل مقارن ة بتنمية الإنتاج للتأمين الفلاحي ، خلال الفترة الممتدة من1990–2020 يدل على أنه هناك أثر واضح للتأمين الفلاحي على التنمية الإنتاج الفلاحي كما أظهرت الدراسة أسباب تأثر الإنتاج الفلاحي نتيجة عوامل حققت تذبذبا خلال تلك السنوات حيث لوحظ إرتفاع واضح سنة2008 وذلك لعدة أسباب أهمها:

برنامج دعم الإنتعاش ا لإقتصادي وبرنامج التكم يلي لدعم النمو ا لإقتصادي، أظهرت أيضا أن التأمين الفلاحي نما بشكل ملحوظ خلال نفس الفترة بسبب دعم الدولة للمنتجات ا لمهمة في الإنتاج الفلاحي، وبذلك تتوفر قوة العلاقة التي تربط التأمين الفلاحي بالتنمية الإنتاج الفلاحي.

حيث أظهرت الدراسة القياسية أنه يوجد أثر لتأمين الفلاحي على تنمية الإنتاج الفلاحي للأسباب ذكرت أنفا كما أن إنتاج الفلاحي أبدى تراجعا بعد 2007 حيث أن ا لإصلاحات لم تتمكن من رفع مستوى الإنتاج، وأستنتجنا أن العوامل المتحكمة في الإنتاج هي عوامل طبيعية على ا لأغلب، وأظهرت الدراسة أيضا أن هناك ارتباطا قويا بين التأمين الفلاحي والإنتاج الفلاحي من خلال فترة الدراسة.

وتجدر الإشار إلى إن النتائج التي حققت في السنوات الأخيرة تلك المتعلقة بالتأمين الفلاحي لم تكن بسبب زيادة الوعي والثقة لدي الفلاحين وهذا ما أتضح لنا خلال الدراسة، حيث لعبت الدولة دورا اساسيا في ذلك، وهذا ما تم التوصل إليه من خلال الدراسة القياسية أي إثبات وجود علاقة قوية بين التأمين والإنتاج الفلاحي.

الخاتمة

يعد قطاع الفلاحة من القطاعات الأكثر عرضة للمخاطر في ظل التغيرات المناخية والبيئية، وتعدد الأخطار المرتبطة بالنشاط الفلاحي سواء ما تعلق بالأضرار الناتجة عن الكوارث الطبيعية، الأمراض والأوبئة، حرائق المحاصيل، المسؤولية المدنية لمختلف الفاعلين في المجال اتجاه الأشخاص أو ممتلكاهم، .....وغيرها، وهذا ما يؤكد حتمية البحث عن نظام تأمين فلاحي الذي يعتبر شكل من أشكال إدارة المخاطر المستخدمة للحماية ضد الخسائر المحتملة، وهو وسيلة تهدف إلى تقليل الخسائر على الفلاحين والمربين المشاركين في التأمين الفلاحي، بالإضافة إلى أن هذا الأخير لا يقتصر على المحاصيل فقط، بل إنه يشمل أيضا عدة تغطيات تأمينية كالتأمين على جميع أشكال الإنتاج النباتي، التأمين على الإنتاج الحيواني، التأمين على المعدات الفلاحية ..الخ وكما نعلم أن لهذا التأمين تأثير كبير على الإنتاج الفلاحي، فقد تم التوصل إلى أنه ضعيف جدا في الجزائر مقارنة بباقي التأمينات، فبالرغم من أن الجزائر تمتاز بوسط طبيعي ملائم لإنتاج فلاحي متنوع وتعتبر كبلد فلاحي وزراعي بإمتياز، امتنع العديد من الفلاحين عن التأمين ضد مختلف الأخطار الفلاحية وهذا راجع إلى جملة من الأسباب تعكس تدهور الإنتاج الفلاحي، وليس هذا فقط بل إن الجزائر تعاني أيضا تذبذبا في تساقط الأمطار على اعتبار أن الزراعة في الجزائر هي زراعة مطرية تعتمد إلى حد كبير على المغاثية بعد غياب البرامج الفلاحية التي أطلقتها الدولة من أجل احتضانها لعشرات منشآت الري، في حين نجد أن هنالك كميات كبيرة من المنتجات تستورد لتلبية الحاجيات الاستهلاكية، وعليه يجب تدعيم هذا القطاع الاستراتيجي بكل الوسائل المادية والبشرية وإعادة تشييد الإقليم الفلاحي والمحافظة على الموارد الطبيعية التي من شأنها الدفع بعجلة التنمية الفلاحية عن طريق استخدام التكنولوجيات الحديثة في مجال الفلاحة، بالإضافة إلى نظام التأمين الذي يلعب دورا هاما للمساهمة أكثر في مرافقة مختلف الفاعلين في المجال وتغطية الأضرار الناجمة عن مختلف النشاطات الفلاحية التي يقومون بها ويحمي محاصيلهم وممتلكاتهم ويحد من الأضرار والمخاطر التي تتعرض لها، وبذلك يكون هنالك فعالية في تحقيق التنمية الفلاحية بالنسبة لبلد كالجزائر يعتمد على قطاع المحروقات بالدرجة الأولى .وبعد انجاز هذا البحث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات سيتم إيجازها فيما يلي:

1. نتائج إختبار الفرضيات:

بناءا على الدور البارز الذي يقوم به قطاع التأمين عامة والتأمين الفلاحي خاصة يمكن الإجابة على الإشكالية المطروحة بالإجابة على الفرضيات التالية:

- يوجد العديد من الأخطار الفلاحية التي تضر بالمنتوجات الفلاحية كالأخطار النباتية مثل أمراض تصيب المحصول والحيوانية مثل نفوق الحيوانات وغيرها، كما يوجد خطر مالي يتمثل في صعوبات تسديد الفلاح للقروض، وأيضا أخطار إجتماعية كسرقة المحصول والحرائق..إلخ. وهذا ما يدل على عدم صحة الفرضية الأولى.
- يدعم التأمين الفلاحي عجلة التنمية في القطاع الفلاحي وهذا بتوفيره منتجات متعددة كتأمين العتاد الفلاحي والمنتجات النباتية والحيوانية وهذا مايدل على صحة الفرضية الثانية.
- تعاقبت العديد من الإصلاحات على القطاع الفلاحي من أجل تحسين مستوى الفلاحة بالجزائر وذلك بتطبيق عدة برامج إصلاحية مثل برنامج الثورة الفلاحية وبرنامج التجديد الفلاحي والريفي والمخططات الوطنية للتنمية الريفية ويثبت صحة الفرضية الثالثة.
- يتوفر السوق التأميني الجزائري على العديد من المؤسسات التأمينية التي تقدم التأمين الفلاحي والحماية للفلاح من الأخطار المتعددة التتي تواجهه من بين هذه المؤسسات : الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي وشركة الوطنية للتأمينsaa وكذا الجزائرية للتأمينات2Aوغيرها من المؤسسات. وهذا ما ينفي صحة الفرضية الرابعة.
- يساهم التأمين الفلاحي بشكل فعال في حماية الفلاح الجزائري من مختلف الأخطار وهذا لضعف علاقة التأثير بين التأثير الموجب والمعنوي الإحصائي للتأمين الفلاحي على الإنتاج الفلاحي في الجزائر في الأجل الطويل، حيث كلما زاد رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي بوحدة واحدة ارتفع الإنتاج الفلاحي بـ 1.85 وحدة وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية، حيث أن الإصلاحات

الفلاحية التي باشرتها الجزائر منذ سنة 2000 بدأ بالسياسة التنموية الفلاحية التي اتبعت الريفية وصولا لبرنامج التجديد الفلاحي، كلها عوامل ساعدت بشكل كبير في رفع الإنتاج الفلاحي خاصة في ظل توفر الضمان بالنسبة للفلاحين من خلال الصناديق 06 المخصصة لدعم التنمية الفلاحية والريفية. وهذا ما ينفي صحة الفرضية الخامسة.

2. نتائج الدراسة

- يعتبر التأمين الفلاحي من أهم الوسائل لإدارة المخاطر الفلاحية، حيث أن له أهمية بالغة في التنمية الفلاحية من خلال تأثيره في زيادة الاستثمارات الفلاحية وكذا دوره في الحفاظ على النشاط الفلاحي، حيث أنه يعطي نفسا جديدا للفلاح في حالة وقوع الأخطار من أجل معاودة النشاط.
- فالقطاع الفلاحي هو من أهم القطاعات في الجزائر، حيث تعني له اهتماما كبيرا من خلال المجهودات المبذولة لتطوير هذا القطاع، لكن بالنظر إلى واقع التأمينات الفلاحية في الجزائر فهي لم تلقى الإهتمام المنشود رغم تنوع منتجات التأمين الفلاحي، هذا يرجع لعدة أسباب ومن أهمها غياب ثقافة التأمين لدى الجزائريين عامة والفلاحين خاصة.
- تدني نسب مساهمة التأمين الفلاحي في تنمية سوق التأمينات وتفعيل السوق المالي، الأمر الذي انعكس سلبا على تنمية القطاع الفلاحي الجزائري من خلال الاستثمارات الفلاحية وخلق ديناميكية اقتصادية تنافسية وامتصاص جزء هام من العمالة المؤهلة وغير المؤهلة والموسمية.
- لقد كان الأثر الإيجابي للسياسة التنموية الفلاحية والريفية التي تبنتها الجزائر منذ سنة 2000 ظاهرا على الإنتاج النباتي والحيواني وتحقيق الاكتفاء الذاتي في بعض المنتجات المهمة، الأمر الذي ساهم في ارتفاع PIB ،وارتفاع نصيب الفرد من الناتج الفلاحي 500 دولار تقريبا سنة 2018 ،بعدما كان ال يتجاوز 160 دولار سنة 2000.
- هناك علاقة ديناميكية قصيرة الأجل بين التامين الفلاحي والإنتاج الفلاحي، وهذا راجع للخطأ المقدر سالب الإشارة والمعنوي إحصائيا وكانت قيمته (CointEq(-1)=-0.06)، وهو يقيس نسبة اختلال التوازن في المتغير التابع التي يمكن تصحيحها من فترة زمنية لأخرى.
- التأثير الموجب والمعنوي إحصائيا للتأمين الفلاحي على الإنتاج الفلاحي في الجزائر في الأجل الطويل، حيث كلما زاد رقم أعمال قطاع التأمين الفلاحي بوحدة واحدة ارتفع الإنتاج الفلاحي بـ 1.85 وحدة وهو ما يتوافق والنظرية الاقتصادية.
- وجود علاقة تأثير وتأثر بين القطاع الفلاحي والتأميني سواء على المدى القصير أو الطويل، ولكن يبقى نسبة التأثير ضئيلة وهذا راجع لعزوف الفلاحين عن التامين وهذا بالرغم من الجهود المبذولة من الدولة الرامية لتنمية كلا القطاعين .

3. الإقتراحات:

- يشهد فرع التأمين الفلاحي في الجزائر إقبالا جد ضعيف من قبل الفلاحين مقارنة بالفروع الأخرى بالرغم من تنوع المنتجات المتواجدة في السوق.
- توعية الفلاحين بضرورة التأمين لتحوط من المخاطر وإعتبار الأقساط وسيلة حماية وليس تكلفة إضافية وهنا يجب أن تتدخل الدولة سواء بتقديم مساعدات مالية مقابلها أن يأمن الفلاح على محصوله أو مساعدة شركات بتوفير منتجات تأمين تملائم متطلبات الفلاحين،أو بإستعمال الدعايا والإشهار من شركات التأمين بحد ذاتها.
- خفض من أسعار التأمين المرتفعة ورفع مستوى نوعية وجودة المنتجات الفلاحية يتطلب توفير غطاء من الحماية من مختلف المخاطر والتهديدات التي يواجهها القطاع الفلاحي.
- يجب تشكيل هيئات متخصصة لدراسة واقع التامين الفلاحي وانعكاساته في مجال التامين الفلاحي ومخاطر التي تهدد الإنتاج الفلاحي وهذا اساس الذي يجب ان يقوم عليه العمل التامين وليس توفير الموارد المالية للمؤسسات فقط.

- فتح المجال أمام مؤسسات التأمين الخاصة وهذا لإحتكار سوق التأمين من طرف المؤسسات التأمينية العمومية.
- تنويع المنتجات التأمينية بدل التركيز على تأمين مخاطر معينة فقط.
- الإستفادة من خبرات الدول في مجال التامين الفلاحي بحيث نأخذ بالواقع النظري كي نصل الى التطبيق الواقع العملي من خلال الاستناد الى منهجية واقعية وان لا تكون حكرا لجهة معينة.
- توسيع استراتيجية إدارة المخاطر الفلاحية، هذا لأنها آلية لتعويض خسارة الإنتاج أو الدخل بعد حدث استثنائي، والتقليل من خطر الخسارة، وإن الحاجة إلى تطوير التأمين لإدارة المخاطر الفلاحية بشكل أفضل هي في مصلحة الاقتصاد الوطني، حيث يعتمد الإنتاج الفلاحي بدرجة كبيرة على المخاطر المناخية، ومع ذلك ، فإن عدداً من الفلاحين الذين يلجئون الى تغطية نشاطهم الفلاحي عن طريق التأمين نسبة قليلة جدا في حين أن التعويضات من طرف الدولة شبه معدومة.
- تكاتف الجهود بين مؤسسات التأمين والبنوك لتوفير الدعم المالي للفلاح لضمان إستمرارية نشاطه.

4. آفاق الدراسة:

رغم السعي لإلمام بأهم جوانب الموضوع، إلا أن هذه الدراسة جزء يسير لا يخلو من النقائص، وهو ما يفتح آفاقا جديدة يمكن أن تكون مستقبلا إشكاليات لبحوث أخرى:

- أثر التأمين الفلاحي على التنمية الإقتصادية بالجزائر.
- أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على القطاع الفلاحي في الجزائر.
- دور التأمين في إدارة مخاطر القطاع الفلاحي في الجزائر.
- فعالية التأمين التكافلي في تنمية القطاع الفلاحي في الجزائر.
- دراسة قياسية لمنتجات التأمين الفلاحي وعلاقتها بتطوير الإنتاج الفلاحي في الجزائر.

قائمة المراجع والمصادر

- **الكتب:**

1. ابراهيم علي ابراهيم عبد ربه، **مبادئ التأمين** ، الدار الجامعية للنشر، مصر، 2006.
2. أبو المجد حرك، **من أجل تأمين إسلامي معاصر**، دار الهدى للنشر، مصر، 1993.
3. أحمد أبو السعود، **عقد التأمين بين النظرية والتطبيق**، دار الفكر الجامعي، مصر،2009 .
4. أحمد محمد محمد أبوسعدة، **ضمانات وحوافز الإستثمار الزراعي في الفقه الإسلامي و قانون الإستثمار**، الناشرمكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2012 .
5. أسامة أسامة عزمي سلام وشقبيري نوري موسى ، **إدارة الخطر والتأمين** ، دار الحامد، الأردن، 2010.
6. إسماعيل محمد بن قانة، **اقتصاد التنمية**، دار أسامة، الأردن، 2012.
7. بهاء بهيج شكري، **التأمين في التطبيق والقانون والقضاء**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 .
8. حربي محمد عريقات وسعيد جمعة عقل، **التأمين وإدارة الخطر**، دار وائل، الأردن، 2008.
9. حربي محمد عريقات، **مقدمة في التنمية والتخطيط الاقتصادي**، دار الكرمل، الأردن، 1993.
10. حسن داود الكرد ، **فكرة التأمين التعاوني الإسلامي** ، عمان ،1993 .
11. راشد راشد، **التأمينات البرية الخاصة في ضوء قانون التأمينات الجزائري المؤرخ في** 1980، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.
12. زياد رمضان، **مبادئ التأمين دراسة عن واقع التأمين**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الأردن، 1998.
13. سليم الوردي، **إدارة الخطر والتأمين**، مكتبة التأمين العراقي، بغداد، العراق،2016.
14. سمير صادق عادي، **التأمين من الحريق: دراسة مقارنة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2010.
15. سمير عبد الحميد عريقات، **"التكافل وإدارة المخاطر الفلاحية في مصر"**، معهد التخطيط القومي، سلسلة مذكرات خارجية، العدد 1618، مصر،2002.
16. عبد الرزاق السنهوري، **"الوسيط في شرح القانون المدني الجديد"**، عقود الغرر(عقد التأمين) ، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، طبعة03 ، 2000.
17. عبد اللطيف بن أشنهو، **التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط (62-80)**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
18. عبد اللطيف محمود آل محمود، **التأمين الاجتماعي في ضوء الشريعة الإسلامية** ، دار النفائس، لبنان،1994.

19. عبد الهادي السيد محمد تقي الدين، **" عقد التأمين حقيقته و مشروعيته"**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان،.2003
20. عبد الوهاب يوسف أحمد، **التمويل وإدارة المؤسسات المالية** ، دار الحامد للنشر والتوزيع،الأردن، 2008.
21. عز الدين فلاح، **التأمين :مبادئه وأنواعه**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن،2008.
22. على أحمد هارون، **جغرافية الفلاحة** ، دار الفكر العربي، طبعة3 ، القاهرة، 2008 .
23. علي محمود بدوي، التأمين، دراسة تطبيقية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية،2009
24. عيسى عبده، **التأمين بين الحل والتحريم**، مكتبة الاقتصاد الإسلامي،مصر، 1978.
25. كريمة عيد عمران، **التأمين الإسلامي والتنمية الإقتصادية والإجتماعية**، الطبعة الأولى، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان،الأردن ، 2014.
26. محمد عبد الكريم منهل، **الوضع الراهن لخدمات التأمين الفلاحي وإمكانية تطويرها** ، العراق،2009
27. محمد كمال مبروك إبراهيم، **قضايا الزراعة و البيئة**، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية،2013 .
28. مختار الهانس، عبد النبي حمودة، **مبادئ الخطر والتأمين** ، دار الجامعية للنشر والتوزيع، مصر، 2001.
29. معراج ج ديدي، **مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة4، 2004.
30. معراج جديدي، **"مدخل لدراسة قانون التأمين الجزائري"**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الخامسة، 2007 ،
31. مؤمن عاطف محمد علي، **مبادئ الإكتتاب في شركات التأمين** ، مجموعة العربية للتدريب والنشر، مصر، 2014.
32. نبيل مختار،**موسوعة التأمين** ،دار المطبوعات الجزائرية،الإسكندرية،مصر.
33. يوسف كمال،**الزكاة وترشيد التأمين المعاصر**، دار الوفاء، مصر، 1986.

- **الأطروحات والرسائل الجامعية:**

1. ألفة مزيو، **تسيير مخاطر علاقة المؤسسة بالعميل من خلال عامل الثقة دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين وإعادة التأمين**، أطروحة الدكتوراه تخصص تسيير مؤسسات، في العلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2020/2021.
2. برغوتي وليد، **تقييم جودة خدمات شركات التأمين وأثرها على الطلب في سوق التأمينات الجزائرية دراسة تطبيقية للشركة الجزائرية للتأمينات (1995 - 2009)**، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر،2014.
3. بن عمروش فائزة، **واقع تسويق الخدمات في شركات التامين دراسة حالة صندوق التعاون الفلاحي**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة بومرداس ، 2008/2007.
4. بوشريط حسناء، **النظام لقانوني للعقار الفلاحي في الجزائر** ، أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية ، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2017.
5. جرفي زكريا، **أثر الدعم الفلاحي على سوق العمل في الجزائر –دراسة تحليلية قياسية 2000–2018**–، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص أقتصاد مالي تطبيقي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2020/2019.
6. حسين حساني، **تقييم الأداء في شركات التأمين دراسة حالة الشركة الجزائرية للتأمين SAA**،مذكرة ماجستير تخصص إدارة الأعمال، (غير منشورة)، جامعة الشلف، الجزائر، 2007.
7. حميدوش حورية ، **دور قطاع التأمين في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر (2008/1995)**، مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2011.
8. خديجة عياش،**" سياسة التنمية الفلاحية في الجزائر دراسة حالة المخطط الوطني للفلاحة 2000–2007**، مذكرة ماجستير، تخصص التنظيم السياسي والإداري، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2011/2010.
9. سليمة طبايبية، **تقييم الأداء المالي لشركات التأمين باستعمال النسب المالية(دراسة حالة في الشركة الجزائرية للتأمين)**، مذكرة ماجستير(غير منشورة)، جامعة الجزائر سنة2010.
10. صالحي شهرزاد، **نمذجة تسعير حوادث السيارات** ، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة سطيف،2013.

11. الطيب هاشمي، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر 2006 _ 2000 نموذج تطبيقي للمخطط بولاية سعيدة**، مذكرة ماجستير تخصص :اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية،جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان.

12. عدة عابد، **سياسات دعم التنمية الفلاحية وأثرها على التشغيل في الجزائر خلال(1990-2016)**، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد-تلمسان- الجزائر، 2018/2017.

13. عزاوزي أعمر ، **استراتيجية التنمية الفلاحية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية وواقع فلاحة النخيل في الجزائر**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005.

14. علي حسن خليفة الحاج، **المشاكل والمعوقات التي تواجه تأمين الإنتاج الزراعي**، مذكرة ماجستير منشورة -معهد البحوث والدراسات الإنمائية-جامعة خرطوم :السودان2008.

15. عمر موساوي، **محددات الإيراد في قطاع التأمين الجزائري**، مذكرة ماجستير، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والحقوق، جامعة ورقلة، 2006.

16. غردي محمد ، **القطاع الجزائري وإشكالية الدعم والإستثمار** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر2011،2012/3.

17. فلاق صليحة، **اثر الإصلاحات الاقتصادية في قطاع التأمين الجزائري(1990-2008)**،مذكرة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، الجزائر،2010.

18. فوزية غربي، **الفلاحة الجزائرية بين الاكتفاء و التبعية**، اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة- منتوري، قسنطينة :الجزائر، 2008 .

19. قادة سليم، **تأثير هيكل قطاع التأمين على أداء المؤسسات دراسة حا لة شركة الوطنية التأمين**، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012/2011.

20. كريمة عمران، **دور التأمين التعاوني في تمويل التنمية** ، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2012.

21. محمد أمين مليزي، **دور التأمين المصغر في تنمية القطاع الفلاحي -دراسة لمجموعة من المستثمرات الفلاحية بولاية سطيف** ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف الجزائر، 2015.

22. محمد لمين نور ، **دور الموازنة العامة في التنمية الفلاحية والريفية كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات دراسة حالة ولاية تيارت** ، مذكرة ماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه تخصص تسيير المالية العامة ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة تلمسان، 2011 / 2012.

23. مصطفى بناي، **واقع و آفاق شركات التأمين الجزائرية في ظل الإصلاحات الإقتصادية و المتغيرات الدولية 2005-2011**، أطروحة الدكتوراه في العلوم الإقتصادية . تخصص:تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر3، 2014/2013.

24. نوال سيد أحمد زين العابدين ، **دور التأمين الفلاحي في استقرار الإنتاج الفلاحي مع مؤشرات تجربة شركة شيكان للتأمين** ، مذكرة ماجستير في الاقتصاد الفلاحي ، جامعة الخرطوم ، كلية الزراعة ، قسم الاقتصاد الفلاحي، 2004 .

25. هاجر محمد نور أحمد محمد ، **أهمية التأمين القلاحي للتنمية الفلاحية واستقرار المجتمع الريفي**، مذكرة ماجستير العلوم في الفلاحة ، كلية الفلاحة قسم الإرشاد الفلاحي ،2009.

26. هاشمي الطيب، **تقييم برنامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية في الجزائر2000-2006**، مذكرة ماجستير،جامعة أبي بكر بلقايد –تلمسان– الجزائر، 2007/2006.

27. هدى بن محمد، **تحليل ملاءة ومردودية شركات التأمين –دراسة حالة شركة الجزائرية للتأمينات–**، مذكرة ماجستير،جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2004.

- **المجلات والدوريات**

1. أرجيلوس رحاب، **الإطار القانوني للتأمين الفلاحي في التشريع الجزائري**، المجلة الأفريقية للدراسات القانونية والسياسية، جامعة أحمد دراية ادرار –الجزائر ،المجلد :03، العدد01 ، السنة :جوان 2019.

2. أقناروس محمد لمين وللوشي محمد، **التأمين الفلاحي في الجزائر بين معوقات انتشاره و الحلول المقترحة** ،مجلة الأبحاث الاقتصادية، جامعة البليدة2 ، العفرون، الجزائر، المجلد 11 ، العدد 1، جوان2019.

3. بالي مصعب وصديقي مسعود ، **تطور قطاع التأمين في الجزائر، مجلة رؤى الإقتصادية** ، العدد11، جامعة حمة لخضر الوادي، الجزائر، 2016.

4. بوفليح نبيل، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في فترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وادارية، جامعة محمد خيضر ، بسكرة: الجزائر، العدد 12 ، ديسمبر 2012.

5. حسين محمد السلاموني وحسن محمد علي وحاتم سعيد فؤاد، **تطوير وثيقة التأمين على الماشية المستخدمة في السوق المصري**، مجلة الأبحاث، جامعة الزقازيق، مصر، المجلد 41، العدد 04، اكتوبر 2019.
6. سعال سمية وحمول طارق، **الدور الإستراتيجي للتأمين في دعم سياسة تسيير وإدارة القطاع الفلاحي "الإشارة لحالة الجزائر"**، مجلة الدراسات التسويقية وإدارة الأعمال، المجلد 2،العدد 1،جامعة بشار ، الجزائر، جانفي 2018.
7. سي محمد كمال، **اختبار منحنى للتجارة الخارجية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 15، جامعة الشلف، الجزائر، 2015.
8. شيخ كريمة، ابتكار **المنتجات التأمينية ودوره في ترقية شركات التأمين بالمغرب العربي – حالة سوق التأمين الجزائر المغرب وتونس–**، مجلة الابتكار والتسويق، العدد الأول، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009.
9. الطيف عبد الكريم وكوراد فاطيمة . **دور التأمين الفلاحي في تغطية أخطار الإنتاج النباتي والحيواني دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي -ولاية بومرداس-** مجلة المنهل الإقتصادي، العدد1، جامعة الوادي ، الجزائر.
10. عائشة عميش ، **دراسة تحليلية قياسية لأثر مضاعف كينز على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1970–2016 باستعمال نموذج ARDL**. مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد 13، جامعة الشلف، الجزائر، 2018.
11. عثمان علام وشاهد إلياس، **تأمين خطر الحريق في الجزائر دراسة تحليلية (2000–2015)**، مجلة الإقتصاد والإحصاء التطبيقي، المدرسة الوطنية العليا للإحصاء و الإقتصاد التطبيقي،الجزائر، المجلد 13 ، العدد2 ، 2016.
12. علاء زهران، **التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية**، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 293، مصر،2018.
13. غردي محمد وآخرون، **التأمين الفلاحي كألية لتغطية المخاطر الفلاحية دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي CRMA " بوفاريك"** ، مجلة الإبداع، جامعة البليدة، 2017.
14. فاروق اهناني ورابح لعروسي، **استراتيجية الجزائر في تحقيق التنمية الفلاحية والريفية**، مجلة العلوم القانونية والسياسية،جامعة الوادي، المجلد09، العدد02، جوان2018.
15. فاطمة الزهراء طاهري ، **دور التأمين في تسيير المخاطر الفلاحية** ، مجلة العلوم الإنسانية ، العدد 22 ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2011.

16. فاطمة بوراس، **تشخيص واقع التأمين الفلاحي**، مجلة الإبداع،جامعة البليدة، المجلد 11، العدد01، 2021.

17. فتيحة مختاري فتيحة وبلحاج فراجي، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري – دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL للفترة 2015/1990**–. مجلة البشائر الاقتصادية، العدد 12، جامعة بشار، الجزائر، 2017.

18. قريشي العيد، **مساهمة الصندوق الوطني للتأمين الفلاحي في تغطية الخسائر الفلاحية بالجزائر**، مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية، جامعة حمة لخضر–الوادي–، الجزائر، العدد 10، الجزء1، 2017.

19. طرفي شريفي، **دور قطاع التأمين في النشاط الإقتصادي** ، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية،المجلد30، العدد04، جامعة سوريا، 2008/12/15.

20. محمد سالم ، فائزة عبد الكريم، **أثر استراتيجية التسويق الإلكتروني في نشاط التأمين** ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد19 ،2012.

21. مفيدة يحياوي وبوشارب خالد، **واقع التأمين على القطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تأمينات متعددة ا لأخطار للبيوت الب لاستيكية بالصندوق ا لجهوي للتعاون الف لاحي CRMA(وكالة بسكرة)**، م جلة ا لاقتصاد والتنمية– م خبر التنمية ا لمحلية ا لمستدامة– جامعة المدية، المجلد 2، العدد2، 2014.

22. نور الدين بوالكور ، **محددات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1970–2016 باستعمال نموذج ARDL**. حوليات جامعة الجزائر 1، العدد 32، الجزائر، 2018.

- **<u>الندوات والملتقيات والأيام الدراسية:</u>**

1. أسامة عامر، **دور التأمين في دعم التنمية الفلاحية** ، دراسة حالة الجزائر للفترة 2002–2013، مداخلة ضمن ملتقى الدولي التاسع حول إستدامة الأمن الغذائي في الوطن العربي في ضوء المتغيرات والتحديات الإقتصادية يومي 24/23 أفريل 2014، كلية العلوم الإقتصادية ، جامعة الشلف،الجزائر،2014.

2. زروقي إبراهيم وبدري عبد المجيد، **واقع قطاع التأمين وإعادة التأمين–دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر**–، الملتقى الدولي السابع حول : "الصناعة التأمينية، الواقع العملي وآفاق التطوير– تجارب الدول –، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر ، يومي 04/03 ديسمبر 2012،"

3. حامن حسن محمد، **الدور التنموي لشركات التأمين التعاوني الإسلامي الآفاق والمعوقات والمشاكل**، بحث مقدم إلى مؤمتمر التأمين التعاوني أبعاده وأفاقه وموقف الشريعة الإسلامية منه، الأردن،11-13 أفريل ،2010.
4. حساني حسين، **التأمين الفلاحي كمدخل للمساهمة في استدامة الأمن الغذائي إشارة لتجربة الجزائر**، مداخلة مقدمة لفعليات الملتقى الدولي التاسع حول المتغيرات والتحديات الاقتصادية الدولية، جامعة الشلف، الجزائر، 23 و24 نوفمبر 2014.
5. زهير عماري، أسامة عامر، **دور التأمين الزراعي في تحقيق التنمية الريفية –دراسة حالة الجزائر للفترة2001/2000**، مداخلة مقدمة ليوم دراسي حول القطاع الفلاحي بين تحديات الإكتفاء الذاتي ورهان الأمن الغذائي-حالة الجزائر-،جامعة سطيف، الجزائر ،04جوان2014 .
6. سفيان عمراني، **سياسة التجديد الفلاحي والريفي كاستراتيجية لكسب رهان ا لأمن الغذائي المستدام بالجزائر** . الملتقى الدولي حول: استدامة ا لأمن الغذائي في الوطن العربي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر ، 23 -24 نوفمبر 2014.
7. صبرينة شراقة، **دور الرقابة و الإشراف في تنمية قطاع التأمين في الجزائر** ، ملتقى دولي حول مؤسسات التأمين التكافلي و التأمين التقليدي جامعة فرحات عباس،سطيف، 26/25 أفريل 2011 .
8. عمر جنينة، مديحة بخوش،" **دور القطاع الفلاحي في امتصاص البطالة بالجزائر** "الملتقى الدولي حول استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيقٌ التنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 15-16، نوفمبر 2011.
9. عمر حوتية وعبد الرحمان حوتية ، **واقع خدمات التأمين الإسلامي بالجزائر** ، ملتقى دولي حول الاقتصاد الإسلامي، واقع و رهانات المستقبل جامعة غرداية 24/23 فيفري 2011.
10. كمال رزيق، محمد مراكشي، **خصوصية قطاع التأمين** ،ملتقى دولي صناعة التأمين،جامعة الشلف،03-2012/12/04.
11. محمد أبو حيدر، **وضع الأسس لإطلاق التأمين الفلاحي** ، مؤتمر التأمينات الإجتماعية للعاملين في قطاع الفلاحي والإقتصاد الغير نظامي، وزارة التجارة والإقتصاد لبنان، بيروت 4-6 أكتوبر2016.

- **المحاضرات والتقارير والأوراق البحثية:**

1. خذير حمزة ، **محاضرات "في مقياس التأمينات" لطلبة السنة الرابعة** ، محاضرات غير منشورة، كلية حقوق، جامعة المسيلة، 2012/2011.
2. ساخي بوبكر ،**محاضرات في مقياس التأمينات" لطلبة السنة أولى ماستر**، محاضرات غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة علي لونيسي البليدة، 2017/2016
3. عزام البلاوي، **التنمية الفلاحية**، إشارة خاصة للدول العربية ، معهد البحوث والدراسات العليا، 1967.
4. التقارير السنوية للمجلس الوطني للتأمينات للثلاثيات الرابعة لكل من السنوات التالية: 2008-2009-2010-2011-2021-2013-2014-2015-2016-2017-2018-2019-2020.
5. علاء زهران، **التأمين وإدارة المخاطر في الزراعة المصرية**، معهد التخطيط القومي، سلسلة قضايا التخطيط والتنمية، العدد 293، مصر ،2018.
6. منشورات مقدمة من طرف **الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي** CRMA لسنة2021 .
7. التقارير الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، رقم 13ماي 2011، رقم 29مارس 2014، رقم 45مارس 2019، ، رقم 46جوان 2019، رقم 49مارس 2020.
8. التقرير الإحصائي الثلاثي الأول لديوان الوطني للإحصائيات، رقم 932 الثلاثي الأول 2021.
9. لقاء مع مدير للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي فرع ولاية بسكرة.

- **القوانين والأوامر والمراسيم التشريعية:**

1. القانون الأول لعقود تأمينات السيارات، المادة 15 ، الأمر 74/15 المؤرخ في1974 .
2. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المادة 20 - من المرسوم التنفيذي رقم 185 - 90 المؤرخ في 26 ماي 1990 المتعلق **بتنظيم الصندوق الضمان الكوارث الطبيعية**.
3. الجريدة الرسمية،العدد 15 ،مرجع سابق المادة 55 من الأمر 07/95 المؤرخ في 25 يناير 1995، المتعلق بالتأمينات.
4. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، المؤرخة في 12 صفر 1427 ، الموافق ل 12 مارس 2006، العدد15، المادة 02 من الأمر 95 /07 المتعلق بالتأمينات **مجلة الشركة الجزائرية للتأمينات**، العدد 33 ، مارس 2000 .

- **المراجع باللغة الاجنبية:**

1. Abderrahmane Bourad,“ offre national en matière d ‘ assurance agricole “ , séminaire sur les risques agricoles- assurance et réassurance ,Alger, 2007.
2. ALI HASSIB**, introduction a l’étude des assurances**, étude INAL, Alger, 1994.
3. Bernard Barthélémy, **Gestion des risques**, Edition d'Organisation, Paris, 2000.
4. Billy Troy, Assurance et développement agricole : nouvelles dynamiques en Algérie, au Maroc et en Tunisie , Décembre 2013 ,Document de travail n° 5. 2013.
5. Boualem Tafiani, "**Les assurances en Algérie : étude pour une meilleure contribution à la stratégie de développement"**, édition ENAP, Alger, 1988.
6. Boualem Tafiani, **"Les assurances en Algérie"**, office de publication universitaire, Alger 1987.
7. CHADDAD, M. AL-HUSNI, Prof. B.F.Chen, **Risk Analysis in Agricultural Enterprises**, REVUE Des économies nord Africaines N°6, College of economics & Management, China Agriculture University,Beijing, China, ,2008.
8. Condition générales, **multirisque agricole**, CRMA.
9. conseil national des assurances, **REVUE DE PRES SPECIALE ASSURANCE AGRICOLE**, JANVIER 2019.
10. Ecole nationale des assurances de Paris, **Manuel international d’assurance**, Economica, Paris,1998.
11. François Couilbault et autres, **Les grands principes de l’assurance,** Argus, Paris,1997
12. Frederick G crane, Insurance principale and practice, 2nd Edition New york,1984.
13. GOERGES JOUSSE, **Gestion de risques et de la sécurités** , Imastra édition, 2001.
14. Mutualité agricole aujourd’hui et demain n°12(2011) ,**le role des asssurances agricole dans le développement de la politique du renouveau agricol et riral**, ,10/05/1014.
15. William J A DICK, Weijing wang , **“Government Interventions in Agricultural Insurance”**, review of agriculture and agricultural science, 2010.

- **مواقع الأنترنت:**

1. **https://www.bank-of-algeria.dz/**
2. **https://www.ons.dz/**
3. **https://la.saa.dz/fr/about.**
4. **www.crma.com**
5. **https://www.gig.dz،**
6. **https://www.laciar.com**
7. **https://www.caat.dz**
8. **https://www.salama-assurances-algerie**
9. **https://gam.dz**
10. **http://www.cna.dz/**
11. **www.Iefpedia.com.**

قوائم الفهارس

دور التأمين الفلاحي في تنمية قطاع الفلاحي في الجزائر للفترة الممتدة (1990-2020)

المحتويات	الصفحة
الإهداء	-
شكر وعرفان	-
ملخص الدراسة	-
المقدمة	أ-ح
الإشكالية	أ
التساؤلات الفرعية	ب
الفرضيات	ب
أهمية الدراسة	ب
أهداف الدراسة	ج
حدود الدراسة	ج
منهجية الدراسة	ج
أسباب إختيار الدراسة	د
الدراسات السابقة	ه
هيكل الدراسة	ح
الفصل الأول: طبيعة التأمين الفلاحي ودوره في التنمية الفلاحية	01
تمهيد	02
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتأمين	03
المطلب الأول: التأمين	03
الفرع الأول: نشأة التأمين	03
الفرع الثاني: مفهوم التأمين	04
المطلب الثاني: أهمية ووظائف شركات التأمين	05
الفرع الأول: أهمية التأمين	05
الفرع الثاني: وظائف شركات التأمين	08
المطلب الثالث: عناصر وتصنيفات العملية الإئتمانية	09
الفرع الأول: عناصر العملية الإئتمانية	09
الفرع الثاني: تصنيفات التأمين	10
المبحث الثاني:التنمية الفلاحية	13
المطلب الأول: ماهية الفلاحة	13
الفرع الأول:تعريف الفلاحة	13
الفرع الثاني :خصائص الفلاحة	14

الفرع الثالث:وظائف الفلاحة	15
المطلب الثاني :التنمية الفلاحية	15
الفرع الأول: تعريف التنمية الفلاحية	15
الفرع الثاني:أهداف التنمية الفلاحية	16
المطلب الثالث: مقومات وأسس التنمية الفلاحية	18
الفرع الأول: مقومات التنمية الفلاحية	18
الفرع الثاني: أسس التنمية الفلاحية	20
المبحث الثالث: التأمين الفلاحي	21
المطلب الأول: الاخطار الفلاحية وأنواعها	21
الفرع الأول:تعريف الخطر الفلاحي	21
الفرع الثاني: أنواع الخطر الفلاحي	22
المطلب الثاني: ماهية التأمين الفلاحي	24
الفرع الأول :نشأة التأمين الفلاحي	24
الفرع الثاني: تعريف التأمين الفلاحي	25
الفرع الثالث: أنواع التأمين الفلاحي	25
المطلب الثالث: عقد التأمين الفلاحي وأنواعه	26
الفرع الأول: عقد التأمين الفلاحي	26
الفرع الثاني:أنواع عقود التأمين الفلاحي	27
المطلب الرابع: فوائد ومعوقات انتشار خدمات التأمين الفلاحي	29
الفرع الأول:فوائد التأمين الفلاحي	29
الفرع الثاني: معوقات انتشار خدمات التأمين الفلاحي	31
الفرع الثالث: دور التأمين الفلاحي في دعم التنمية الفلاحية	32
ملخص الفصل	34
الفصل الثاني: علاقة التنمية الفلاحية بالتأمين الفلاحي ومنتجاته التأمينية في الجزائر	35
تمهيد	36
المبحث الأول : واقع قطاع التامين والتنمية الفلاحية في الجزائر.	37
المطلب الأول: نشأة قطاع التأمين في الجزائر	37
الفرع الأول: التأمين الجزائر غداة الاحتلال	37

الفرع الثاني: فترة ما قبل الاحتكار (1962-1966)	39
الفرع الثالث: مرحلة الاحتكار (1966-1975)	40
الفرع الرابع: مرحلة إعادة الهيكلة مع استمرار سيطرة الدولة على قطاع التأمينات (1976-2010):(مرحلة تحرير السوق)	40
المطلب الثاني :الهيئات المراقبة لقطاع التأمين في الجزائر	42
الفرع الأول: مديرية التأمينات	42
الفرع الثاني: المجلس الوطني للتأمينات(CNA)	43
الفرع الثالث:الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين	44
الفرع الرابع: لجنــة الإشراف على قطـاع التأمينــات	44
الفرع الخامس: الهيئـــــة المركزيـــــة للأخطـــــار	45
الفرع السادس: صنـــــدوق ضمـــان المؤمـــن لهـم	45
المطلب الثالث: واقع التنمية الفلاحية في الجزائر	46
الفرع الأول: سياسات الدعم الفلاحي	46
الفرع الثاني: تطورالإنتاج الفلاحي في الجزائر (1990-2020)	50
المبحث الثاني: نشأة التامين الفلاحي في الجزائر والمؤسسات التي تقدمه	53
المطلب الأول: نشأة قطاع التامين الفلاحي في الجزائر	53
المطلب الثاني:مؤسسات التأمين الفلاحي في الجزائر	54
الفرع الأول: الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CNMA	54
الفرع الثاني:صندوق الضمان الفلاحيFGA	60
الفرع الثالث: صندوق الضمان الفلاحي ضد الكوارث الفلاحية FGSAZ	60
المطلب الثاني: مؤسسات تأمينية أخرى	61
الفرع الأول: لشركة الوطنية للتأمين saa	61
الفرع الثاني: الجزائرية للتأمينات 2A	61
الفرع الثالث الشركة الدولية للتأمن وإعادة التأمين:CIAR	61
الفرع الرابع: الشركة العامة المتخصصة في تأمين النقل CAAT	62

الفرع الخامس: سلامة للتأمينات: salama-assurances-algerie	62
الفرع السادس: المتوسطية العامة للتأمين GAM Assurances	62
المبحث الثالث : منتجات تأمين الأخطار الفلاحية في الجزائر	64
المطلب الأول : تأمين الإنتاج النباتي	64
الفرع الأول :التأمين على المحاصيل الفلاحية	64
الفرع الثاني: عقود تأمين المنتوجات النباتية الأخرى	72
المطلب الثاني: تأمين الإنتاج الحيواني	73
الفرع الأول: الدواجن	73
الفرع الثاني: الماشية	74
الفرع الثالث :التأمين على المزارع السمكية	78
المطلب الثالث: تأمين على العتاد الفلاحي	79
الفرع الأول :عقد التأمين على العتاد الفلاحي	80
الفرع الثاني :الأخطار القابلة للضمان والأخطار الغير قابلة للضمان	81
ملخص الفصل	84
الفصل الثالث: دراسة قياسية لمدى تأثير التأمين الفلاحي على تنمية قطاع الفلاحي في الجزائر للفترة 1990-2020	85
تمهيد	86
المبحث الأول تطور التأمين الفلاحي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)	87
المطلب الأول: تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال (1990-2020)	87
المطلب الثاني: حصة المؤسسات الخاصة في سوق التأمين الفلاحي للفترة 2008-2020	91
المطلب الثالث: تطور المنتجات التأمينية الفلاحية خلال سنتي2019-2020	93
المبحث الثاني: نمذجة واختبار علاقة التكامل المشترك بين التأمين الفلاحي والإنتاج الفلاحي في الجزائر بواسطة نموذجARDL	95
المطلب الأول: الدراسات السابقة	95
المطلب الثاني: تحديد النموذج ومنهجية الدراسة	98

الفرع الأول: عموميات حول نموذج ARDL	98
الفرع الثاني: تحديد نموذج الدراسة	99
الفرع الثالث: دراسة استقرارية متغيرات الدراسة	100
المطلب الثالث: مساهمة التأمين الفلاحي في الرفع من الإنتاج الفلاحي في الجزائر	101
الفرع الأول: الاختبارات القبلية	101
الفرع الثاني: إختبار جودة النموذج (تشخيص بواقي النموذج)	102
الفرع الثالث: إختبار معلمات النموذج في الأجلين القصير والطويل	106
المبحث الثالث: آفاق ونتائج التامين الفلاحي في الجزائر	109
المطلب الأول: آفاق التأمين الفلاحي	109
المطلب الثاني: النتائج المرجوة من تحقيق التأمين الفلاحي على التنمية الفلاحية	112
ملخص الفصل	113
الخاتمة	115
قائمة المراجع والمصادر	119
فهرس المحتويات	131
قائمة الأشكال	138
قائمة الجداول	139
قائمة الإختصارات	140
قائمة الملاحق	141
الملاحق	142

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الأشكال	الصفحة
01	الأخطار التي يتعرض لها الفلاحين والتي تدفعهم للقيام بعملية التأمين الفلاحي	23
02	الهيئات المراقبة لقطاع التأمين في الجزائر	46
03	تطور الإنتاج الفلاحي في الجزائر (1990-2020)	52
04	معلومات حول الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	55
05	مخطط يوضح تنظيم الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	58
06	ترتيب شركات التأمين الفلاحي بالجزائر لعام 2018	63
07	تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال (1990-2020)	89
08	حصة المؤسسات الخاصة في سوق التأمين الفلاحي	92
09	نتائج اختبار فترات الابطاء المثلى	102
10	القيم الحقيقية والمقدرة والبواقي (جودة النموذج)	102
11	التوزيع الطبيعي للبواقي	103
12	نتائج اختبار إستقرارية النموذج	105

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
01	أهم قوانين التأمين من قبل فرنسا بعد الحرب العالمية الثانية	38
02	تطورالإنتاج الفلاحي في الجزائر (1990-2020)	50
03	منتجات التأمين الفلاحي التي تسوق من قبل الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي	59
04	تطور أهم المنتجات النباتية خلال فترة 2000-2018	64
05	الأخطار الرئيسية المتعلقة بالمناخ التي تؤثر على الفلاحة	68
06	تطور مدخلات الإنتاج الحيواني خلال فترة 2000-2017	77
07	تطور رقم أعمال التأمين الفلاحي في الجزائر خلال (1990-2020)	87
08	حصة المؤسسات الخاصة في سوق التأمين الفلاحي للفترة 2008-2020	91
09	تطور أنواع المنتجات التأمينات الفلاحية خلال سنتي 2019-2020	93
10	السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج القياسي	99
11	السلاسل الزمنية المشكلة للنموذج القياسي	100
12	نتائج اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء	104
13	نتائج اختبار تجانس التباين	105
14	نتائج إختبار الحدود (Bounds Test)	106
15	نتائج تقدير معلمات الأجل القصير ومعلمة تصحيح الخطأ	107
16	نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل	108

قائمة المختصرات

المختصر	معنى الإختصار	المدلول باللغة العربية
CCRMA	La Caisse Centrale de Réassurance et des Coopératives Agricoles	الصندوق المركزي لإعادة التأمين والتعاونيات الفلاحية
SAA	Société National d'Assurance	الشركة الجزائرية للتأمين
MAATEC	Coopération algérienne pour l'éducation et les travailleurs culturels	التعاون الجزائري لعمال التربية والثقافة
CAAR	Caisse algérienne d'assurance et de réassurance	الصندوق الجزائري للتأمين وإعادة التأمين
CCR	Compagnie Réassurance de Centrale	الشركة المركزية لإعادة التأمين
CNA	Compagnie centrale de réassurance	الشركة المركزية لإعادة التأمين
CSA	Commission deSupervision d'Assurance	لجنة الإشراف على قطاع التأمينات
CA	la Centrale des Risques	الهيئة المركزية للأخطار
FGA	Fonds de Garantie des Assurés	صندوق ضمان المؤمن لهم
PNDAR	Plan National de Dévloppement Agricole et Rirale	المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية
PNDA	Plan National de Dévloppement Agricole .	استراتيجية المخطط الوطني للتنمية الفلاحية
CNMA	Caisse National de Mutualité Agricole	الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي
CCMSA	Caisse Centrale de Coopération Sociale Agricole	الصندوق المركزي للتعاون الاجتماعي الفلاحي
CMAR	Fonds de Coopération Agricole pour les Retraites	صندوق التعاون الفلاحي للتقاعد
CNAS	Caisse National d'algerienne salariés	الصندوق الوطني للعمال الأجرا ء
CNR	Caisse Nationalpour les Retraites	الصندوق الوطني للتقاعد
CRMA	Caisse Régional de Mutualité Agricole	الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي في المستوى الجهوي
FGSAZ	Fonds d'assurance agricole contre les catastrophes agricoles	صندوق الضمان الفلاحي ضد الكوارث الفلاحية
CIAR	Compagnie Internationale d'Assurance et de Réassurance	الشركة الدولية للتأمن وإعادة التأمين
2A	L'algerienne de l'Assurance	الجزائرية للتأمينات
CAAT	Compagnie Algerienne des Assurances	الشركة العامة المتخصصة في تأمين النقل
SASA	salama-assurances-algerie	سلامة للتأمينات
MADR	Ministère del'Agriculture et de Dévloppement Economique	وزارة الفلاحة والتنمية الريفية
GAM	Générale Assurance Néditerranéenne	المتوسطية العامة للتأمين
ONS	Office National des Statistiques	ديوان الوطني للإحصاء
BA	bank-of-algeria	بنك الجزائر
UAR	Union Algérienne des Assurances et Réassurances	الاتحاد الجزائري للتأمين وإعادة التأمين

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
01	معلومات حول لشركة الوطنية للتأمينsaa	143
02	معلومات حول الجزائرية للتأمينات2A	143
03	معلومات حول الشركة الدولية للتأمن وإعادة التأمين:CIAR	144
04	معلومات حول الشركة العامة المتخصصة في تأمين النقل CAAT	144
05	معلومات حول سلامة للتأمينات	145
06	معلومات حول المتوسطية العامة للتأمينات	145

الملاحق

الملحق رقم01 : يوضح معلومات حول لشركة الوطنية للتأمين saa:

المصدر: من الموقع www.cna.dz

الملحق رقم 02: يوضح معلومات حول الجزائرية للتأمينات2A

المصدر: من الموقع www.cna.dz

الملحق رقم 03: يوضح معلومات حول الشركة الدولية للتأمن وإعادة التأمين:CIAR

المصدر: من الموقع www.cna.dz

الملحق رقم 04: يوضح معلومات حول الشركة العامة المتخصصة في تأمين النقل CAAT

المصدر: من الموقع www.cna.dz

الملحق رقم 05: يوضح معلومات حول سلامة للتأمينات:

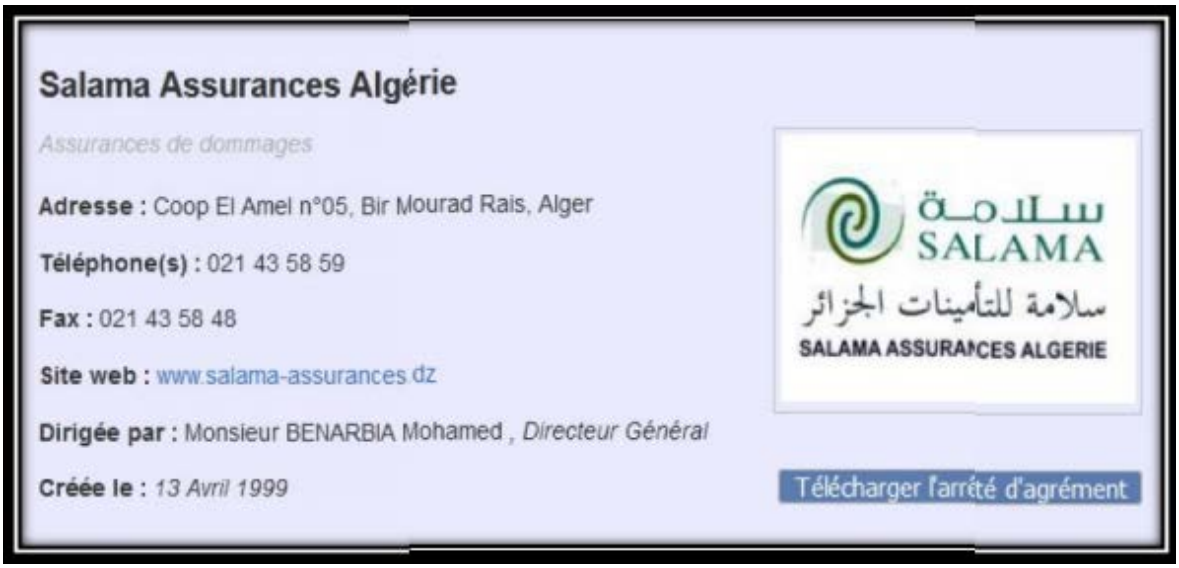

المصدر: من الموقع www.cna.dz

الملحق رقم 06: يوضح معلومات حول المتوسطية العامة للتأمينات :

المصدر: من الموقع www.cna.dz